

دبلن – الجلسة العامة للجنة الاستشارية الحكومية (GAC)  
السبت، 17 أكتوبر 2015 – 14:00 إلى 18:00  
اجتماع ICANN رقم 54 | دبلن، أيرلندا

توم ديل: هل لي أن أطلب من الزملاء أن يأخذوا أماكنهم، رجاءً. سنبدأ اجتماع GAC قريباً جداً.

هلا اتخذتم أماكنكم من فضلكم في أسرع وقت ممكن.

شكراً جزيلاً.

الرئيس شنايدر: أرحب بالجميع وأشكركم على الحضور في الموعد المقرر. أعتقد أن لدينا جدول أعمال زاخر بالأنشطة بالفعل للنصف ساعة الأولى، ولذلك سنبدأ الاجتماع على الفور. كما ننوي أن نبدأ كافة الجلسات التالية في الموعد المقرر لها تماماً ونستأنفها بعد الاستراحة المقررة لتناول القهوة وهكذا. ولذا شكراً جزيلاً لكم على مساعدتنا في توفير وقت للمناقشات والذي سنحتاج إليه بشدة.

أنا اسمي توماس. وأنا أشغل منصب رئيس هذه اللجنة كما تعلمون. وسنقوم في بادئ الأمر بجولة تعارف حيث أطلب من كل زميل التفضل بتعريفنا باسمه والدولة التي يمثلها. كما أودّ أن أحيط الجميع علماً بأن الموائد مُخصصة لأعضاء GAC ومراقبيها، بينما تُخصص المقاعد الموجودة حول الموائد للأشخاص المهتمين بالأمر التي نطرحها للمناقشة.

وهناك نقطة واحدة فقط أود الإدلاء بها قبل أن يتحدث الجميع ألا هي أن هناك دولاً جديدة قد انضمت إلى عضوية GAC. ومن بين تلك الدول الأعضاء الجدد إقليم توكيلاو ودولة أنتيجوا وباربودا. وبهذا يبلغ عدد أعضاء اللجنة إجمالاً 154 عضواً. كما أن لدينا مراقبين جدد. تتمثل جهة المراقبة الأولى في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) والثانية هي منظمة دول شرق الكاريبي (OECS). وبهذا يبلغ عدد جهات المراقبة إجمالاً 34 جهة.

عند هذا الحد، أود أن أتتيح الفرصة للراغبين في الحديث بداية من الناحية اليسرى بالنسبة إليّ واليمنى بالنسبة إليكم في المقدمة.

يُرجى الإدلاء بالاسم والدولة التي تمثلها على أن يكون النطق بتمهل لأنني أحاول أن ألاحظ المكان الذي تجلسون فيه حيث إننا ليس لدينا لوحات بالأسماء. وأنا أتميز بمستوى جيد تمامًا في تذكر الوجوه ولكنني لست على المستوى نفسه في تذكر الأسماء وأسماء الدول، لذا سأحاول أن أتذكر أين تجلسون. كما أودّ أن أطلب منكم محاولة الجلوس قدر الإمكان في الأماكن نفسها أو بالقرب منها على مدار فترة الاجتماع حيث إن هذا يساعدني بشدة.

حسنًا. شكرًا جزيلاً.

شكرًا جزيلاً لك توماس، وعمتم مساءً جميعًا. اسمي هو (يذكر اسمه) من منظمة التعاون الإسلامي (OIC) مراقب. شكرًا.

متحدث غير معروف:

مرحبًا بكم جميعًا. إنني سعيد لتواجدي هنا ثانية. أنا بيدرو دا سيلفا من وزارة العلاقات الخارجية في البرازيل.

بيدرو دا سيلفا:

طاب مساؤكم جميعًا. اسمي نيكولاس كاباليرو مندوب باراغواي في لجنة GAC وأنا سعيد لرؤيتكم جميعًا ثانية.

نيكولاس كاباليرو:

مرحبًا سيدي الرئيس. مرحبًا، أنا فيرديناند لوسيتو (صوتي). وأنا أمثل وزارة الاتصالات في إندونيسيا. شكرًا.

فيرديناند لوسيتو:

ميجان ريتشاردز: أنا نائم بالفعل. كلا كلا. أنا ميجان ريتشاردز من المفوضية الأوروبية. نحن عضو في لجنة GAC ونحن سعداء للغاية للحضور هنا لأننا استغرقنا ساعة كاملة للحضور هنا من بروكسل.

موكتار: اسمي موكتار. أنا أمثل مفوضية الاتحاد الإفريقي وأرحب بالجميع وأنا سعيد لرؤيتكم ثانية.

أليس مونيوا: أليس مانيوا، مفوضية الاتحاد الإفريقي.

كايديان سميث: أنا كايديان سميث مندوب جامايكا.

متحدث غير معروف: (ذاكرًا الاسم) من جزيرة كيريباتي في الباسيفيكي.

رينجا تيناكي: أنا رينجا تيناكي مندوب حكومة جزيرة كيريباتي في GAC.

روري كوناتي: طاب مساؤكم. اسمي روري كوناتي. أنا أعمل في وزارة الاتصالات هنا في أيرلندا وأرجو أن يكون الجميع مستمتعين بوقتهم في دبلن.

جورج كانسيو: مرحبًا، مساء الخير. أنا جورج كانسيو مندوب سويسرا.

تشين تشانج شو: مرحبًا بالجميع. أنا تشين تشانج شو من تايوان.

جوليا وولمان:

مرحبًا. أنا جوليا وولمان من الدنمارك.

فين بيترسن:

مرحبًا بالجميع. أنا فين بيترسين من الدنمارك.

رافاييل بيريز جاليندو:

طاب مساؤكم جميعاً. اسمي رافاييل بيريز جاليندو، وأنا هنا لأمثل حكومة أسبانيا.

سوزان راديل:

طاب مساؤكم. أنا سوزان راديل من الإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات (NTIA) في الولايات المتحدة.

رايان كارول:

أنا رايان كارول من الإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات (NTIA) في الولايات المتحدة.

نيكولا تريلووار:

عمتم مساءً. أنا نيكولا تريلووار أُمثل حكومة نيوزيلاندا.

شون-ساي ليم:

مرحبًا. اسمي شون-ساي ليم من سنغافورة.

متحدث غير معروف:

طاب مساؤكم. اسمي (ذاكرًا الاسم) من سنغافورة.

تشارلز تشو:

أنا اسمي تشارلز تشو من سنغافورة.

سابين ماير: مرحبًا بكم جميعًا. أنا اسمي سابين ماير من وزارة الشؤون الاقتصادية والطاقة الألمانية.

هربرت شويتنر: نعم، أنا هربرت شويتنر من الوزارة نفسها والدولة نفسها.

مارك كارفيل: طاب مساؤكم جميعًا. مارك كارفيل من المملكة المتحدة، وزارة الثقافة والإعلام والرياضة.

نيك شوري: ومرحبًا بالجميع. أنا نيك شوري، وزارة الثقافة بالمملكة المتحدة، قطاع الإعلام والرياضة.

مورو ميليتا: مرحبًا، مساء الخير. اسمي ماورو ميليتا وأمثل الكرسي البابوي لدولة الفاتيكان.

أناليز ويليامز: مساء الخير، أنا أناليز ويليامز من الحكومة الأسترالية.

أندريا تودوران: مرحبًا بكم جميعًا. أندريا تودوران من حكومة كندا.

بامبلا ميلر: مرحبًا بكم جميعًا. أنا بامبلا ميلر أعمل لحساب الحكومة الكندية.

متحدث غير معروف: مرحبًا بكم جميعًا. أنا (ذاكرًا الاسم) من فيتنام.

متحدث غير معروف: طاب مساؤكم. (ذاكرًا الاسم) من فينتام.

بيتينان كوارمورنباتانا: طاب مساؤكم. بيتينان كوارمورنباتانا من تايلاند.

متحدث غير معروف: مرحبًا، أنا (يذكر الاسم) من تايلاند.

أورنلف ستورم: طاب مساؤكم جميعًا. أنا أورنلف ستورم من النرويج.

إليسا ليندبرج: مساء الخير، أنا إليسا ليندبرج من النرويج.

توماس دي هان: عتم مساءً، أنا توماس دي هان من الحكومة الهولندية.

يوفال: طاب مساؤكم جميعًا. أنا يوفال من إسرائيل.

أوليكاندر رايزينكو: مرحبًا. أوليكاندر رايزينكو: أوكرانيا.

أوليفر جيرارد: طاب مساؤكم. أنا اسمي أوليفر جيرارد. أنا من سويسرا.

فرانسوا مورييه: مرحبًا. أنا اسمي فرانسوا مورييه من سويسرا.

جوناثان بيزارو: طاب مساؤكم. أنا جوناثان بيزارو من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

متحدث غير معروف: مرحبًا بالجميع. اسمي (ذاكرًا الاسم) من بولندا.

متحدث غير معروف: طاب مساؤكم. أنا ريكاردو (ذاكرًا الاسم) من كولومبيا.

سامي صالح: مرحبًا، مساء الخير. وأنا سامي صالح من هيئة تنظيم الاتصالات (غير واضح) في السودان.

يويتشي كاندا: مرحبًا، أنا اسمي يويتشي كاندا من اليابان.

متحدث غير معروف: طاب مساؤكم. أنا (ذاكرًا الاسم) من اليابان.

جان فيليب مويني: مرحبًا بكم جميعًا. أنا جين فيليب مويني من بلجيكا.

متحدث غير معروف: طاب مساؤكم جميعاً. أنا أشغل منصب المدير العام لهيئة الاتصالات في تركمانستان.

متحدث غير معروف: أنا (يذكر الاسم) أمثل جورجيا.

- متحدث غير معروف: طاب مساؤكم. أنا أمثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.
- كريستيان سينجر: طاب مساؤكم. أنا كريستيان سنجر مندوب النمسا.
- متحدث غير معروف: عتمت مساءً. اسمي (ذاكرًا اسم) وأنا أيضاً أمثل النمسا من وزارة النقل والابتكارات والتكنولوجيا.
- كلاودين كاريجي: طاب مساؤكم. اسمي كلاودين كاريجي وأنا أمثل دوقية لوكسمبورغ الكبرى.
- متحدث غير معروف: مساء الخير، أنا (ذاكرًا الاسم) أمثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS).
- باي واي: عتمت مساءً، أنا باي واي من الصين. أنا من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات في الصين. وأنا وافد جديد عليكم. أنا المندوب الجديد للصين في GAC.
- متحدث غير معروف: طاب مساؤكم. أنا (ذاكرًا الاسم). أنا من الصين وأنتمي للوزارة نفسها ولكني أعمل في المكتب التنفيذي للإنترنت.  
شكرًا.
- متحدث غير معروف: أنا (ذاكرًا الاسم) من الوزارة نفسها وأعمل كاستشاري للجنة GAC من الصين.

بار برومارك:

طاب مساؤكم. اسمي بار برومارك، وأنا أمثل جزيرة نيوي.

ماركيئا بيترونوفا:

مرحبًا، مساء الخير. اسمي ماركيئا بيترونوفا وأنا أمثل جمهورية التشيك.

كارمن إيلان:

مرحبًا. أنا كارمن إيلان من وزارة مجتمع المعلومات في رومانيا.

سورينا تيلينو:

سورينا تيلينو، من رومانيا.

ساسو ديميتريوسكي:

طاب مساؤكم. أنا ساسو ديميتريوسكي مندوب حكومة مقدونيا.

أنديريس هيكتور:

مساء الخير أيها الزملاء. أنا أنديريس هيكتور أمثل السويد.

بو مارتينسون:

طاب مساؤكم. اسمي بو مارتينسون من السويد أيضاً.

جوسو مويساندر:

طاب مساؤكم. أنا جوسو مويساندر، أمثل حكومة فنلندا وأعمل لدى وزارة الشؤون الخارجية.

متحدث غير معروف:

طاب مساؤكم. اسمي (يذكر اسمه). أنا مندوب منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول).

جياكومو مازوني:

طاب مساؤكم جميعاً. أنا جياكومو مازوني مندوب اتحاد البث الأوروبي.

باتريك بينينجز:

مرحباً أنا باتريك بينينجز (صوتي) من دائرة مجتمع المعلومات من المجلس الأوروبي.

بينيت توماس:

طاب مساؤكم. أنا بينيت توماس من كومولث الدومينيكان.

كاتوجو جلوريا:

طاب مساؤكم. أنا كاتوجو جلوريا أمثل أوغندا وأعمل في وزارة الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات.

بيير أوديراوجو:

أنا بيير أوديراوجو مندوب المنظمة الفرانكفونية الدولية.

متحدث غير معروف:

أنا (ذاكراً الاسم) مندوب المنظمة الفرانكفونية الدولية.

سيلو ديالو:

أنا سيلو ديالو مندوب جمهورية غينيا.

الرئيس شنايدر:

حسناً. شكراً.

في الواقع كان يتعين أن يكون لدينا قاعات شبيهة بقاعات السينما بحيث تكون الأرضية مائلة إلى الأعلى نظراً لصعوبة رؤية الأشخاص الجالسين في الخلف. لذا عندما يريد أي زميل أن يلقي كلمة، فليؤكد رجاءً أنني أراكم أو أن زملائي هنا في المنصة يرونكم.

شكراً جزيلاً.

ربما يجدر بنا أيضاً أن نعرفكم بطاقتكم موظفي الدعم الخاص باللجنة والسكرتارية وطاقم الدعم الخاص بـ ICANN. لذا نبدأ بالزميل أولوف.

أولوف نورديلينغ: صحيح. طاب مساؤكم. أنا اسمي أولوف نوردينج موظفكم المفضل الذي يتولى مهام إرسال البريد المزعج في GAC.

[ ضحك ]

وأود أن ألفت انتباهكم لتستديروا إلى الخلف قليلاً لكي تروا جوليا شارفولين من موظفي ICANN أيضاً. وأين كارين؟ أجل. نعم هما هناك. أعتقد أنكم علمتم بذلك. حسناً. الميكروفون لك.

تريسي هند: مرحباً، أن ترايسي. وأعمل في سكرتاريا ACIG GAC.

توم ديل: طاب مساؤكم. أنا توم ديل وأنا أعمل في سكرتارية ACIG GAC. شكراً.

الرئيس شنايدر: شكراً. وبعد ذلك لدينا ثلاثة نواب للرئيس حاضرين معنا. كما أن النائب الرابع على وشك الحضور. فقد وصلت للمطار للتو. لذا نطلب منكم تعريفنا بأنفسكم أيضاً. شكراً.

أولغا كافالي: شكراً لك، سيادة الرئيس. أنا أولغا كافالي. وأنا من وزارة الشؤون الخارجية في الأرجنتين.

هنري كاسين: شكرًا سيدي الرئيس. اسمي هنري كاسين. وأنا من وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ناميبيا.

واناويت أكيوبيوترا: طاب مساؤكم. وأنا واناويت أهكوبوترا من هيئة تطوير المعاملات الإلكترونية في وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ناميبيا.

الرئيس شنايدر: حسنًا. أشكركم كافة. إنكم مجموعة غاية في التنوع.

سنواصل اجتماعنا من خلال المزيد من البنود غير المهمة في جدول الأعمال مثل الانتخابات. ولكن الأمر في هذه المرة سيكون أكثر سهولة مقارنة بالعام السابق، حيث لا داعي للقلق بشأن مقعد الرئيس كما أن لدينا نواب الرئيس الذين يتأهبون لإعادة انتخابهم.

وأود أن أعطى الكلمة للسكرتيرة التي تتولى إدارة العملية برمتها.

شكرًا لك تريسي.

تريسي هند: شكرًا لك، توماس. بلى أعتقد أن الأمر أسهل بكثير في هذا العام لأنكم في أثناء اجتماع بوينس أيريس قمتم باعتماد التغييرات الطارئة على مبادئ GAC التشغيلية بهدف زيادة عدد نواب الرئيس رسمياً إلى خمسة نواب.

لذا ووفقاً لمبادئ GAC، فقد تم توجيه الدعوة ثانية لعقد انتخابات في أغسطس، وأعتقد أن ذلك تم بالفعل، وقد طُلب من الناس ترشيح من يريدونهم. وهذه هي الانتخابات الخاصة بنواب الرئيس.

ولدينا أربعة مرشحين لمنصب نائب رئيس لجنة GAC حيث سيبدأ العمل رسمياً بداية من 2016 وهم يمثلون نواب رئيس GAC الإلزاميين -- والأشخاص الذين يشغلون منصب نائب الرئيس في الوقت الحالي هم مندوبو الأرجنتين وناميبيا وتايلاند وإسبانيا.

ولذلك لسنا بحاجة بالفعل لإجراء انتخابات وهو ما سيجعل الجميع يشعر بالارتياح. لذلك ليس هناك حاجة لإجراء انتخابات في هذا الاجتماع. ولذلك يمكننا الإعلان ببساطة أن هؤلاء المرشحين الأربعة وفقاً للمبادئ التشغيلية لـ GAC قد انتُخبوا بالإجماع وأنهم سينتهون من فترتهم الحالية في هذا الاجتماع ليبدأوا فترتهم الجديدة في مراكش.

الرئيس شنايدر: شكراً لك تريسي. في حالة عدم موافقتكم على أحد الأعضاء الأربعة المرشحين لمنصب نائب الرئيس، فهذا هو الوقت المناسب لإبداء الاعتراضات. ولكنني أرى أنه ليست هناك أي اعتراضات، ولذلك يمكننا حسب اقتراح السكرتيرة إعادة انتخاب نواب الرئيس الأربعة بالإجماع. ولذلك إذا أردتم التصفيق تعبيراً عن الإجماع، فلتفعلوا هذا الآن.

[ تصفيق ]

لذا، أشركم جميعاً. وأتقدم بالتهنئة والشكر والتقدير لعملكم الجيد المستمر ومناخ العمل الطيب والروح الطيبة السائدة في العمل. كما يسعدني مواصلة العمل معكم. إذاً فقد انتهت فقرة الانتخابات.

ننتقل بعد ذلك إلى --

هل يمكنني التعليق؟

أولغا كافالي:

نعم، يمكنك التعليق.

الرئيس شنايدر:

شكراً لك، سيادة الرئيس. إنه لمن دواعي سروري أن أعمل معك ومع نواب الرئيس وطاقم العمل المساعد من ACIG و ICANN. شكراً جزيلاً. وبالطبع فأنا شخصياً على أتم الاستعداد لخدمتكم متى أردتم الرد على أي استشارات أو أسئلة. إننا هنا لخدمتكم جميعاً. شكراً.

أولغا كافالي:

الرئيس شنايدر:

شكراً لك، أولغا.

مندوب المفوضية الأوروبية.

مندوب المفوضية الأوروبية:

إنني أعتذر لأنني -- ربما لا يمكنني استيعاب الأمر. لدينا مكان لنائب خامس للرئيس أيضاً. وأنا أتساءل عن عدم ترشيح أي شخص لهذا المنصب أم أن هناك نظام تدوير أوتوماتيكي؟ أو هل يمكنكم تفسير هذه النقطة لنا؟

تريسي هند:

بالتأكيد. كلا كلا لا يوجد نظام تدوير أوتوماتيكي. ونائب الرئيس الحالي لعام 2015 الذي يحتل المركز الخامس، وهو مندوب تركيا، لم يترشح لعام 2016. لذا فقد أدى ذلك لوصولنا إلى الموقف الذي أصبح لدينا 4 نواب للرئيس نظراً لأنه ينبغي أن يتم الترشيح لكل سنة.

الرئيس شنايدر:

لذلك، نظراً لأن لدينا أربعة مرشحين فقط، كان سيصبح لدينا خمسة مقاعد لنواب الرئيس. ولكن نظراً لوجود أربعة ترشيحات فقط، مثلما أبلغناكم بعد الموعد النهائي الذي كان مقرراً في نهاية أغسطس، فقد أصبح لدينا أربعة مناصب لنواب الرئيس. ولكن في العام القادم، ستُجرى انتخابات جديدة لاختيار الرئيس وانتخابات جديدة لاختيار خمسة نواب للرئيس إذا كان لدينا على الأقل مرشحاً واحداً للرئاسة وخمسة مرشحين لمنصب نائب الرئيس. أمل أن نكون قد وفّقنا في توضيح الموقف.

حسناً. سنحصل على استعراض ملخص على مدار هذا الأسبوع أو في الأيام القادمة. توم من السكرتارية، تفضل رجاءً.

توم ديل:

شكراً لك، توماس.

ينبغي أن أتوجه بالاعتذار بداية حتى ولو لم يكن الخطأ من جانبي. ولكنني أعتذر بأي حال عن توزيع هذا العدد الهائل من نسخ جدول الأعمال الخاص باجتماع GAC هذا. ولكنكم قد تدركون أن الظروف حقاً لا يمكن التحكم بها، بقدر ما يمكنني القول، من قبل أي فرد على وجه هذا الكون وذلك بسبب الموضوعات شديدة التعقيد التي يتعامل معها مجتمع ICANN في الوقت الراهن فيما يتعلق بعملية المساءلة في ICANN. لذا فقد أجريت العديد من التغييرات مؤخراً على جدول الأعمال الخاص بـ ICANN والتي نجمت معظمها عن الحاجة إلى عقد اجتماعات مباشرة وجهاً لوجه مع مجموعة العمل المكونة من جميع قطاعات المجتمع حول موضوع المساءلة. وهذا هو سبب وجود عدد من التعديلات كما أعتذر عن وجود تعديلات حتى في الأيام القليلة السابقة على جدول الأعمال الخاص بـ GAC.

ولهذا السبب وصلنا الآن إلى النسخة 7. ونأمل ألا تكون هناك النسخة 7.1 ناهيك عن النسخة 8. وبعد أن وصلنا إلى هذه النقطة، فقد اتخذنا خطوة غير مسبوقه بتوفير نسخة مطبوعة من جدول الأعمال وهو غير مسموح به كما تعلمون. وقد تم توزيع النسخ في القاعة. وهناك نسختين -- ملخص مكون من صفحة واحدة بلون جذاب ونسخة بالأبيض والأسود أكثر تفصيلاً والنسخة رقم 7. وإذا لم يكن لديكم نسخة، هناك نسخ احتياطية يمكن الحصول عليها من جوليا الجالسة في مؤخرة القاعة. لذا أكرر اعتذاري لكم. ولكن الفترة التي سبقت هذا الاجتماع وبالطبع أجزاء كثيرة من هذا الاجتماع الخاص بـ ICANN كانت استثنائية إلى حد ما.

وإذا ما تطرقت بسرعة شديدة إلى الموضوعات الأساسية لهذا الأسبوع، فقد ورد في جدول الأعمال عدد هائل من الجلسات التي تناقش من خلالها GAC موضوع المساءلة في ICANN. ومن المقرر عقد الجلسة الأولى في وقت قريب للغاية. وستكون هناك جلسات بالطبع تجري بداخل ICANN والتي تشترك فيها CCWG واجتماعاتها العامة وبعض الاجتماعات الخاصة بالحزب العامل الخاص بها. وإلى حد كبير، فإن هذه الاجتماعات لا تتعارض مباشرة مع جلسة GAC العامة، على الرغم من احتمالية إجراء بعض التعديلات البسيطة الضرورية.

ويتوقف التعامل مع هذه الجلسات في الوقت الراهن في بعض الجوانب على تعليقاتكم وأرائكم. وسأترك الأمر للرئيس لتقديم نبذة عن الجلسة الأولى التي ستعقد في قريباً.

ولكن الشيء الذي ينبغي وضعه في الاعتبار هو أن GAC بصفتها المؤسسة الواضحة للمواثيق لمجموعة العمل هذه المكونة من كافة فئات المجتمع يتعين عليها أن تتبنى موقفاً ما في بعض الأوقات. ولا يتضح في هذا الوقت ما إذا كان يتعين على GAC فعل ذلك في نهاية اجتماع دبلن أم لا. إذ إننا لا نعلم بذلك الأمر بعد. ولا أحد يعلم بذلك حتى الآن. وهذا الأمر لا ينطبق على GAC فقط.

فهذه العملية تتميز بالاستمرارية. فقد يعلم البعض أنه قد عُقدت بعض الاجتماعات هذا الصباح لعدد من الأحزاب العاملة. وتستمر الأمور في التغيير. وسنستمع إلى تحديث حول ذلك الأمر في الجلسة القادمة. وهذا هو الموضوع الأول.

يتعلق الموضوع الرئيسي الثاني لهذا الأسبوع والذي تريد مجموعة قيادة GAC إثارة انتباهكم إليه بالتساؤل حول الجولات المستقبلية لنطاقات المستوى الأعلى العامة gTLDs الجديدة والفرص المتاحة للجنة GAC حالياً ولاحقاً للإسهام في هذه العملية بدءاً من الأساس في المرة القادمة وذلك عند عقد جولات مستقبلية. وسيتحقق ذلك من خلال عمليتين. تتمثل العملية الأولى في عمليات المراجعة التي تجريها ICANN في الوقت الراهن بأساليب مختلفة للجولة الحالية. وهناك جلسة مخصصة لمناقشة ذلك في جدول الأعمال لاحقاً في هذا الأسبوع. أما العملية الثانية فهي عملية تُقام على المدى الأطول وتتضمن تطوير السياسة داخل GNSO. وهذه هي منظمة دعم الأسماء العامة. وتعد عملية السياسة تلك الخاصة بالجولات المستقبلية أو الجولات اللاحقة، مثلما يفضلون الإطلاق عليها، فرصة سانحة أيضاً لاشتراك GAC. ومن المقرر أن نناقش ذلك عند عقد جلسة في الغد مع GNSO فضلاً عن مناقشة ذلك في جلسة منفصلة في الجولات المستقبلية.

يتعلق الموضوع الثالث بأحد الأمور التي ناقشتها GAC في بيونس آيرس في اجتماعنا السابق. وهذا هو السؤال الخاص بـ ICANN -- حيث جرت العادة على تسميته 'إستراتيجية الاجتماعات المستقبلية في ICANN'. إنها لا تُعد إستراتيجية بعد الآن. إنها

حقيقة تحدث بالفعل. فكما تعلمون، ستكون دورة اجتماعات ICANN مختلفة عن العام القادم ومن -- وبداية من الاجتماع الأول في السنة المقبلة في مراكش. وسنُعقد مناقشة لاحقاً في نهاية الأسبوع حول الخيارات المقترحة أمام GAC للاستفادة المُتلى من ذلك الهيكل الجديد.

وسيكون اجتماع مراكش هو الاجتماع الأول من نوعه. وسيكون الاجتماع المقرر عقده في يونيو من العام القادم في مدينة بنما هو الاجتماع الثاني أو الاجتماع (ب) كما يُطلق عليه والذي سيكون بالشكل المتغير تماماً. وهناك عرض تقديمي وجلسة مناقشة حول ذلك لاحقاً في جدول الأعمال.

يتمثل الأمر الأخير الذي نوّد لفت انتباه GAC إليه في الإعدادات الخاصة بالاجتماع الحكومي عالي المستوى الذي من المقرر عقده بالتزامن مع اجتماعات GAC وICANN في مراكش في مطلع العام المقبل. وسيدلي الزملاء من المغرب بعرض تقديمي وسنُعقد مناقشات معهم في وقت لاحق هذا الأسبوع.

إذاً هذه هي الموضوعات الأساسية. أرجو أن أكون قد أوضحتها جيداً في جدول الأعمال. ومثلما هو الحال دائماً، فقد حاولنا في جدول الأعمال أن نحدد الجلسات خارج GAC التي تُعد ذات صلة معينة والتي قد ترغبون في الاطلاع عليها. ولكن نظراً لإمكانية إجراء تغييرات عليها أيضاً، نرجو منكم إلقاء نظرة على الجدول ككل من خلال الموقع الإلكتروني للاجتماعات في دبلن والموقع الإلكتروني الخاص باجتماعات ICANN.

وإذا كنتم من هواة اقتناء أجهزة الأيفون وتطبيقاتها، هناك تطبيق خاص بالاجتماعات يمكن تنزيله من متجر أبل (Apple Store). أنا لست متيقناً بشأن نسخة نظام التشغيل أندرويد. ولكن هناك تطبيق خاص باجتماع دبلن يمكن تنزيله على أجهزة أبل. وهو وارد في نسخة بيتا ولكنها ينبغي أن تبدأ في مكان ما. وقد أشار عدد من الأشخاص إلى أنها تعد طريقة فعالة للغاية لتتبع سير الاجتماعات.

أعتقد أن هذا كل ما في الأمر. شكراً لك، توماس.

تريسي هند:

هناك أمر واحد أريد توضيحه قبل العودة لجدول الأعمال، فقد تناولنا عدة موضوعات وتعرفنا على الزملاء اليوم. ولكن للأغراض الخاصة بمحضر الاجتماع، أعتقد أنني ذكرت لكم في المرة الأخيرة في بيونس أيرس أن الأمر يمثل تحدياً هائلاً بالنسبة إلينا عندما نأخذ محضر الاجتماع لكي نحاول أن نستوعب كل يوم من حضر في القاعة ومن لم يحضر، على سبيل المثال الزملاء الجالسين في أقصى الجانب وفي الخلفية ممن ليس لديهم ميكروفون ومن سيصلون لاحقاً وهكذا.

لذلك ومثلما كان الحال في بيونس أيريس، نود مرة ثانية أن نجرب آلية بديلة لتفقد الحضور إضافة إلى البيان الذي يُوزع عليكم للتوقيع عليه والذي يتعين عليكم التوقيع عليه بالفعل. وبداية من صباح الغد، سأقوم بوضع ما يشبه الوعاء عند الباب حيث أطلب من الزملاء وضع بطاقات العمل الخاصة بهم بداخله. وهذا الأمر ستقومون به لمرة واحدة فقط. ولكن بهذه الطريقة سنعلم تحديداً من كان حاضراً بالفعل.

وبالنسبة للزملاء ممن ليس لديهم بطاقات أعمال، ستكون هناك قطع من الورق بحيث يمكنكم تدوين أسمائكم عليها ووضعها في الوعاء بدلاً من بطاقة الأعمال.

وفي إطار تشجيعكم على هذا العملية، سنخصص جائزة تُمنح بالقرعة وهذه هي الجائزة التي ترون مساعدتي الرائعة تحملها بين يديها. إنها عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة قطع من السجاد سنطلق عليها "أبواب دبلن". ولعلكم لاحظتم الأبواب الجميلة التي تنتمي إلى طراز الفن الجورجي والتي تنتشر في جميع أنحاء هذه المدينة الرائعة. ولذلك هناك مجموعة رائعة من قطع السجاد التي نقدمها تشجيعاً لكم. إننا لدينا أسباب وجيهة تدعونا لمعرفة الحضور في القاعة لأننا لا يمكننا الاعتماد فقط على بيانات التسجيل.

الرئيس شنايدر:

شكراً جزيلاً تريسي للطرق المبتكرة المساعدة لنا لتحسين إمكانياتنا اللوجيستية والإدارية. إننا ممتنون لهذا. وربما يكون هناك نبيذ أيرلندي فاخر موضوع في مكان خفي هنا أو هناك. إن لم يكن، سندعوكم لتناول هذه المشروبات.

لذا نتوجه بالتحية لمن وصلوا في الموعد المقرر. وهناك موضوع واحد أود التطرق إليه قبل أن يتوجه نواب الرئيس إلى مقاعدكم بالفعل هنا. فقد وجهنا إليهم الدعوة بصورة تلقائية تماماً أمس مدركين بالفعل أن هذا الأمر قد يكون مفيداً.

أريد فقط أن أتحدث لدقيقتين حول موضوع أعتقد أنني أود طرحه على مسامعكم وهو موضوع نتعامل معه باختصار شديد. ولكنه موضوع غاية في الأهمية.

فقد تكونون لاحظتم جميعاً مرة ثانية مشكلات الحصول على تأشيرة دبلن التي واجهت بعض أعضاء GAC وبعض الزملاء الآخرين الذين كانوا يسعون لحضور هذا الاجتماع والتي مثلت لهم تحدياً إن لم يصل الأمر لحد المستحيل. وقد ناقشنا هذا الأمر مع القيادات ومع الموظفين. ونحن نشعر بالقلق إزاء هذا الأمر الذي لا يمثل بادرة طيبة لسمة الشمولية التي تختص بها ICANN و GAC أيضاً. ونحن ندرك أن هذا الأمر يمثل تحدياً خاصاً لأن ICANN لا تمثل منظمة حكومية دولية ولكنها منظمة خاصة وهو ما يجعل الأمر عسيراً بالنسبة للعديد من الأشخاص لكي يعثروا -- أو يحصلوا على الوثائق المناسبة التي تتيح لهم الحصول على التأشيرات في الوقت المناسب. بل إن البعض لم يتمكن من الحضور لهذا السبب.

والمقترح الذي أود أن أعرضه عليكم هو أن ندرج بعض العبارات في البيان التي تفيد أننا أشرنا إلى هذه المشكلة المتعلقة بالتأشيرات، وخاصة أيضاً بالنسبة لأعضاء GAC الذين يشاركون في اجتماع الحكومات. كما أنني سأطلب من ICANN الاشتراك معنا لإيجاد حلول لتحسين الإجراءات سواء أكان ذلك من خلال إبلاغ الدول المضيفة في وقت مبكر للتنسيق مع وزارات الخارجية المعنية والتنسيق مع فريق العمل المعني بتنظيم الاجتماعات التابع لـ ICANN وإرسال خطابات جماعية للزملاء بحيث يمكنهم الحصول على الوثائق اللازمة في وقت مبكر وإبلاغ السفارات والقنصليات المعنية والقناصل العامة والانتهاج من كافة الأمور الضرورية في هذا الشأن، مع توجيه الدعوة في الوقت نفسه إلى ICANN للاشتراك معنا بحيث يمكننا السعي لمساعدتهم في تيسير الأمور للزملاء وبصفة خاصة أعضاء GAC للحصول على التأشيرات بحيث لا تفوتهم فرص المشاركة في اجتماعات ICANN لأسباب تتعلق بعدم إمكانية الحصول على تأشيرة أو الحصول عليها بعد فوات الأوان.

هذا مجرد اقتراح. والأمر مفتوح للتعليق الآن. فإذا كنتم جميعاً توافقون على المقترح، سنقدم في المسودة الأولى من هذا البيان ملحوظة مختصرة ندعو فيها ICANN للجلوس معنا والبحث عن الطرق الكفيلة بحل هذه المشكلة. التعليقات، من فضلكم.

مندوباً باراغوي واندونيسيا.

شكراً لك، سيادة الرئيس. إنني أدم هذه الفكرة. هناك بعض الحكومات مثل حكومة دولتي عقدت اتفاقية مع الحكومة الأيرلندية منذ ما يقرب من 60 عاماً. ولكن أنا شخصياً، كما تعلمون، واجهت مشكلات في المطار وهذا يفسر الأمر ككل. لذا فأنا أدم المقترح من الألف إلى الياء.

باراغوي:

شكراً. إندونيسيا.

الرئيس شنايدر:

توم، أنا أدرك هذه الصعوبات أيضاً. لأنني حينما أردت التوجه إلى الأرجنتين على سبيل المثال، واجهت الصعوبات نفسها تقريباً. كما واجهت المشكلات نفسها عندما شرعت في التوجه إلى هنا. تتمثل المشكلة في أننا يمكننا التقدم بطلب الحصول على التأشيرة باستخدام جواز سفر خاص أو جواز سفر رسمي مُخصص لمهمة محددة أو جواز سفر دبلوماسي. وعادة ما يُمنح جواز السفر الدبلوماسي إلى مسؤولي الوزارات بينما يستخدم باقي الموظفين الحكوميين جواز السفر الرسمي المُخصص لمهمة محددة.

مندوب إندونيسيا:

ولكن لسوء الحظ الآن، من الأسهل التقدم للحصول على جواز سفر خاص في بعض السفارات. ولكن الأمر يختلف في بعض السفارات التي يُعد من الأسهل بها التقدم للحصول على جواز السفر الرسمي المُخصص لمهمة محددة. لذا فإن الأمر يبدو في غاية الصعوبة لاتخاذ قرار بشأن جواز السفر الذي يتعين عليّ استخدامه. وإلا يتعين عليّ أن أستفسر من السفارة عن جواز السفر الذي سيصدر في وقت أسرع. وهذا أمر غير قابل للتحقيق.

إذاً في هذه الحالة أعتقد أن ICANN قد مرت بهذه التجارب في أثناء عملها مع الحكومات لعقد اجتماعات حكومية على مستوى عال في لندن وفي مراكز المرة القادمة. وربما تستطيع ICANN في المرة القادمة التعاون مع وزارة الخارجية بالدولة المضيفة لتيسير إجراءات الحصول على التأشيرة.

رجاء لا تنسوا أن هناك بعض الدول ليس لها سفارات أيضاً. فقد اضطر زملائي من سنغافورة مثلاً أن يتوجهوا إلى جاكرتا للحصول على تأشيرة للقدوم إلى هنا نظراً لعدم وجود سفارة في سنغافورة. شكراً.

شكراً. نعم، مندوب الأرجنتين. أعتقد أنه ليس أمامنا متسع كبير من الوقت. إذ إنني أعتقد أنه لا يوجد من يعارض أن نقدم دعماً ومساندتنا للجلوس مع ICANN ومحاولة إيجاد الطرق الكفيلة بتحسين هذا الوضع. مندوب الأرجنتين، تفضل.

الرئيس شنايدر:

شكراً لك، سيادة الرئيس. أتفق تماماً مع ما ذكرته. فقد استوعبنا الدرس من التجارب التي مررنا بها في الأرجنتين وفي الدول الأخرى. لذلك يمكننا الاستفادة من هذه التجربة والارتقاء بالعملية. شكراً.

مندوب الأرجنتين:

شكراً. إذا كان الأمر على ما يرام، سنقدم مقترحاً لصياغته حول هذا الأمر في المسودة الأولى من البيان.

الرئيس شنايدر:

وبعد أن وصلنا إلى هذه النقطة، أود إنهاء المناقشة إذا لم تكن هناك أي طلبات أخرى من الزملاء للتحدث. أودّ إنهاء هذا البند الأول من جدول الأعمال والانتقال في الحال إلى البند التالي الذي يُطلق عليه 'المساءلة في ICANN'.

ولدينا هنا السادة مساعدي الرئيس لموضوع المساءلة في CCWG الذين يقومون بعمل هائل ليل نهار لمساعدة ICANN في الارتقاء بعملية المساءلة. ونحن سعداء للغاية أنهم

كانوا تلقائيين للغاية وقاموا بإلغاء التزاماتهم ومواعيدهم الأخرى للحضور إلينا وقضاء بعض الوقت معنا.

ومن المقرر أن ينضم فادي إلينا تمام الساعة 3:00. وأعتقد أن ذلك سيساعدنا في استيعاب العملية. وسيكونون متاحين لاحقاً لمساعدتنا إلى جانب فادي.

الكلمة لكم. أعتقد أننا سنبدأ على الفور.

ليون سانثيز:

إذا سمحت لي، سوف أتكلم إليكم باللغة الأسبانية لكي تضعوا سماعات الرأس. فلنستفيد من خدمات الترجمة.

أولاً أود أن أشكركم للفرصة التي تتيحونها لنا للحضور معكم هنا. شكراً جزيلاً لك على توماس على دعوتك. وكما تعلمون، فإن موضوع المساواة يمثل أحد الموضوعات الحساسة للغاية والذي جرت مناقشته بشكل مستفيض في المجموعة. كما أود التحدث عن التقدم الذي أحرزناه. ونود أن نطلب مساعدتكم في بعض الموضوعات البارزة.

لا أعلم إذا ما كان بوسعنا وضع الشريحة التي أعدناها لهذا العرض التقديمي.

حسناً. يمكننا البدء على أي حال. وكما تعلمون، فقد بدأت هذه العملية برمتها بالإعلان الذي أذاعته الإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات (NTIA) في العام الماضي والخاص بنقل الإشراف على IANA إلى مجتمع الإنترنت. ومن ثم فقد شرعنا في العملية بضرورة تقديم مقترح مشترك بحيث يجري استبدال دور حكومة الولايات المتحدة في الإشراف على وظائف الإشراف الخاصة بـ IANA. ويتمثل الموقف اليوم في أن كلاً من مجتمعات الأسماء والبروتوكولات والأرقام قد قدمت مقترحها الخاص بالعملية الانتقالية. لكن لا يزال هناك حلقة مفقودة في هذا اللغز. وهذه الحلقة المفقودة هي نحن أي مجموعة العمل المجتمعية المعنية بالمساواة.

وقد تأخرنا كثيراً نظراً لأننا بدأنا هذه العملية في وقت متأخر. أعني أننا لم نبدأ مثل المجموعات الأخرى في الوقت نفسه. ولكن أعتقد أننا أحرزنا تقدماً هائلاً في الوقت

الراهن. وبذلك يمكننا إطلاعكم على بعض الموضوعات. ونود الحصول على مساعدتكم فيما يتعلق بهذه الموضوعات.

والآن سأعطي الكلمة لماثيو لكي يتحدث عن العملية التي قمنا بها هذا الأسبوع. ماثيو.

ماثيو ويل:

سأتحدث باللغة الفرنسية.

الشريحة التالية من فضلك.

لقد عقدت المجموعة الخاصة بالمساءلة في CCWG اجتماعات على مدار 14 ساعة ولا زلنا يوم السبت.

هناك إذاً العديد من الأمور التي يمكن أن نذكرها لكم كنموذج للتقدم الذي أحرزناه. الأمر الأول الذي أود أن أشير إليه هو المجهود والدعم والالتزام الذي لمسناه إلى جانب الرؤية الإيجابية من كافة أعضاء GAC سواء أكانوا أعضاء أم مراقبين وذلك في الجهود الخاصة بـ CCWG. وهذا يتضمن الكثير من الجهود التي بذلها جميع المشاركين.

فقد اجتمعنا منذ صباح أمس ويرتبط التقدم الذي أحرزناه حتى الآن بالأمور التالية: فقد تلقينا أكثر من 90 تعليقاً في الجولة الثانية من التعليقات العامة. وقد جرت مناقشة كافة الموضوعات ومراجعتها ودراستها كل على حدة.

وقد أبدينا اهتماماً خاصاً بالحقيقة التي تفيد أننا تلقينا في هذه الجولة من التعليقات توصية بالإجماع من قبل GAC وسط الاجتماعات. وهذا يوضح مدى أهمية عملنا. وبالطبع هناك شيء ما يمكن ملاحظته جيداً في كل مكان. وكان أمراً بالغ الأهمية. ولذلك أود أن أشكر جميع أعضاء GAC بسبب العمل الذي قاموا به في فصل الصيف -- وهذا ليس بالوقت الهين من العام. وقد أسهمت في إضافة العديد من العناصر اللازمة لاستكمال هيكل العمل الخاص بنا. كما أن التعليقات التي تلقيناها توضح أن قدرنا هائلاً من تعليقاتنا -- وأود أن أقول هذا ثانية -- قد تلقت دعماً هائلاً.

ولكن هناك بعض الجوانب التي أثارت بعض المخاوف وتُعد ذات أهمية بصفة عامة لأنه، في نظام المحاسبة أو الحوكمة -- وأتمنى للمتترجمين التوفيق في ترجمة هذين المصطلحين -- في هذا النظام، فإن كل الأطراف مشاركة. فهناك الكثير من العناصر المتقلبة أو الديناميكية. لذلك فمن الصعوبة بمكان أن نصل إلى استنتاج قائلين أننا توصلنا إلى النتيجة النهائية. وبعد ذلك، سوف تنتقل إلى عنصر آخر أو جزء آخر.

ترتبط كافة هذه العناصر التي تثير المخاوف بمركزية السلطة كما ترتبط بالحقوق ذات الصلة بالتخلص من أعضاء منظمة ما أو مخاطر إلقاء القبض عليك لقيامك بهذا التصرف. وقد أنشأنا هيكلية لعملنا على هذا النحو -- وبالأمر بدأنا في معالجة هذه الموضوعات. وهذه الموضوعات مفتوحة تماماً للنقاش في الوقت الراهن. وأعتقد أنك ترون في الشريحة المعروضة التقدم الذي أحرزناه على مدى اليومين الماضيين.

لذلك ثمة بعض أوجه الاختلاف. بل يمكنكم القول بأن هذه الموضوعات قد اختُصرت إلى حد كبير. وقد حاولنا أن نصل إلى إجماع بشأن غالبية الموضوعات بحيث يوافق معظم أفراد المجموعة على ما تم تقريره.

على أي حال، ينبغي أن نستمر في العمل على التفاصيل. لكن أولاً وقبل كل شيء، ينبغي أن نكون صريحين وأن نتفق على الموضوعات الضرورية.

لذا سترون ناحية اليسار بعض الموضوعات التي ينبغي مناقشتها باستفاضة. وهناك مجموعة تعمل بالفعل على ذلك، وتعمل بأسلوب تعاوني وإيجابي. وقد تجاوزنا المرحلة التي لا يسمع فيها الأعضاء آراء زملائهم. وقد تمكنا في خلال اليومين الأخيرين من إيجاد بيئة عمل تتسم بالشفافية والتعاون الشديدين. وهذا أمر جيد جداً.

وقبل الانتقال إلى الشريحة التالية، أودّ أن أشير إلى مربع موجود في أقصى الشريحة. لذلك هناك موضوع واحد يجب أن يظل بارزاً للغاية. وهذا الموضوع يتعلق بتغيير الحالة المرتبط باختبارات التحمل.

نريد أن نتوجه بالاعتذار إلى GAC، كما قلت سابقاً، بسبب الطريقة التي جرى بها عرض الموضوع للمناقشة. نحن لم نحقق ذلك دائماً كما ينبغي. ولذلك فأنا أدرك ذلك

وأعتقد أن جميعنا ممن يعملون في هذا المجال يدركون ذلك. لذا فأنا أعتذر عن ذلك. وحتى ولو كان الأمر كذلك، فإن هذه ليست نهاية المناقشة، بل إننا قطعنا خطوة للأمام فحسب. وأعتقد أن بمقدورنا الآن إيجاد حل لهذه المشكلة.

لذلك فقد وضعنا في الاعتبار أن بحاجة إلى أساليب أخرى جديدة لطرح الموضوعات. لذا يجب أن نقوم بإنشاء روابط وعقد اتفاقيات والإجماع على أمور بعينها. وكان ذلك ما قلناه قبيل اجتماع يوم الجمعة وفي أثناء هذا الاجتماع الذي شارك فيه العديد منكم. وقد أدركنا أن ذلك كان أفضل بالنسبة للمجموعة ويتناسب أكثر مع ظروفها بسبب ديناميكيات المناقشة التي تتيح الوقت الكافي للجنة GAC لمناقشة الأمور والتوصل، إن أمكن، إلى إجماع حول هذه المقترحات.

لذا فإن هذه تمثل مرحلة خاصة للغاية. ونحن في انتظار أن تدلوا بأرائكم، إن جاز التعبير. الشريحة التالية من فضلك. أنا أحاول المرور بشكل أسرع الآن.

في هذه الشريحة -- يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية رجاءً. نعم التالية. لأنني لا أنوي التطرق إلى التفاصيل.

البنات الأربعة الرئيسية التي وجدت منذ بدء عملنا. وبسبب مبادئها الخاصة بالوظائف التي جرى طلبها فيما يتعلق بالمساءلة، فقد تم دعم كلٍّ منها. لذا فلن نطرح أسئلة عليهم في ضوء التعليقات التي تلقيناها.

هذا أمر هام. وبالطبع سيحدث قدر من التقدم بسبب فكرة اللوائح الأساسية ولجنة المراجعة المستقلة، وهل ستصبح إلزامية أم لا. إذ سينشأ مجتمع ذو سلطات واسعة حتى ولو كان العدد محدوداً. وستكون هناك لجنة أو مجلس يتولى مسؤولية الموضوعات الحالية ويكون ملزماً بها. وسيبرز دور اللجنة بحيث تكون مسؤولة عن المجتمع وعن كافة الكيانات التي تُمثل هناك. وهذا هو الموضوع المتداول في الوقت الراهن.

الشريحة التالية من فضلك.

رجاءً، حسناً هذه هي الشريحة ذات الرسوم الحية. ولكن أرجو الانتقال مرة ثانية وثانية وثانية.

والآن النقطة الأخيرة -- ثم أفسح المجال أمام توماس ريكيرت. فالعناصر التي سمعنا بها في هذه التعليقات العامة ترتبط بالتوقعات. والتوقعات ينبغي توصيلها بمثابة خصائص في المقترح الذي نتقدم به وهي ترتبط غالباً بهذه النقاط الأربعة.

أولاً، تجنب الاستحواذ.

ثانياً، تجنب التركيز أو إعادة توزيع السلطات بداخل آلية عمل ICANN بحيث لا يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار أي شيء.

النقطة الثالثة تقول أنك ينبغي أن تكون شاملاً. وهذا لا يقتصر على المشاركين في اجتماعات ICANN بصفة دورية، ولكن الأمر يتعدى ذلك بكثير. وفي النهاية، وسعيًا لإضفاء قدر من الفاعلية على النظام لكي تتمكن من الوصول إلى النتائج التي نصبو إليها والتي قد نتوقعها مقدماً ودون أي نقطة عشوائية. سيتحدث توماس الآن حول التغييرات الأكثر أهمية التي تم تقديمها. تفضل يا توماس، المايكروفون معك.

توماس ريكيرت:

شكراً جزيلاً سيدي رئيس الجلسة. مرحباً بكم جميعاً. إنه لمن الرائع العودة إليكم لتقديم تقرير حول مدى التقدم الذي أحرزناه. وسعيًا لتجنب تكرار ما ذكر سابقاً، لتسمحوا لي أن أعاود التأكيد على تقديرنا الشديد للتعاون الوثيق مع أعضاء GAC المستقلين وتقديرنا أيضاً للتقرير الصادر عن GAC. وهذا يُعد أمراً في غاية الأهمية لإضفاء الشرعية على كل ما نقوم به. فلنحافظ على هذا التعاون الوثيق. وأعتقد أنه من الأمور المشجعة للغاية أن نرى على مستوى مجموعات العمل التفاعل بين الأفراد المنتمين إلى خلفيات ثقافية متنوعة والتعاون الوثيق بينهم للعمل على إيجاد حلول مقبولة من كافة الأطراف.

وبهذه المناسبة، فقد ذكر ماثيو الموضوعات الأساسية والخصائص الأساسية لما نريد أن نؤكد عليه وتحويله إلى توصيات نعمل عليها في الوقت الراهن. وهذا هو مرة ثانية خطر الاستحواذ الذي ينبغي أن نتجنبه. تركيز السلطات وإعادة توزيع السلطات. وإذا استمعتم

إلى هذه المصطلحات، وإذا فكرتم في محتويات التقرير الثاني، والذي كان قائماً على التصويت في الأساس، فإن هذا من شأنه أن يدق أجراس الخطر لدى البعض.

وعلى الرغم من أننا قد بذلنا محاولة بنية صادقة لكي نحفظ في نظام التصويت بفكرة مشابهة لإجماع المجتمع، لا يزال هناك موطن قلق يتمثل في أن عدداً قليلاً من منظمات الدعم واللجان الاستشارية يمكنها التصويت، وهي التي ستكون في الواقع هيئات اتخاذ القرار نيابة عن المجتمع كله، وكان هناك كثير من النقاش والتفاعل مع GAC حول مكانة GAC، سواء أكان في مقدور GAC التصويت أم لا، وسواء أكانت تحتفظ بدورها الاستشاري أم لا. وقد سررنا بذلك وعملنا على منهجيات اتخاذ القرار التي يمكنها تجنب هذه المخاطر.

وقد سمعنا أن ذلك لن يكون شاملاً بما فيه الكفاية إذ ما تم توزيع حقوق التصويت على مجموعة فرعية من منظمات الدعم واللجان الاستشارية في المجتمع. لقد سررنا بذلك. وما خُصنا إليه في الوقت الحالي هو منهج جديد تماماً لاتخاذ قرار مجتمعي.

دعونا ننتقل إلى الشريحة التالية.

وأعتقد في هذه المرحلة أنه من الأهمية بمكان أن نتذكر أنه في ICANN، عندما يتعلق الأمر بمجتمع يتمتع بالتمكين، فإن لدينا ثلاث مراحل وهي ثلاث مراحل متميزة.

هناك مرحلة من الترابط والاندماج بين المجتمع ومجلس الإدارة. على سبيل المثال، عند إعداد ميزانية أو خطة تشغيلية أو خطة إستراتيجية، يتفاعل مجتمع ICANN مع مجلس إدارة ICANN. وهنا فقط وبعد كل هذا التفاعل، يتخذ مجلس الإدارة قراره حول هذه الأمور.

وليس هذا ما نتحدث عنه في الوقت الراهن. نحن نتحدث هنا حول صنع قرار في المجتمع. لكن نرجو ألا ننسى ذلك، متى تم ذلك ومتى وصلنا إلى هذه النقطة، هناك مرحلة سابقة من الترابط والمشاركة. وكلما ارتقى مستوى التفاعل بيننا -- التفاعل بين مجلس إدارة ICANN ومجتمع ICANN، كلما انخفضت المخاطر التي نشهدها في هذه المرحلة من التصعيد التي يمكن أن تؤدي إلى صنع القرار.

وفي حالة فشل هذه المرحلة في أن تؤدي إلى التوصل إلى حل مقبول من قبل كل من مجلس الإدارة والمجتمع، فقد تنشأ الحاجة إلى تعزيز سلطة المجتمع.

وأعتقد أن هذا يمثل أمراً لم ننجح في تسليط الضوء عليه بما فيه الكفاية في تقريرنا الثاني أو في سابقه الأول، وأنا بحاجة إلى القيام بعمل جيد في مرحلة المشاركة وفي المرحلة التي تسبق اتخاذ المجتمع قراراً حول سلطات المجتمع. وإذا فعلنا ذلك، نأمل في ألا ندرك الحاجة إلى إنفاذ أي من سلطات المجتمع أبداً.

لذا، سأخذ لقطة سريعة هنا للمرحلة الثانية بعد حدوث مشاركة وبعد أن وجد مجلس الإدارة حلاً للموازنة، إن جاز التعبير، أو وضع خطة إستراتيجية.

فإذا كان أحد في المجتمع يعتقد أن ما فعله مجلس الإدارة هو أمر غير صحيح، فقد كان يتعين أن يوجد اعتراض وحيد. لذا فنحن نتحدث الآن حول مسار تصعيد حول كيفية تكوين المجتمع لإرادته سواء أكان ذلك للاعتراض رسمياً على قرار لمجلس الإدارة. أليس هذا صحيحاً؟ وكان هذا أمر جديد للغاية. وقد جرى تطوير ذلك عندما تقابلنا في لوس أنجلوس وفي أثناء هذه الجلسة أيضاً.

ولذلك فإن الشخص يقول أن ما كان مجلس الإدارة يفعله في الموازنة غير صحيح تماماً. لذا دعونا نرى إذا ما كان يمكننا إصلاح هذا الأمر. ولذلك فهم كانوا سيجدون مؤسسة دعم أو لجنة استشارية، أي جهة يمكنهم الانتساب إليها بصورة مثالية للحصول على دعم المجموعة والشروع في العملية. لذلك، وبعد وجود هذا الاعتراض ووجود مجموعة واحدة بالفعل تبدي موافقتها، فقد يكون هناك شيء واحد خطأ في قرار اللجنة، ألا وهو أنه يُرجح أن يكون هناك ما نطلق عليه 'استدعاء مسبق'. لذا فلن نقوم بجهود إدارية هائلة. ولن نحمل الناس على السفر حول العالم لحضور اجتماعات خاصة بمناقشة إحدى الأزمات. ولكننا سنوجه الدعوة إلى المجتمع لعقد مؤتمر عن طريق الاتصال الهاتفي للتعرف على ما إذا كانت مؤسسات الدعم أو اللجان الاستشارية الأخرى تشترك في الاعتراض الذي أبدته مجموعة بعينها. وفي حالة التوصل إلى حد معين قد يعتمد على سلطة المجتمع وشؤونه، سننتقل إلى مناقشة في إطار حوار مجتمعي أي حوار مفتوح

وشفاف تتوافق فيه كافة أطراف المجتمع وإما تدعم المخاوف التي جرى إثارتها أو قد يتم حل الموضوع والقول بأن كل شيء على ما يُرام بالنسبة لقرار المجلس.

هذا بالنسبة لمناقشة الموضوع على الملأ بصورة شفافة للمجتمع ككل لكي يتمكن من تكوين فكرة حول الموضوع.

وبعد ذلك، ستتخذ اللجان الاستشارية ومنظمات الدعم قراراً بأنفسها بناءً على الإجراءات الخاصة بها. وإذا في حالة التيقن، سيكون هناك طلب للتصويت بالإجماع. وسيكون المطلب الأساسي للتصويت بالإجماع، استناداً إلى سلطة المجتمع المعني، هو عدد معين من اللجان الاستشارية ومنظمات الدعم لمساندة الاعتراض. ولن يتعين أن يكون هناك أكثر من اعتراض واحد على الإجماع.

وفي حالة حدوث ذلك، سيكون هناك قرار مجتمعي ضد قرار مجلس الإدارة. وفي هذه الحالة، قد يكون هذا بمثابة فيتو ضد قرار مجلس الإدارة الذي تبنى المقترح الخاص بالميزانية.

ولكننا لن نشرع في المضي مباشرة في عملية التنفيذ. ولكننا شرعنا في خطوة إضافية حيث يتطلب الأمر نوعاً من الوساطة قبل إنفاذ سلطة المجتمع.

ونحن نعتقد أن هذا المنهج قد أثار قدرًا من قوة الدفع. وهذا أمر جديد تمامًا. فقد كان الأمر في طور الإعداد على مدار أسبوعين. ولكنه بحاجة للتأكيد عليه رسميًا من خلال مجموعتنا. ولكننا نعتقد أنه هذه طريقة لتغيير أسلوب المجتمع في اتخاذ القرارات من التصويت إلى منهجية اتخاذ القرار بالإجماع.

دعونا ننتقل إلى الشريحة التالية رجاءً.

ونريد أن نوضح لكم هذا الأمر تمامًا. بادئ ذي بدء، لن يكون هناك تصويت. كنا ندرك أن هناك خطر يتمثل في أننا إذا سمحنا لبعض المجموعات القليلة فقط بالتصويت، سيؤدي ذلك إلى إعادة توزيع السلطات وهو ما قد يؤدي إلى مخاطر استحواذ فئات معينة على التصويت. لذا فإننا بذلك نتجنب هذا الأمر. إننا ننتقل صوب الإجماع. فقد كان الإجماع

أحد الموضوعات الأساسية في ICANN منذ انطلاقتها. لذا فإننا نتجه بهذا الأمر إلى المستوى التالي من ممارسة المجتمع لسلطاته. الشريحة التالية من فضلك.

وأكرر مرة أخرى، بأنه لن يكون هناك تصويت وفقاً لحالة العمل الراهنة. كما أن كافة عناصر المجتمع ستكون جزءاً من عملية صنع القرار. ولن تكون عناصر المجتمع مطالبة بأن تتمتع بنوع من الشخصية أو الشراكة القانونية. ومن ثم فإن الوضع القانوني لكل عناصر المجتمع وفي كل منظمات الدعم واللجان الاستشارية سيظل ثابتاً تماماً للمشاركة في تلك الخطة الخاصة بصنع القرار على أساس الإجماع. لذا، فإن خلاصة الأمر هي أننا ننتقل من نظام التصويت إلى عملية صنع القرار القائمة على الإجماع.

الشريحة التالية من فضلك.

والسؤال هو -- كما نتذكرون، فقد قلت أننا بحاجة إلى أن نكون على مستوى جيد في مرحلة المشاركة بين المجتمع وبين مجلس إدارة ICANN قبل اتخاذ مجلس الإدارة لأي قرار. وقد نحتاج بعد ذلك للدخول إلى المرحلة التالية، وهي مرحلة التصعيد التي تحدثت عنها منذ دقيقة. وفي حالة فشل ذلك، أي في حالة فشل الوساطة، فقد يحتاج المجتمع إلى إنفاذ قوة مجتمعية. وهذا هو الجانب الذي لم يحظ بالإجماع حتى الآن. إذ إن ذلك هو الجانب الذي لا يزال مطروحاً للمناقشة في الوقت الراهن. ولكن رغم ذلك، هناك بعض الموضوعات الرئيسية التي تتعلق بالكيفية التي ستبدو عليها آلية المجتمع والتي أود مشاركتها معكم على هذه الشريحة.

تلاحظون في الصورة الموجودة في نهاية الشريحة أنه في الوقت الحالي، إذا كان هناك تفاعل بين المجتمع ومجلس الإدارة ومن ثم اتخذ مجلس الإدارة قراراً لا يروق للمجتمع، فلا يُرجح أن يقوم المجتمع بإعلان التحدي أمام ذلك القرار. ولذلك، في حالة عدم موافقة المجتمع، فليس هناك سبيل للعودة.

ولكن وفقاً للخطة الجديدة، سنتمتع بوسيلة بديلة في سلطات المجتمع الخمسة. وهذا هو ما ترونه على اليسار -- من ناحية اليد اليمنى من خلال آلية المجتمع.

والآن دعونا نعلن الأمر بوضوح. هناك دعم مجتمعي هائل لكافة سلطات المجتمع الخاصة باستدعاء مجلس الإدارة وتحتية المديرين وتغيير اللوائح الثابتة وتغيير اللوائح الأساسية إلى جانب استخلاص الخطة الإستراتيجية للموازنة والخطة التشغيلية. ويمكننا إدراج كل هذه النقاط في اللوائح. إذا استتسر سلطات المجتمع هذه على وضعها، أليس كذلك؟ بلى لا شك في ذلك. ويبقى السؤال، إذا ما فشلت جميع الوسائل، فكيف سيتسنى للمجتمع إنفاذ هذه السلطات المجتمعية.

ولن تكون تلك الآلية عبارة عن مجلس إدارة يتمتع بصلاحيات فائقة أو ICANN شاملة أو ICANN ثانية -- وهذا يثير تساؤلاً عما إذا كنا بحاجة إلى ICANN ثالثة تتولى التحكم في ICANN الثانية وهكذا دواليك. وهكذا فلن يكون لدينا خطة.

ولكن الفكرة تتلخص في أن يكون لدينا آلية تتيح إنفاذ الصلاحيات وتتجنب الاستحواذ. ومثلما ذكرنا سابقاً، سنطبق عملية صنع القرار القائمة على الإجماع للقضاء على مخاطر الاستحواذ وتركيز السلطات. والآن، لننتقل إلى الشريحة التالية التي نتحدث عن ماهية الموضوعات الأساسية المقترنة بتنفيذ هذه الطريقة الخاصة بآلية المجتمع. ويتمثل الهدف من ذلك في حصر عملية صنع القرار في مكان واحد. ونحن لا نعلم حتى الآن ما إذا كانت الوسيلة القانونية ستكون من خلال عضو مستقل أو مُحدد مستقل، وهذا هو ما نتحرى عنه المجموعة في الوقت الراهن. ولكننا نريد أن نحصر سلطة المجتمع في مكان واحد للحد من تركيز السلطات وتجنب الاستحواذ على السلطة.

كما أنا سلطات المجتمع يمكن ممارستها بصورة مشتركة بحيث لا تكون هناك فئة بعينها يمكنها ممارسة حقوق العضوية أو الحقوق الخاصة بمُحدد أو أي مفهوم آخر قد يفكر به الآخرون.

لذا أعتقد أنه يتعين عليّ التوقف هنا، نظراً لأن هذا يعد تقريباً كل شيء أريد أن أقوله في هذا الموضوع. سوف أعطي الكلمة الآن إلى ليون لكي يتحدث باختصار حول الموضوع.

ليون سانثيز:

أنا ليون سانثيز أتحدث إليكم. شكرًا لك، توماس. وكما ترون، فقد أحرزنا بعض التقدم. كما حظينا بمشاركة فعالة وإيجابية من العديد من أعضاء GAC. لذا، أشكركم على ذلك مرة أخرى.

والرسائل المختصرة التي أودّ توضيحها لكم هي كالاتي: وفيما يتعلق بالمخاوف التي أثّرت من خلال مختلف التعليقات، ندرك أن المجتمع سيتخذ القرارات. فلن تُمارس السلطة، يتعين على المجتمع إصدار القرار الخاص بإنفاذ هذه السلطة. ونظراً لأن المجتمع يمثل وحدة متكاملة، فلن تكون هناك تجزئة أو خطورة لحدوث استحواذ لأن المجتمع ككل هو من سيتخذ القرار.

ومن الواضح أن هذا يقضي على خطورة تركيز السلطة لدى مجموعة أو فئة بعينها. وهذا سيجعل كافة عناصر المجتمع وكافة منظمات الدعم واللجان الاستشارية تشارك بفعالية وإيجابية في آلية العمل هذه. لذا من الواضح أن هذا سيعزز من الشمولية وسيفقل من مخاطر الاستحواذ.

ولذلك، وفي ضوء وجود هذا المبدأ الإرشادي بعد هذه المحفزات، تواصل مجموعتنا العمل في سبيل تحديد صورة للنموذج. ومثلما قال توماس، لا زلنا نفكر فيما إذا كان هذا ينبغي أن يكون نموذج عضوية أم نموذج مُحدد. وهنا نوّد أن نلتمس مساعدتكم. فقد شاركتم بإسهامات رائعة حقاً، ولذلك نوّد أن نوجّه إليكم الدعوة لكي تستمروا في دعمنا في هذه النقطة الأخيرة التي لا تزال معلقة. إننا ندرك أنكم تناقشون بالفعل هذه النقطة وأنكم على وشك اتخاذ موقف ما بشأنها. ولذلك، فبمجرد التعرف على موقفكم، فإن هذا سيسهّل عملنا كثيراً. لذا، أشكرك يا توماس مرة أخرى لدعوتنا للتحدث إليكم. ونحن على أتم استعداد للرد على أية أسئلة قد تكون لديكم. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لك، ليون. أنا لن أطلب منكم إثارة أسئلتكم الآن. فإذا كانت لديكم أسئلة، يُرجى تدوينها في ورقة لأننا سنعطي الكلمة فوراً لأولجا لعدة دقائق لتسليط الضوء على بعض النقاط التي تعتقد، بصفتها نائب للرئيس وأحد أعضاء GAC في تلك المجموعة، أنها عناصر جوهرية ينبغي تناولها في هذا الاجتماع. لأنه من وجهة نظر الحكومة، فإن كافة

العناصر ليست متساوية في الأهمية. وبعد ذلك سيأتي فادي في أي دقيقة. ثم نعقد جلسة لإثارة الأسئلة والرد عليها من الألف للياء. لأننا إذا لم نفعل ذلك، فإن الوقت سيداهمنا. لذا، فلتفضل أولجا بالحديث.

أولجا تتحدث إليكم. شكرًا لك، توماس. مثلما تحدث ليون بالإسبانية وأنتم جميعاً تضعون سماعات الرأس الآن وقد انتقلت أنني --- الآن إلى الإسبانية، أعتقد أنني أيضاً سأستفيد من خدمات الترجمة الرائعة. لذا أتوجه بالشكر للمترجمين على العمل الرائع الذي تقومون به.

أولغا كافالي:

ورغبة في مشاركتكم بعرض تقديمي قصير مكتوب بلغتي الوطنية، فقد أعددت عرضاً تقديمياً مكوناً من بضعة شرائح. وقد استفاض السادة نواب الرئيس الثلاثة في شرح الأمر. لذا فلتسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر إلى نواب الرئيس الثلاثة للعمل الرائع الذي يقومون به.

ليون وماثيو وتوماس؛ إنكم تقومون بعمل رائع بالفعل. وأنا أدرك أنكم تقومون بالفعل في الوقت الراهن بعمل فائق الصعوبة والأهمية. وبالنسبة إلينا كحكومات، فإن العمل الذي تقومون به لا يُقدَّر بثمن. ولن أخوض بشكل متعمق في كافة التفاصيل من خلال هذه الشريحة لأن الزملاء نواب الرئيس قاموا بذلك بالفعل. ومثلما لاحظتم من خلال شرحهم، لا تزال العديد من هذه الموضوعات قيد المناقشة.

ومن ثم سيكون لدينا وقت لمراجعة العرض النهائي وإبداء التعليقات كلجنة GAC أو كدول مجتمعة أو مستقلة.

هل يمكن الانتقال إلى الشريحة التالية، رجاء، جوليا؟

فلتسمحوا لي بتسليط الضوء على بعض الأشياء التي تبدو مهمة بالنسبة للحكومات. أولاً، نتطرق إلى تعريف هذه المرحلة الجديدة بالنسبة لدور الحكومات في ICANN. وإذا كنا نتحدث عن دور معين فيما يتعلق بالتنسيق أو تنسيق الموارد المهمة، فإن القلق الذي تشعر به بعض الحكومات يتمثل في إذا ما كانت ICANN ستستطيع تنفيذ التوصية التي قدمتها GAC حول الموضوعات التي ليست ذات طبيعة فنية تماماً. وهي الموضوعات

المرتبطة أكثر بالسلامة العامة والمستخدمين النهائيين والضمانات؛ أي الموضوعات التي قد تمثل أهمية للجهات المسؤولة عن تنفيذ القانون. وإذا كانت مهمة ICANN تتمثل في التركيز على بعض الموضوعات المحددة، ربما تكون توصية GAC بعيد كل البعد عن المهمة الجديدة المنوطة بـ ICANN.

أعتقد أن هذا هو أحد العناصر التي ينبغي الاهتمام بها.

وهناك عنصر آخر يتعين علينا مراعاته، وأعتقد أنكم توافقوننا الرأي، ألا وهو تعريف القيم الجوهرية بداخل ICANN إذ إن هناك تعريفاً لـ ICANN بصفتها إحدى المنظمات التي تُدار أساساً من قبل القطاع الخاص. وهناك إشارات أيضاً لهذه العلاقة مع القطاع الخاص، وهناك تعريف حول القطاع الخاص سأوضحه لكم في غضون دقائق معدودة.

إذاً هناك بعض الآراء التي تؤمن بأن هذه الإشارة إلى القطاع الخاص في القسم الخاص بالقيم الأساسية داخل ICANN ليست مُحدثة مع تعريف نموذج أصحاب المصالح المتعددين مثلما تم تعريفه، وذلك في كل من القمة العالمية حول مجتمع المعلومات وفي مبادرة NETmundial التي عُقدت في ساوباولو في عام 2014. ولذلك، فإن هذا الأمر لا يزال قيد المناقشة، وفي النسخة الجديدة المُقدمة بالأمس، هناك تعريف للقطاع الخاص يتضمن العناصر التالية: الأعمال والمجتمع الفني والأكاديمي والمجتمع المدني. لذا يعتقد البعض أن هذا التعريف للقطاع الخاص ليس هو التعريف المناسب استناداً إلى التعريفات الأخرى المُتفق عليها في عمليات مثل عمليتي WSIS و NETmundial.

وما هذه إلا بعض المقتطفات لتفكروا بها وتأخذوها في الاعتبار.

هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية؟

تتعلق الشريحة التالية باختبار التحمل رقم 18. وأنا لا أعلم حقيقة كيف قام المترجمون بترجمة مصطلح 'اختبار التحمل'.

إن هذا مقترح لإجراء تعديلات في اللوائح الداخلية لـ ICANN. فما هو الموضوع الأكثر أهمية وإلحاحاً هنا؟ بموجب اللوائح الداخلية في ICANN اليوم، هناك إلزام مفروض على مجلس الإدارة لإعطاء -- لمنح أهمية لاستشارة GAC. وإذا لم يوافق المجلس على

استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، يتعين على المجلس البحث عن حل يقبله الطرفان. وهذا ما تنص عليه اللوائح في الوقت الحالي.

تنص التعديلات المقترحة على ضرورة سعي مجلس إدارة ICANN للبحث عن حل مقبول من الطرفين فقط في حالة صدور استشارة GAC بالإجماع بين جميع أعضائها. ففي حالة اعتراض المجلس على استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وكانت تلك الاستشارة صادرة بالإجماع داخل أروقة اللجنة، يتعين على المجلس حينئذ البحث عن حل يقبله الطرفان. وهنا يكون لدينا وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بهذا التعديل المقترح على لوائح ICANN الداخلية.

يؤكد المساندون لهذا التعديل أنه يمثل حافزاً هاماً لكي تواصل لجنة GAC سعيها للتوصل إلى قرارات بالإجماع فيما يتعلق بالاستشارات التي تقدمها إلى ICANN. بينما يشير معارضو هذا التعديل إلى أن مجلس الإدارة ينبغي أن يواصل اهتمامه باستشارة GAC بصرف النظر عن الآلية التي تم من خلالها التوصل إلى تلك الاستشارة.

لذا فإن الطريقة التي تتوصل بها GAC إلى الاستشارة التي تصدر عنها تعتمد على قرارها الداخلي. ومن ثم يتعين على مجلس الإدارة مراعاة استشارة GAC في كل الأحوال سواء أكانت صادرة بالإجماع أم لا.

ولتسمحوا لنا أن ننتقل إلى الشريحة التالية. إنها الشريحة الأخيرة.

ما هي الخيارات المتاحة للجنة GAC كمنظمة واطعة للمواثيق وبصفتها إحدى منظمات الدعم واللجان الاستشارية المشتركة في هذه المجموعة؟ هناك بعض القضايا المرتبطة بالمرحلة المستقبلية. فنحن لا نعلم إذا ما كان ذلك سيترجم إلى مسار عمل ثاني أو إلى فريق آخر لاستعراض الشفافية والمساءلة. كما أن هناك بعض القضايا المرتبطة بالصلاحية القضائية وما هي الصلاحية القضائية الصالحة للتطبيق بالنسبة إلى ICANN. وبالنسبة إلى بعض الدول، هناك بعض الأسئلة حول التنوع. ما هو التنوع في ICANN؟ هل نحن نتحدث عن المجتمع هنا وهل حديثنا عن المجتمع يتضمن المجتمع بأسره؟

شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا جزيلاً لك يا أولجا على هذه المقدمة العامة.

والآن، يسعدني أن أقدم لكم السيد/ فادي شحاتة المدير التنفيذي ورئيس مجلس إدارة ICANN الذي كان مشاركاً في هذا النقاش منذ وقت طويل بإيجابية وفاعلية. وقد فكرنا في أن وجوده معنا في هذه المناقشة سيكون مفيداً للغاية، ومن ثم فقد وافقنا على عرضه الكريم للحضور هنا لمدة ساعة واحدة. لذا فلن أضيع الوقت وسأفسح المجال له للحديث مباشرة.

يمكنكم طرح الأسئلة بعد انتهائه من إلقاء كلمته، لذا أرجو من الزملاء تدوين أسئلتهم ورفعها بمجرد انتهاء فادي من كلمته. وبالطبع تعلمون أن الأسئلة ينبغي أن تكون مختصر. فكلما كانت الأسئلة أقصر ومختصرة، كلما تمكنا من الرد على مزيد من الأسئلة.

شكرًا.

فادي شحاتة:

شكرا لكل من توماس ورؤساء اللجنة الاستشارية الحكومية ونواب الرئيس الحضور هنا الذين وجهوا لي الدعوة -- أو بالأحرى الذين قبلوا عرضي للقدوم إلى هنا وإلقاء كلمة.

أعتقد أن الكثيرين منكم قد استبدّ بهم التعب والإرهاق من كثرة الكلمات التي نريد أن نختصرها قدر الإمكان للمضي قُدماً إلى الأمام. وأنا أشعر بالقدر نفسه من الإرهاق. هناك الكثير من الأعمال المنوطة بكل شخص منا والتي لن يستطيع أي منا الإلمام بكل تفاصيلها. وأنا أدرك ذلك، كما أن الغالبية منكم، على النقيض مني، لديه أعمال أخرى ليقوم بها وقائمة هائلة من الأنشطة التي ينبغي إتمامها، فمن الصعوبة بمكان الإحاطة بكل ما يجري هنا.

ويجب أن أقول أن معظمكم يعلم أنني سأترك ICANN في غضون بضعة أشهر، ولذلك فأنا -- بصراحة ليس لدي مصلحة هنا إلا مجرد الاستمرار في التمسك بالمبادئ التي

شاركتم معنا منذ الاجتماع الأول لنا في براغ، أي المبادئ الخاصة بالمجتمع الزاخر بأصحاب المصالح والمبادئ الخاصة بالعمل ككيان واحد مع مراعاة إنشاء كيان يحتاج إليه هذا العالم: أي إيجاد مكان يجتمع فيه جميع أصحاب المصلحة ليتفقوا على حلول واقعية.

وأعتقد أن العالم في الوقت الحالي يشعر بخيبة الأمل من أداء المؤسسات والمنظمات التي كان الغرض من إنشائها المحافظة على مصالحه. فإذا ألقيت نظرة على مؤشر إيدلمان للثقة الذي كان يظهر في كل عام، لأدركتم أن كافة المؤسسات والمنظمات في العالم تفقد ثقة مواطنيها. فالحكومات والشركات وحتى المؤسسات الأكاديمية في طريقها للسقوط. ينطبق الأمر أيضاً على المنظمات غير الحكومية. ومن ثم، فهذه حقيقة العالم الذي نعيش به الآن. فالشعوب تكتسب قوة والإنترنت جعل العالم قرية صغيرة مما أدى بالثقة إلى الهاوية. لقد أضى العالم مكاناً يصعب العيش به.

وفي قلب هذه الفوضى، أطلقت ICANN فكرتها لتكون كياناً للحكومة بين مختلف أصحاب المصالح وأعلننا "نحوّल هذا العالم إلى مكان أفضل". وفي خضم هذه العملية، لاحظنا أن مجتمعنا يقوم بأعمال هائلة يقوده نواب الرئيس الثلاثة الجالسين إلى يميني والذين تشرفتم بلقائهم والذين أعتقد أنهم قاموا بعمل رائع من وجهة نظري لأن المهمة الموكلة إليهم كانت ثقيلة بالفعل. إنها مهمة غاية في الصعوبة بالفعل.

كنت أتناول الغداء منذ ثلاثة أسابيع مع أساتذة كلية كينيدي للإدارة الحكومية في جامعة هارفارد. ووجهوا إليّ أسئلة عن كيفية سير الأمور في المنظمة وكيف تسير المناقشات الخاصة بالمساءلة في ICANN وقد شعروا بالذهول عندما علموا بما وصلنا إليه وما نقوم به في الوقت الراهن لأن هذه التجربة التي نمر بها تُعد تجربة رائدة. إنه كيان لا مثيل له. وقد أقرروا أنم لم يسبق للحكومات أو لهم كأساتذة أكاديميين في مجال الحوكمة أن شاهدوا شيئاً مماثلاً حيث إننا نسعى لإيجاد نموذج للمشاركة في السلطة يضم اهتمامات ومصالح غاية في التنوع والكثرة في إطار كيان واحد دون وجود تأثيرات سياسية والتزامات قانونية. إننا نحاول تكوين مجتمع بكل معنى الكلمة. وهنا تكمن الصعوبة.

وفي خضم هذه الصعوبات، نريد أن نحافظ على هدوئنا ورباطة الجأش وأن ندرك أن كلنا معرضون في الوقت الحالي لأن نتحول إلى بيئة غير متجانسة زاخرة باللغظ. إننا نراقب في الوقت الحالي عملية اتخاذ القرارات وبناء أطر العمل. وهذا ليس أمرًا سهلاً. يشير البعض منّا إلى أن نموذج أصحاب المصالح المتعددين في طريقه للانحيار. وإذا قلنا ذلك، فمن المؤكد أننا لا نعلم ماهية نموذج أصحاب المصالح المتعددين. هذا نموذج تعدد أصحاب المصلحة. وهو يعمل هكذا.

فالكيان الذي كان هؤلاء الثلاثة يترأسونه هو بالضبط ما كان ينبغي أن يكون مع مراعاة: الحوار والمناقشة والمواقف النشطة والقوية. وهذه هي الطريقة التي يعمل بها. وأنتم جميعًا على علم بذلك. فقد شاهدتم ذلك في أماكن أخرى وهو ما يحدث هنا. ليس هناك أي فرق.

لذا أريد أن أبدأ وأنا كلي ثقة في أن هذه هي العملية الصحيحة التي بدأناها سويًا. وهذه هي بالضبط الطريقة التي تسفر عن نتائج في البيئة ذات أصحاب المصالح المتعددين. كما أن الحكومات تشاهد هذا الكيان حاليًا مثلكم ولسان حالها يقول: "ليست هذه الطريقة التي نعمل بها عادة. وليست هذه الطريقة التي نتوقع أن تسير الأمور بها."

ولكن الأمر على ما يرام. فهذه دعوة حيث إن الكثيرين منكم، مثل كافوس والآخرين ممن شاركوا في هذه العملية، كانوا يراقبون ويشاركون في تلك العملية.

وأنا على يقين أنه بنهاية اجتماع دبلن، سنكون في وضع أفضل على صعيد الوضوح وكيفية تقدم هذه العملية للأمام. ونحن ملزمون بذلك. ونحن ملزمون بذلك. وإذا لم نفعل، أعتقد أن الجدول الزمني الذي حدده المجتمع للمرحلة الانتقالية، والمُحدد بموجب عقد مع حكومة الولايات المتحدة ينتهي في 30 سبتمبر 2016، فإن هذا الجدول الزمني المُحدد من قبل المجتمع لن يكون قابلاً للتطبيق بعد الآن.

لذلك يُعد هذا الموضوع ذا أهمية بالنسبة إليكم -- وينبغي علينا ملاحظته. فقد حدد المجتمع إطارًا زمنيًا. وقد جرى تمديد العقد لمدة عام واحد. ووفقًا لذلك الإطار الزمني، إذا لم نحصل على مقترح في من قبل حكومة الولايات المتحدة بحلول نهاية هذا العام، فإن ذلك

الجدول الزمني سيكون مُعرّضًا لخطر داهم. وهذا لا يعني أننا لا يمكننا تنفيذ المرحلة الانتقالية في عام 2017 أو 2018 أو 2019، بل يعني أنه لا يوجد وقت محدد للانتهاء من العملية. فالحكومة الأمريكية لم تحدد موعدًا نهائيًا. ونحن أيضًا لم نحدد موعدًا نهائيًا. فنحن ببساطة ندرك أن الجدول الزمني الذي وضعناه سيتعرض لخطر داهم.

والآن، كيف سنصل إلى مقترح بنهاية عام 2015؟ حسنًا، لنعد إلى الخلف عدة خطوات.

إذ يتعين على مجلس الإدارة تسليم المقترح إلى حكومة الولايات المتحدة. ولكي يفعل ذلك، يتعين على مجلس الإدارة أن يتلقى العرض. فمن أي جهة سيتلقى مجلس الإدارة المقترح؟ لن يتلقاه من الولايات المتحدة. ولن يتلقاه من ICG، أليس هذا صحيحًا؟ ينبغي أن يمر المقترح أولاً على المنظمات واضعة الموثيق، بما في ذلك منظماتكم الموقرة، ويحظى بالموافقة. وبمجرد موافقتكم عليه، سنأخذ المقترح ونقدمه إلى حكومة الولايات المتحدة.

وأنتم بحاجة إلى الوقت الآن لمراجعته والتصديق عليه. ولنفترض أن ذلك سيستغرق شهرًا. فهل هذا الوقت، حسبما يجري في الحكومة، فهذا الوقت يكفي لقراءة المقترح سريعًا، ولكن لن يكون لدينا أكثر شهر واحد للقيام بذلك. فأنا صريح معكم للغاية.

ولذلك إذا انتهيت من هذا المقترح بحلول نهاية نوفمبر، سيكون لديكم شهر كامل للنظر فيه وسيكون هذا هو الشهر الوحيد الذي لدينا للنظر في المقترح وتمريضه إلى حكومة الولايات المتحدة.

ولكي يتمكنوا من الانتهاء منه بحلول نهاية شهر نوفمبر، نحن بحاجة إلى جزأين. إذ سنكون بحاجة إلى مقترح ICG كما سنكون بحاجة إلى مقترح CCWG. وقد قارب مقترح ICG على الانتهاء تقريبًا. لذا فليس هناك خطر على الجدول الزمني هنا.

أما مقترح CCWG فلم يُنجز بعد. لذلك فإن التركيز ينصبّ حاليًا على تحديد كيفية الوصول إلى هذا الهدف بحلول نهاية شهر نوفمبر بحيث يصل المقترح إليكم، ونأمل بمساعدتكم جميعًا وليس لجنة GAC فحسب؛ بل كافة المنظمات الواضعة للموثيق --

بحيث يمكننا مراجعته ودعمه ومن ثم يستطيع مجلس الإدارة تسليمه إلى حكومة الولايات المتحدة بنهاية هذا العام.

وهذا من شأنه منح الإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات (NTIA) الوقت التي تحتاجه لمراجعته ومنحنا الشارة للمضي قدمًا والسماح لفريق العمل الخاص بي بتنفيذ المقترح. وهناك تساؤل يُطرح في هذا الإطار مفاده: "لم لا تشرعون في هذا الأمر اليوم؟" حسنًا، ببساطة لأننا ليس لدينا مقترح. ما الذي تريدون منا تطبيقه؟ فهناك بعض الأجزاء من المقترح قابلة للتطبيق. حسنًا. لذا سنبدأ في التحرك على صعيد هذه الأجزاء. وهذا ما حدث بالفعل. وفي صباح يوم الاثنين، سيقوم رئيس مجلس الإدارة السيد/ أكرم بإحاطتكم ببعض الأنشطة التي نقوم بها على صعيد التطبيق.

إنني أقدم لكم هذه الصورة بحيث تدركون كيفية ترتيب الأمور مع بعضها بحيث يُتاح لحكومة الولايات المتحدة الوقت في شهري يناير وفبراير لمراجعة العرض. وتذكروا أن هناك مشروع قانون في الكونجرس الأمريكي يُطلق عليه قانون DOTCOM Act قد مر من مجلس النواب ولكنه لم يمر من مجلس الشيوخ. وفي حالة تمريره من قبل مجلس الشيوخ أو إذا ما أُدرج في حزمة قوانين في نهاية هذا العام في المقترح الشامل للحكومة، سيصبح قانونًا ساريًا. وإذا ما تحول إلى قانون، سيُحفظ مشروع القانون هذا لشهور أخرى في أعمال لاري مساعد وزير الاتصالات، لأن مشروع القانون هذا ينص على ضرورة تصديق لاري على أن مقترحنا يتطابق مع متطلبات الإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات (NTIA) الأمريكية. وبمجرد تصديقه على المقترح، يتبقى شهران بالضبط تقريبًا أمام الكونجرس للدخول في حوار معه.

إذًا، هذه هي الحقائق التي نريد أن ندركها جميعًا، وكلها تشير إلى العمل المنوط بنا لإنجازه في الوقت الراهن، ألا وهو كيفية تخطي هذه المرحلة المهمة للغاية التي تقتضي منا الانتهاء من أعمال CCWG بنهاية شهر نوفمبر. فما هو المتبقي على نهاية نوفمبر يا ليون؟ أي خمسة أسابيع؟ أم ستة؟

هذا ليس كافيًا.

ليون سانشيز:

فادي شحاتة:

ليس كافيًا. إذاً أمامنا خمسة أو ستة أسابيع تفصلنا عن هؤلاء الناس الذين منحونا عدة ساعات غير معقولة من وقتهم الثمين. إنهم جميعًا لديهم أعمال خاصة، إذا لم تكونوا تعلمون. إذ إن ماثيو يدير واحدة من أكبر ccTLDs في العالم في فرنسا. كما أن ماثيو لديه أسرة يعولها وعمل يديره نظرًا لأنه لا يحصل على أجر هنا ولكنه تبرع بالمزيد من وقته. وينطبق نفس الشيء على ليون كمحامي في مكسيكوسيتي. ولكنه يقومون بجهود مذهلة مع مقرري اللجان الذين نتوجه إليهم بالشكر ثانياً للمجهود الرائع الذي يقومون به.

ولكن، لصالحنا جميعًا، نريد أن نصل إلى نهاية لهذا. ما سبب أهمية دبلن إذاً؟ لقد أصبحت دبلن المكان الذي يمكننا من خلاله إجراء تقييم موضوعي للأمر المتبقية من جدول الأعمال، والأمور التي ينبغي اتخاذ قرار بشأنها، كما نأمل في الوصول إلى اتفاق جماعي وعام حول ما يُطلق عليه في مجال الأعمال مستند الأجل أو إطار العمل للاتفاقية. ولن تتمكن من تدوين كلمة نهائية حول هذا الموضوع، ولكننا ينبغي أن نكون قادرين على الاتفاق على إطار العمل العام الخاص بالمساءلة. وإذا تمكنا من القيام بذلك بنهاية اجتماع دبلن ونحن جميعًا هنا للقيام بذلك، أعتقد أننا لدينا مهلة جيدة بين نهاية اجتماع دبلن ونهاية نوفمبر لكي نعمل بنية صادقة معًا للانتهاء من هذه الأمور.

هذه هي الخطة. وهذه هي خطة الوصول إلى الحالة المثلى. وأنا أأمل أن تكون هذه هي الخطة لأننا ليس لدينا خطط أخرى في الوقت الراهن. إذ إننا ليس لدينا مكان لأي خطط أخرى.

إذا -- وهو ما يأتي بي للأمور التي ينبغي اتخاذ قرار بشأنها. فما هي الأمور المتبقية؟

والآن، بصفتي الشخصية كفرد مشترك وصاحب شأن في هذه العملية، ولكنني أيضًا أدرك الحقيقة التي مفادها أنني سأغادر منصبتي عما قريب، ولذلك فليس لدي أي مركز سلطة هنا. فأنا هنا ببساطة لطرح أفكارتي ومعرفتي عليكم وإدراكي لما أشاهده لكي يساعدنا ذلك جميعًا في الاستمرار بالعمل من خلال مبادتنا المشتركة لإيجاد حل لهذا الموضوع. لذلك فقد وضعت هذه القاعدة. فقد استغرق الأمر مني ما يقرب من 52 ساعة

وقد وفرتها جميعاً من وقتي المسائي والليالي النادرة لمساعدتنا في إدراك موقفنا الحالي. وهذه ليست وجهة نظر بالضرورة. هذه مجرد قاعدة. وعندما شعرت أن هناك وجهات نظر مختلفة، أقوم بوضع منهجيات متعددة. ولكنني أحتكم على قراءتها واستيعابها لأن هذا قد يتيح لنا فرصة لإنهاء عملنا في هذا الأسبوع.

الشيء الوحيد الذي أُرغب في قوله هو التأكيد على النقاط الرئيسية المتروكة لعملية صنع القرار. تتمثل النقطة الأولى في كيفية وصولنا -- أو بالأحرى كيف نصوغ في ICANN آلية ذات مصداقية وموثوقة للالتماسات للمجتمع؟ كيف يمكننا القيام بذلك؟

إذاً عندما يعارض المجتمع قراراً صادرًا عن مجلس الإدارة، فكيف يتسنى للمجتمع إصدار التماس فعال لإعادة النظر في القرار؟ اتفقنا؟ يجب التوصل إلى حل في هذا الجانب.

واليوم، لا يملك المجتمع آلية ملزمة على مجلس الإدارة. وإذا ما نظرتم إلى القاعدة الخاصة بي في القسم رقم 9 الذي يوضح ذلك بشدة -- فضلاً للشخص الذي يحرك الشرائح، هلا انتقلت إلى القسم 9.

القسم 9، وأنا أعتقد أنه من الأسهل أن نقرأ بالعكس إذا استطعتم، ولكن في القسم 9، هناك وصف لآلية تحكيم ملزمة مُقتبسة بالضرورة من مقترح المساءلة المُقدم من CCWG القسم 5.1، وهو ما يجعل المجتمع ملزماً بإجراء عملية مراجعة مستقلة (IRP). ولتأكدوا أن ICANN تدفع للجهة التي تأتي بعملية المراجعة المستقلة إلى المجتمع، ولذلك ليس هناك شك كما تعلمون في أننا لا يمكن أن نتحمل هذه التكلفة. ولتأكدوا من أن عملية المراجعة المستقلة لديها هيئة مستقلة من القضاة الذين يتميزون بالخبرة والتوفر بحيث لا يضطر إلى إضاعة 6 أشهر في البحث عنهم في كل مرة. ولتأكدوا من أن عملية المراجعة المستقلة تتمتع بالفعالية. إننا لا نريد الانتظار لسنة أشهر لاتخاذ قرار. نريد أن نتمتع بالقدرة على التوصل إلى هذا القرار بسرعة.

إذاً هذا هو الأمر الذي يقترحه هذا القرار. وأعتقد أن مجلس إدارة ICANN -- وأنا لا أتحدث بالنيابة عنهم هنا. أنا أتحدث بصفة شخصية -- أنهم قد وافقوا على هذا النموذج. وهذا أمر جيد.

سأكون صريحاً معكم. وحتى الآن -- وإذا لم يكن الفضل يعود إلى الزملاء هنا الجالسين إلى يميني وبالطبع يعود أيضاً إلى CCWG وقيادتها، فإن مجلس إدارة ICANN لم يوافق أبداً على عملية تحكيم ملزم. اسمحو لي أن أكون أكثر وضوحاً حيال ذلك. إن هذه عبارة عن آلية تحكيم ملزمة. وقد نبعت التفاصيل الخاصة بتلك الآلية من مقترح صادر عن المجتمع وليس عن مجلس الإدارة. إنه تطور جديد ومهم للغاية. وهذا يعني أنه إذا لم يتفق المجتمع مع مجلس الإدارة، فإنه لديه آلية يُعتمد عليها للتوجه إلى كيان تحكيمي -- عذراً -- للتوجه إلى هيئة ثابتة والحصول على حكم أو قرار يبطل القرار الصادر عن مجلس الإدارة.

والآن، فإن القلق يستبد بالمجتمع حول ما يحدث عندما نصل إلى هذا الحد؟ وما الذي يحدث إذا تباهى مجلس إدارة ICANN بالقرار؟ أو ماذا يحدث إذا لم يلتزم مجلس إدارة ICANN بالحكم الملزم؟

حسناً، أولاً إنهم يقولون هنا بكل صراحة أنه إذا قررت ICANN عدم المشاركة في القرارات الناجمة عن عملية المراجعة المستقلة الخاصة بالمجتمع، فإن القرار لا يزال ملزماً. وسوف نضع ذلك في اللوائح. وسنتأكد من تنفيذ القرار بحيث يحصل المجتمع دائماً على حكم ملزم هناك. ثم نواجه الأمر التالي، حسناً، ماذا يحدث إذا صدر الحكم الملزم ولم تلتزم به ICANN، وهو أمر وارد الحدوث. ولكنني أعتقد أنه أمر مُستبعد. فهذا لم يحدث سابقاً. إذ إننا لم نحصل على حكم ضد ICANN ولم تلتزم به. لكن الأمر محتمل الحدوث في كل الأحوال. ولو كنت أنا في مكانكم أو في مكان المجتمع، سأقول أنني ينبغي أن أتوخى الحذر الشديد. فإذا ما قلتم لي أنه قرار ملزم، فأنا بحاجة إلى أن يكون قابلاً للتنفيذ.

إذ تتمثل الطريقة المثلى لتنفيذ قرار ملزم على إحدى المؤسسات في كاليفورنيا في التوجه إلى إحدى المحاكم هناك وتنفيذه. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتنفيذ ذلك.

ولكنني أعتقد أن احتماليات ذلك تبلغ 0.00001%. لكن الأمر يرتبط بالتنفيذ. إنه أمر ضروري للغاية. إننا بحاجة بالفعل إلى آلية التنفيذ، إذ إن بعض أعضاء المجتمع ذكروا

بالفعل أننا بحاجة إلى عنصر قابلية التنفيذ. ومن ثم فإن عنصر التنفيذ المذكور في القسم 15 المنهج 'أ'.

فهناك العديد من الطرق التي يمكنها ضمان قابلية التنفيذ. فالمجتمع يناقش في الوقت الراهن نموذجًا يُطلق عليه "المُحدد" والذي يمثل نموذجًا للتنفيذ والتوجه للمحكمة والقول "أنا أعمل كمُحدد وأريد أن أنفذ حكمًا ملزمًا." وهذا أمر ممكن. وهذه هي إحدى الطرق لتنفيذ ذلك.

وهناك العديد من الطرق الأخرى التي يمكنها ضمان قابلية التنفيذ. سأعطيكم مثالاً لطريقة لم يسبق مناقشتها في الأوراق الخاصة بي. إذ يمكننا أن نذكر في لوائحنا الداخلية أن محقق الشكاوي لدينا هو المسؤول عن التنفيذ. وبذلك يصبح محقق الشكاوي لدينا هو 'المُحدد' الوحيد الذي يمكنه الحضور وتنفيذ أي قرار. ونحن يمكننا القيام بذلك أيضًا. فهناك العديد من الاحتمالات. ولست أنا الشخص المسؤول عن اتخاذ قرار بالطريق المناسب لاتباعه. إذ إنني أعتقد أنه يتعين علينا الاعتماد على CCWG إلى جانب من يعملون جاهدين لإيجاد وسيلة مناسبة للتنفيذ.

والشيء الأخير الذي أودّ طرحه عليكم هو موضوع إقالة مجلس الإدارة. وأنا هنا أتوجه بالحديث إلى من يعلمون أسرار عالم المؤسسات والأعمال الذي أنتمي إليه، ففي عالم المؤسسات والأعمال، عندما يسأم أصحاب الأسهم في مؤسسة مساهمة من تصرفات مجلس الإدارة، فما الذي يفعلونه؟ إنهم يقومون ببساطة بإقالة مجلس الإدارة. إذ يعتقدون جمعية عمومية تشمل أصحاب الأسهم ويسحبون الثقة من مجلس الإدارة أو من بعض أعضاء مجلس الإدارة.

لذلك، إذا ما نظرتم إلى القسم رقم 4، هناك العديد من الطرق التي تتيح إقالة أعضاء مجلس الإدارة. دعونا نتفق على مبدأ. هل من المهم أن يكون المجتمع قادرًا على إقالة أعضاء مجلس الإدارة؟ هل نؤمن بذلك؟ إنني أتحدث بالأصالة عن نفسي. أعتقد -- نعم. أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يكون المجتمع قادرًا على إقالة أعضاء مجلس الإدارة.

والسؤال هو: ما هي القواعد الكفيلة بتنفيذ ذلك؟ فإذا كنت أجلس على سبيل المثال في أحد اجتماعات مجلس إدارة ICANN -- وأنا أحد أعضاء مجلس الإدارة الآن. فقد يتصادف

حصولي على المقعد الأسهل، حيث إنني المدير التنفيذي، ومن ثم أحصل على مقعد في مجلس الإدارة. ولكن الآخرين يتعين عليهم المرور بالعديد والعديد من العمليات الخاصة بالمجتمع للوصول إلى هناك. ولكن بالنسبة لزملائي من أعضاء مجلس الإدارة الـ 15، فإنهم يجلسون في اجتماع مجلس الإدارة.

فما هو دورنا الجوهري؟ يتمثل الدور الجوهري المنوط بنا في العمل كحُماة للمهمة والصالح العام في ICANN. هذا هو دورنا الجوهري. في واقع الأمر، يُعد مجلس إدارة ICANN بصراحة المكان الوحيد في نهاية الأمر الذي يكون للحكومات فيه دور هائل في ضمان الصالح العام، وهذا بالطبع بعد مرور كافة الأمور على لجنّتكم. ولكن ما إن يصل المجلس إلى نقطة فاصلة لاتخاذ قرار، فإن المجلس الذي يضم أشخاصًا من قطاع الأعمال ومن مختلف كيانات ICANN ينبغي أن يُعلي الصالح العام. فإذا لم يفعل ذلك، فإننا نكون قد فقدنا الفرصة.

والآن، إذا كنت أجلس على أحد مقاعد مجلس الإدارة وأعلم أن رقبتي سيُطاح بها صباح الغد إذا لم أفعل ما يمليه عليّ مجتمعي، فكيف سأُنظر للصالح العام في واقع الأمر؟ لذلك، إذا كنا نريد الإطاحة بأعضاء مجلس الإدارة، يتعين علينا إقالتهم لأنهم لم يلتزموا باللوائح والمهمة المنوطة بمنظمة ICANN.

ويمكن لأي منظمة داعمة أو مجلس استشاري إقالة عضو مجلس الإدارة، ولكن ينبغي أن تكون هناك آلية للقيام بذلك. إذ إننا لا يمكننا إقالتهم فقط لمجرد أنهم لم يصوتوا بالطريقة التي نريدها. إذ إن ذلك سيسفر عن مجلس إدارة مدين أو أسير لرغباتنا. وهذه ليست الطريقة التي سنحافظ بها على الصالح العام في ICANN.

لذا دعونا نتناول موضوع إقالة مجلس الإدارة. طرحنا لهذا الموضوع عدة أفكار. إذ يمكن أن يوقع كل مجلس إدارة عقدًا قبل التحاقه بعضوية مجلس الإدارة، على أن يتضمن العقد شروطًا يمكن أن يحددها المجتمع. على سبيل المثال، هل تذكرن موضوع التحكيم الملزم الذي ناقشته للتو؟ فإذا كان قرار التحكيم الملزم ينص على ضرورة قيام ICANN بتنفيذ أمر ما ويصوت أحد أعضاء مجلس الإدارة ضد القرار، يمكنكم وضع شرط في العقد الخاص بأعضاء مجلس الإدارة يجبرهم على الاستقالة فورًا إذا ما بدر منهم هذا

الأمر. على الفور. وبالتالي تتم إقالتهم من مجلس الإدارة. لذلك يمكننا وضع شروط تلزم أعضاء مجلس الإدارة بتنفيذ الأمور التي تعكس مصالحنا. كما يمكننا أن نتأكد أن التحكيم الملزم يمكن أن يؤدي إلى إقالة أحد أعضاء مجلس الإدارة. ويمكننا أن نتأكد أن ذلك التحكيم الملزم، كما وصفته سابقاً، قابل للتنفيذ بالطبع. وهنا يمكنكم السيطرة بشكل كامل على كافة أعضاء مجلس الإدارة.

أعتقد أن CCWG تتحرك في الوقت الراهن، بينما نتحدث، في الاتجاه الصحيح على صعيد توحيد مجتمعنا حول حلول مشتركة. وأنا على ثقة أنه في غضون أيام معدودة، سيوضح لنا جميعاً ما يريده المجتمع. وأعتقد أننا جميعاً على وفاق حيال هذا الأمر.

في الختام، أريد أن أتوجه إليكم بهذه الكلمة: في إطار استعدادي للرحيل عن ICANN وحزم حقائبي، ما هو الأمر الذي يقلقني أكثر في هذه العملية؟ ما هو الشيء الذي يحرمني لذة النوم في المساء؟ عندما أتقابل مع العديد من حكوماتكم -- حيث كنت حاضراً للتو في اجتماع اتحاد الاتصالات الدولية (ITU) في بودابست وقابلت العديد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين -- فالسؤال الذي أواجهه ما هو الذي يقلقك الآن وأنت تغادر منصبك؟ ما هو الأمر الذي يحتل تفكيرك ولا يغادر ذهنك؟ وسأكون صريحاً معكم. إن القلق يستبد بي من أن نخلص في نهاية هذا المنتدى الخاص بالمساءلة إلى تحطيم نموذج أصحاب المصالح المتعددين. فإذا ما قمنا بتحطيم نموذج أصحاب المصالح المتعددين، الذي نجح في الصمود -- في الصمود كل هذه الفترة، وأنشأنا أي هياكل أخرى تجعلنا بالفعل أهداف يمكن الاستحواذ عليها -- وبالمناسبة، فنحن نفكر في كلمة الاستحواذ بطريقة خاطئة بصفته شيء يمكن للحكومات أن تقوم به. بصراحة، ربما كانت الحكومات في ICANN هي الأكثر تعاوناً في العمل على إنهاء هذه العملية بشكل لائق.

كما أنني أشعر بقلق شديد من تحول الاستحواذ إلى مصالح خاصة. إننا ينبغي أن نتأكد - والحديث موجه للحكومات أيضاً التي يجب أن تساندنا في التأكد من أن قوة ICANN تنبع من استقلاليتها. نعم، استقلاليتها. وإذا فقدنا هذه الاستقلالية، سنفقد نموذج أصحاب المصالح المتعددين. سنفقد كل ما لدينا. لذا يجب أن نظل مستقلين. مستقلين عن محاولات الاستحواذ ومستقلين عن المصالح الشخصية وبدلاً من ذلك نقوم بخدمة الصالح العام. هذا هو مبعث القلق الأكبر لدي.

وفرصتنا وفرصتكم أيها السيدات والسادة في هذا الأسبوع هي السعي لمساعدتنا في التأكد من التزامنا بهذه المبادئ وأن نحافظ على ICANN متنوعة وشاملة ومنفتحة وذات أصحاب مصالح متعددين. شكرًا.

شكرًا جزيلاً لك، فادي. ألاحظ أن زميلنا كافوس من ايران مضطر لمغادرة الاجتماع ولكنه سيعود لاحقاً. لذا فقد أعلن أنه سيريد أن يأخذ الكلمة. لذلك أرجو تذكيري إذا نسيت. كما ألاحظ أن ماثيو يريد أن يقول شيئاً. وبعد ذلك سأعطي الفرصة للجميع للحديث. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا جزيلاً سيدي رئيس الجلسة. كلا، سأحدث بالإنجليزية حول هذه النقطة.

ماثيو ويل:

مثلما لاحظ الجميع، كان هناك قدر ضئيل من التكرار بين حديث وفادي والعروض التقديمية السابقة. وأود تصحيح بعض النقاط حول الطريقة التي وصف بها فادي عمل المجموعة الخاصة بنا، وهي نقاط أعتقد أنه ينبغي لكل الحضور إدراكها.

النقطة الأولى أن الشرائح التي علق عليها فادي تعتبر قديمة، نظرًا لأننا عقدنا اجتماعات تزيد مدتها الفعلية عن 14 ساعة. كما أرجح أن تعطوا الأولوية للعرض التقديمي الخاص بأولجا إضافة إلى العرض الذي قدمناه للتو. لأن الأمور تسير بشكل سريع للغاية. لذا، فإن التركيز على المواد الأحدث سيكون من الأمور المهمة للغاية لضمان حصولكم على مناقشات وحوارات فعالة.

أشار فادي إلى مجموعتنا بصفقتها نموذج خاص بمحدد. أعتقد أن هذا ليس وصفًا دقيقًا لواقعنا الآن. إننا الآن في المرحلة التي يركز فيها تقريرنا الثاني على نموذج العضوية الفردية. كما كانت هناك جهود تُبذل في الوقت الراهن للتحرري عن الشكل المتوقع لنموذج المُحدد الوحيد. ولكننا لسنا عند النقطة التي ننقل فيها تركيزنا نحو شيء آخر.

جدير بالذكر أيضًا أن نشير إلى أن نموذج التحكيم الذي كان جزءًا من تعليق مجلس الإدارة في التعليق العام قد جرى تقييمه. وقد أجريت مراجعات قانونية وعمل من قبل مجموعات العمل حول هذه النقطة. وأعتقد أننا سنصدر تقريرًا ملخصًا للتعامل مع الشكوك القانونية القوية في فاعلية هذا النموذج. حتى أنه حدث جدل بين المحامين. وهذا هو سبب قولي بوجود شكوك في الفاعلية القانونية.

وفي النهاية، أعتقد أن المناقشة الخاصة بإقالة عضو مجلس الإدارة كانت مثيرة. وقد تعرفنا على وجهة نظر فادي الشخصية حول هذه النقطة. ولكن الجدير بالذكر أننا حققنا تقدمًا هائلًا هذا الصباح في ظل اشتراك العديد من أعضاء مجلس الإدارة بصفة شخصية في التعبير عن دعمهم للطريقة التي سنسير عليها في الفترة القادمة. لذا أعتقد أن هذا مثال جيد على التقدم الذي نحرزه في الوقت الراهن.

لذا سأتفق مع فادي في أن الوقت يداهمننا. ولذلك فهذا هو الوقت الصحيح للمشاركة والمناقشة والحوار على أساس الحقائق الدقيقة وتجنب نشر أي شكوك من شأنها أن تعقد عملية اتخاذ القرار. وهذه هي مسؤوليتنا المشتركة. شكرًا جزيلاً.

شكرًا. كلمة مختصرة جدًا. أعتقد أن التجاوز والتخطي ليس بالسوء الذي كنت أعتقد. فقد نستمتع إلى أشياء قليلة ونحتاج إلى الاستماع إلى أشياء قليلة أكثر لكي نستوعب الأمر تمامًا. إلى جانب الحقيقة التي تؤكد أن الأمور تسير بسرعة شديدة بالفعل. وأنا لست مضطرًا لكي أقول لكم أنه بالنسبة للحكومات التي يُفترض بها طلب الاستشارة، حتى إذا لم تكونوا موجودين في يوم ما، فقد أصبحتم بالفعل عتيقي الطراز. إذا هذا يوضح مدى الحيوية والتحدي الكامنين في هذه المناقشة ككل. لذا أعطي الفرصة لكم للحديث ثم نعطي فرصة الحديث للحضور بالقاعة. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

نعم. أنا لا أريد إضافة أي شيء جوهري، ولكنني أريد تذكير الجميع أننا لدينا جلستي مشاركة على مدار الأسبوع. تُعقد الأولى صباح يوم الاثنين بعد مراسم الافتتاح وتُعقد

توماس ريكيرت:

الثانية يوم الأربعاء. وفي كلا الجلستين، سنقدم لكم -- أو نقدم للجمهور والمجتمع صورة عامة لما وصلنا إليه. ومن المؤكد أنه يمكننا التحدث باختصار شديد جدًا. فقد تعمدنا عدم التطرق إلى التفاصيل لإتاحة الوقت للنقاش معكم.

ولكن خلال جلستي المشاركة هاتين، سنقدم تقريرًا حول المكانة التي وصلنا إليها. وفي يوم الأربعاء، سنتمكن من تقديم تقرير حول التقدم الذي أحرزناه في الفترة من الاثنين إلى الأربعاء. إذًا هذه هي الوتيرة التي نعمل عليها الوقت الحالي.

شكرًا. لذا، الكلمة الآن لأعضاء GAC. أرجو ألا تدلوا ببيانات مطولة. بل اختصروا الكلمات كلما أمكن. كما أرجو أن تكون الأسئلة مقتضبة ودقيقة. لدي الآن مندوبا وبارجواي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، فليفضلوا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لك، سيادة الرئيس. لدي سؤال بسيط جدًا موجه لصديقي ليون فيليب سانثيز. وسأتحدث بالإسبانية بناءً على حقيقة أننا نحن الاثنين من دول تتحدث الإسبانية. ليون، أريد التأكد أنني استوعبتك جيدًا. هل يمكننا العودة إلى الشريحة التي قمت بتقديمها؟ وأعتقد أنها كانت الشريحة الخامسة.

باراغوي:

وعندما نعود أدرجنا لبلادنا -- سأوجه شخصياً إلى البرلمان لأشرح للوزير المسؤول كيفية عمل هذا الهيكل.

وإذا افترضنا موافقة الجميع على هذه الآلية برمتها، فإننا نكون على وشك وضع حد للفقر ونحن نضع معالم السلام العالمي. لذلك، هل ستعتمد كل هذه الأمور على محاكم ولاية كاليفورنيا؟ نعم أو لا؟

شكرًا لك على سؤالك. نعم، سيتعين علينا اللجوء إلى محاكم كاليفورنيا.

ليون سانثيز:

مندوب مفوضية الاتحاد الأفريقي: شكرًا. نرحب بالجميع مرة ثانية. لن أتحدث باستفاضة، على الرغم من أن زملائي الأفارقة أعدوا لي خطابًا مطولاً. لذلك لن أستفيض فيه الآن. وسوف أشير إلى نقطتين أو ثلاثة فقط تُعد ذات أهمية فائقة.

رقم واحد: أن الجانب الأفريقي وكافة أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي يدعمون العمل، ونأمل أن نخرج بنقطة إيجابية في صالح المجتمع ككل.

رقم 2: أعتقد أن العملية برمتها لم تفهم الحكومات وكيف تعمل وكيف تسهم في هذه العملية. وأعتقد أن هذا الأمر مهم للغاية.

إذ ينبغي أن تدرك الحكومة طبيعة العملية. ولكن العملية نفسها أيضاً، الحاجة للإدراك الصحيح لنوع الدور الذي تضطلع به الحكومة الآن في العملية ككل. وأنا لا أحاول أن أصفها بالمهمة العسيرة مثلما وصفها فادي. ولكننا نخشى أيضاً أن تقتصر على مهام محددة مثلما وُصفت بالفعل. إنه أمر مهم جداً. لأننا نعتقد بأن موضوع AFRICA -- وأنا أعتذر لأنكم سئتم من هذا الموضوع. أود أن أكون مثلما ذكر أندرز حول رسائل البريد الإلكتروني. ولكنني أمل الحصول على 1,5 مليون عندما أقول أنني -- وإذا كررت موضوع AFRICA. عدة مرات.

ولكنني سأواصل ممارسة الضغط على موضوع AFRICA. لأنها تمثل عملية التعلم. إن عملية المراجعة المستمرة لموضوع AFRICA. كانت بالفعل -- وأنا أعتقد أنها تمثل عملية تعلم صرف. لذلك، نحن بصدد التوصية بالنظر مرة أخرى إلى تلك العملية وتحديد النقاط الإيجابية والسلبية في العملية. وتحديداً، ينبغي أن يضم مجلس الإدارة أشخاصاً يدركون تماماً طبيعة العملية. كما ينبغي أن يحضر جميع الأطراف المعنية. إنه أمر مهم جداً. لأنك في بعض الأوقات تضع المتقدمين للعضوية في اعتبارك أو تضع أي شخص آخر في اعتبارك... الخ. ولكن الأطراف المتأثرة بالفعل، مثل المجتمع ككل، كان يحظى بتمثيل في بعض الأوقات من خلال عمليات المراجعة المستقلة تلك.

النقطة الأخيرة، نعتقد أن الحكومات كونها مسؤولة عن مشكلات أمن المجتمع السيبراني ككل يجب أن تشارك ثانية في العملية. وقد اجتمعت الدول الأعضاء في مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤخرًا. ونحن نتبع نصيحتكم فيما يتعلق بالتحلي بالصبر والتوحد والهدوء على

ألا تُثار بموضوع AFRICA.. وتحديدًا، ألا نضع مصالحنا في مقابل أو في صراع مع العملية الخاصة بـ ICANN. نأمل أن يتم مراعاة هذا الموضوع في قلب هذا الموضوع. حيث إن هذا الموضوع قد يؤثر في العملية في المستقبل. شكرًا جزيلاً.

شكرًا. هل تودّ الرد بصورة سريعة على هذا يا توماس؟

الرئيس شنايدر:

أجل. اختصارًا، وردًا على سؤالك حول عملية المراجعة المستقلة، فقد كان موضوع AFRICA. بالتأكيد جزءًا من مداولاتنا في مجموعتنا. وقد أطلق العديد من الزملاء في مجموعتنا على عملية المراجعة المستقلة 'دُرّة تاج' هيكل عملية المساءلة. ونحن نضيف في الوقت الراهن تحسينات هائلة على عملية المراجعة المستقلة. كما تلقت العملية دعماً هائلاً من المجتمع. لذا يمكنكم الاطمئنان إلى أن هذه تُعد نقطة رئيسية في جدول أعمالنا.

توماس ريكيرت:

شكرًا. والتالي على القائمة هنا مندوبا المملكة المتحدة والبرازيل.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لك، سيادة الرئيس. وطاب مساؤكم جميعًا. وأتوجه بالشكر إلى فادي ونواب الرئيس لطرحهم الأفكار وتحديث الأمور لدينا في مجال سريع التطور والحركة.

مندوب المملكة المتحدة:

أود فقط أن أطرح سؤالًا حول الجدول الزمني. وأنا على يقين أن كلماتكم اليوم قد أعادت التأكيد علينا في GAC ودفعتنا بالحماس للمشاركة والاستجابة وأداء مسؤولياتنا كأعضاء لمنظمة واضعة للمواثيق ستقوم في نهاية الأمر بالتوقيع على المقترح.

النقطة الغامضة بالنسبة إليّ هي ما قد يحدث إذا ما، وكنتيجة لما نخلص إليه من هذا الاجتماع -- وسنقوم جميعاً بكل تأكيد بالتقدم بأنفسنا لضمان وجود نتيجة إيجابية وبناءة ومستقبلية -- ماذا سيحدث إذا ما كانت النتيجة تتطلب إصدار مقترح آخر وهو ما يخضع

لعملية التعليق العام. وبعد ذلك، سيتعين على مندوبي الحكومة بالطبع إجراء مشاورات مع المسؤولين الإداريين حول ذلك الموضوع، وإجراء مشاورات مع وزاراتهم حول العديد من القضايا المتعلقة بكيفية الاستجابة لذلك التعليق العام.

وبعد ذلك، ستحدث عملية استيعاب لهذه التعليقات تتبعها خطوة من نوع آخر في تلك العملية التقليدية. وما الذي يحدث عندئذ مع فترة التعليقات العامة؟

ومن ثم، ما هو الجدول الزمني المرتقب إذا ما كانت الخطوة الخاصة بمقترح ثالث يحتاج إلى الصدور في ضوء الحقيقة، فقد يكون ذلك بمثابة تغيير جوهري مقترن بهذه المناقشات هذا الأسبوع. لذلك، يبدو هذا السؤال واقعياً بشدة.

ولكنني أسلط الضوء على هذه النقطة، بصفتي مندوباً لـ GAC، حيث يتعين علينا إجراء مشاورات ثانية في مقرات البرلمان والحكومات ومع الوزراء حول العديد من القضايا. كما ينبغي علينا الاستعداد لتلك العملية بهدف أداء دورنا بصفتنا جزء من هذا المجتمع.

شكراً.

شكراً جزيلاً على السؤال. إن الحاجة إلى فترة ثالثة للتعليقات العامة تعتمد على مستوى التغيير الذي نقوم به على ما ورد في التقرير الثاني. وأعتقد في هذه الساعة تحديداً، من السابق لأوانه التخمين في مدى الحاجة إلى فترة أخرى للتعليقات العامة. ولذلك أطلب منكم التحلي بالصبر لعدة أيام.

توماس ريكيرت:

وأعتقد أنه بنهاية هذا الأسبوع أو هذا الاجتماع، سنكون قد تعرفنا على التغييرات التي سنطراً. كما سنناقش مع المجموعة ما إذا كانت هذه التغييرات تتطلب فترة أخرى للتعليقات العامة. إذاً، فالأمر مُحتمل. ولكن من السابق لأوانه التفكير في هذا الأمر. ولكننا سنصدر جدولاً زمنياً مُنقحاً لعملائنا فور انتهاء هذا الاجتماع.

فادي شحاتة:

لذا، وسعيًا لإنهاء الإجابة الصحيحة التي ذكرها زميلي توماس، يتعين عليهم إصدار ذلك التقرير. ونفترض أنهم إذا أصدروا التقرير فإنهم سيكونون بحاجة إلى فترة ثالثة للتعليقات العامة إذا ما أصدروا ذلك القرار، وأعتقد أن هذا سؤالك، وهو ما يخضع تمامًا لإرادة المجتمع وهو ما سيجعلنا نضيف شهرين أو ثلاثة أشهر إلى جدول الأعمال عندما نشرع في إطلاق فترة التعليقات. إذ إنكم تستمعون إلى الآراء ثانية. ثم تقومون بتحليلها. أي أننا نحلل التعليقات.

ومن واقع خبراتنا في هذه العملية، سيضيف ذلك نحو شهرين أو ثلاثة للعملية. فإذا ما أضفنا شهرين أو ثلاثة للجدول الزمني الذي شرحته لكم، فهذا يعني أن لاري لن يحصل على مقترح منا -- لاري ستريكلينغ، عفواً، مساعد وزير الاتصالات في NTIA -- حتى نهاية مارس أو بداية أبريل.

وبصفتي أحد القائمين بتنفيذ هذه المقترحات، فقد اعتمد تقييمي على التحليل المستفيض الذي أجراه فريقتي، وهو يشير إلى أنه في حالة استلام لاري الأشياء في نهاية مارس أو بداية أبريل ومن ثم فهو أيضاً بحاجة إلى وقت أيضاً -- حيث أخبرنا بالفعل في مؤتمر بيونس أيرس أنه بحاجة إلى فترة تمتد من أربعة إلى خمسة أشهر لترتيب الأمور الخاصة به. وقد تقصر هذه الفترة التي يحتاجه إليها في حالة عدم تمرير قانون 'Dotcom Act'. ولكن حتى في ظل الظروف المثلى، وعندما تقوم حكومة الولايات المتحدة بالانتهاء من موافقتها ومراجعتها الضرورية واللازمة للعملية، فهذا يعني أنكم تمنحوني أياماً أو أسابيع معدودة للانتهاء من كل ما يرد بهذا المقترح.

والآن دعونا نعلن الأمر بوضوح. إن عملية تنفيذ هذا المقترح ليست عبارة فقط عن لوائح قانونية. إننا نقوم بتغيير طريقة تحديث منطقة الجذر في شبكة الإنترنت. إننا نقوم بإنشاء شركات جديدة. إننا نقوم بإنشاء أمور جديدة من نوعها. هلا أخبرتموني لم لا تشرعون في هذا الأمر الآن؟ فأنا لا أستطيع الشروع في كل هذه الأمور من الناحية السياسية أو التعاقدية حتى تسمح لي حكومة الولايات المتحدة بذلك. وإلا، سأقوم بإبلاغ حكومة الولايات المتحدة بينما أنتم لا زلتم تقيّمون ما إذا كان هذا المقترح جيد أم لا، إنني سأشرع في الأمر على أي حال. لا أستطيع عمل ذلك.

لذلك من الناحية العملية، إذا ما قمنا بتأجيل هذه الأشياء لمدة شهرين أو ثلاثة، فهذا ليس معناه نهاية العالم. بل إن هذا يعني ببساطة أننا سنجدد عقد الولايات المتحدة لفترة أخرى. وتصبح المخاطرة جراء ذلك مرتفعة للغاية.

وفي الوقت الراهن وبالصورة التي ينص عليها عقد الولايات المتحدة، فإنها لا يزال لديها ثلاث سنوات بعد هذه السنة. ثم تسألونني في النهاية، هل ستقوم حكومة الولايات المتحدة بتجديد العقد لثلاثة أعوام أخرى؟ هل ستقوم بتجديده لعام واحد آخر؟ هل ستقوم بتجديده لعامين؟ لا أدري. سيتم اتخاذ قرار بهذا الشأن لاحقاً. وربما يتعين علينا عقد جلسة مشاورات مع الإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات (NTIA) لتناول هذا الموضوع. ولكن هذه المخاطر ينبغي مناقشتها بعد ذلك. ناهيك عن الواقع الذي يشير إلى أننا لا نعلم من هي الجهة التي ينبغي أن نناقش الأمور معها. ولكن هذه المناقشة لها مكان آخر. أمل أن أكون قد أجبت على سؤالك مارك. أردت فقط أن أتأكد.

شكراً لك، فادي. مندوب البرازيل.

الرئيس شنايدر:

نعم. شكراً لك، توماس. أود أن أثنى على الجهود التي قام بها نواب رئيس CCWG والعمل المضني الذي قاموا به حتى الآن. إذ إنني كنت مشاركاً شخصياً في عمل هذه المجموعة. وقد أدركت مدى صعوبة عملية تجميع وجهات نظر متنافرة واهتمامات مختلفة والسعي للخروج بنتيجة مشتركة بين هذه الأطراف.

مندوب البرازيل:

كما أود أن أثنى على جهود زملائي من أعضاء GAC ممن كانوا مشاركين في المجموعة. وأعتقد أننا قد أحرزنا نتيجة رائعة في التوصل إلى وثيقة متفق عليها بالإجماع في أثناء فترة الاستشارات العامة الثانية. وأعتقد أننا إذا وصلنا العمل بتلك الروح سنتمكن من إيجاد حلول للخلافات القائمة بيننا في الوقت الراهن.

كما أودّ أن أتوجه بالشكر إلى فادي لطرحة وجهات نظره الشخصية علينا فيما يتعلق بعملية المساءلة. وأعتقد أن هذه المشاركة من بين المشاركات الأخرى التي تهدف للتوضيح أو مساعدتنا في البحث عن الوضوح في العملية.

كما أودّ أن أعرب عن دعم البرازيل لهذه العملية أي العملية الانتقالية، وللمتطلبات التي حُدّدت في البيان الصادر في 14 مارس 2014. وأعرب بصفة خاصة عن التزام البرازيل بالمتطلبات الداعية إلى ضرورة استبدال دور حكومة الولايات المتحدة أو ضرورة عدم استبدالها بمنظمة تقودها إحدى الحكومات أو منظمة تضم عدة حكومات دول. لذا فإن البرازيل ملتزمة تمامًا بهذا المطلب أيضًا.

وهناك بعض الجوانب في هذه العملية التي تحظى باهتمام خاص من جانبنا. وقد ذكرنا مرارًا وتكرارًا أن موضوع الاختصاص القضائي يمثل أهمية جوهرية بالنسبة إلينا. ونحن سعداء للغاية لأن هذا الموضوع سيُنَاقش في إطار عملية مسار العمل الثاني. وقد وافقنا بنية سليمة على عدم إدراج هذا الموضوع في المناقشات في هذه المرحلة ولكن ينبغي مناقشته باستفاضة بمجرد الانتهاء من المرحلة الانتقالية.

وهناك موضوع آخر أثاره فادي؛ ألا وهو التأكيد على نموذج أصحاب المصالح المتعددين، وأنا أعتقد أن هذا يؤدي إلى المناقشة التي ذكرتها أولجا حول الالتزامات في المفهوم الذي يبنه القطاع الخاص. وأعتقد أن البرازيل أيضًا تشاركنا الرأي بأن هذا يُعد أحد المفاهيم التي عفا عليها الزمن والذي قمنا بتطويره من خلال عملية WSIS ومن خلال NETmundial. وقد طوّرنَا هذا المفهوم بالفعل. وأعتقد أننا يتعين علينا الالتزام بتلك المفاهيم التي اتُفق عليها في إطار هذه المنتديات والفعاليات والأماكن.

وأخيرًا، وفيما يتعلق باختبار التحمل رقم 18، لا تزال البرازيل ترى أنه لا يوجد سبب مقنع لهذا؛ لهذا التغيير الموصى به على اللوائح. إن الأمر يعود إلى GAC لاتخاذ قرار بشأن كيفية المُضيّ قُدّمًا في عملية اتخاذ القرار في أروقتها وأساليب العمل أيضًا. وأعتقد أن الأسباب التي جرى تقديمها حتى الآن ليست مقنعة بالفعل. ونحن نلتزم بالفعل بالموقف الذي يشير إلى أن تغيير اللوائح ليس مطلوبًا وليس -- فنحن لا نرى صلة بمتطلبات المرحلة الانتقالية أو صلة بين -- تغيير اللوائح ومتطلبات -- المرحلة الانتقالية

لذا أردت فقط أن أعبر عن موقف البرازيل ووجهة نظرها حول تلك العملية والتزامنا على مدار هذه الأيام بالعمل مع GAC لمحاولة الخروج بالقرارات المهمة التي نريد اتخاذها هنا.

شكرًا.

شكرًا مندوب البرازيل لهذا التعليق السلس والواضح حول المواقف والدعم الذي تبديونه لهذه العملية. وأشكرك أيضاً بصفة خاصة لكم الوقت الهائل الذي أنفقته في عملية CCWG. شكرًا لك على هذا.

فادي شحاتة:

ولكي أكون صريحًا، يجب أن تعلموا أن هذا الكيان الذي يُطلق عليه GAC ربما يكون أحد أكثر الكيانات تنوعاً في ICANN. إنكم تمثلون صورة واقعية للتنوع والشمولية التي تمتاز بهما ICANN. كما أنكم تضطلعون بدور جوهري في إطار مساعدتنا في إدارة تلك العملية والمحافظة عليها. وأرجو أن يكون الإجماع الذي تركز بينكم، والذي يمثل خطة النجاح في هذه المؤسسة، أن يكون تجسيداً للشمولية التي تميز هذا الكيان وضمان الاستماع إلى وجهات نظر المشاركين المنتمين إلى مجموعات الأقليات هنا وأن يكونون جزءاً من هذا الإجماع. وهذا هو الإسهام الرائع الذي أضفتموه إلى عملية المساءلة الخاصة بنا. وأحثكم في أثناء النظر في هذا المقترح أن تواصلوا التركيز على أمور مثل كيفية عمل GAC سعياً للمحافظة على تنوع ICANN وشمولها وكيف نضمن مشاركة كافة الأعضاء في عملية التوصل إلى قرارات بالإجماع.

شكرًا.

شكرًا لك، فادي.

الرئيس شنايدر:

لدينا من الوقت ما يكفي لسؤال واحد. مندوب فرنسا. وإذا أدلى مندوب فرنسا بكلمته باختصار، يتفضل مندوب إندونيسيا.

مندوب فرنسا:

شكرًا لك، سيدي الرئيس.

أودّ أن أطلب مزيد من التوضيح نظرًا لأنني أستمع الآن إلى كافة التعليقات التي أبدتها زملائي الذي تحدثوا حول الجدول الزمني والمواعيد النهائية ومتطلبات حكومة الولايات المتحدة. ولا شك أنها كلها مطالب شرعية، ولكنني أريد أن أتذكر -- وأنا أعتقد أن فادي، وأعتقد أنكم رأيتم أن هذا ليس بالمكان الذي ينبغي إبداء التعليقات به.

وأعتقد أن ما كنا نناقشه اليوم في GAC قد جرت مناقشته بالفعل. فهذه الأمور قد جرت مناقشتها على مدار ثلاثة أشهر ولم يحدث أي تغيير على المقترح.

ونظرًا لأنه ذكر ذلك منذ لحظات، أعتقد أن ماثيو أدرك الملاحظات والتعليقات الصادرة عن مجلس الإدارة. فمتى صدرت هذه الملاحظات والتعليقات؟ في أواخر شهر أغسطس. لذلك أعتقد أننا فقدنا بعض الوقت، ولكننا لم نفقد كل الوقت بعد.

مندوب إندونيسيا:

شكرًا لك، توم. فيما يتعلق بأصحاب المصلحة المتعددين، فقد ناقشنا دولة (صوت غير واضح) في إندونيسيا ونعتقد أن الحكومة نفسها لديها التزامات بالتكامل أو التنسيق بين أصحاب المصالح في كل دولة. ومن ثم -- سيمثل ذلك عاملاً مساعدًا للمنظمات الخاصة بأصحاب المصالح المتعددين عندما نتحدث عن أصحاب المصالح المتعددين المنتمين إلى دول مختلفة وهو ما ينطبق على أصحاب المصالح المتعددين في فضاء الإنترنت. كما ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن العديد من الأشخاص، مثلما تطلقون عليهم، مشتركون في إدارة الإنترنت ومنظمات الإنترنت وأعمال الإنترنت في الدولة، ولذلك ينبغي أن ندرك بكل تأكيد أي من أصحاب المصالح المتعددين يأتون -- أو ينتمون إلى بلاد بعينها.

ثانيًا، في ظل تساؤل الزملاء حول لجوء المنظمة التي تضم أصحاب مصالح متعددين إلى محكمة كاليفورنيا، فقد ذكرتم أن هذا هو المكان الذي يمكن حل المشكلات من خلاله. ونحن نعتقد أن الأمر ينبغي أن يكون -- أن يكون في صورة أخرى غير اللوائح، ربما يكون في صورة اتفاقيات بين أصحاب المصالح المتعددين الأعضاء في المنظمات.

شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكراً لك، مندوب إندونيسيا.

لديّ مندوب إيران الذي طلب الكلمة منذ بعض الوقت. شكراً لك، كافوس.

مندوب إيران:

شكراً جزيلاً. لقد كنت أروح جيئة وذهاباً بين ICG و GAC.

لتسمحوا لي بالحديث عن النقطة الأخيرة والخاصة بأن ICANN قدمت عرضها في وقت متأخر. من وجهة نظري الشخصية، ومن واقع أنشطة CCWG، فالوقت لم يتأخر بعد بالنسبة إلى ICANN. إنها يمكن أن تبدي تعليقها في أي وقت لأنها ينبغي عليها تنفيذ ذلك.

كانت CCWG تروح جيئة وذهاباً للعديد من الأسباب: أكثر من ثلاثة نماذج ومُحدد واحد وعضوية متعددة وعضوية فردية. جيئة وذهاباً وهكذا حتى المرة الأخيرة في باريس والتي قررنا فيها أن يكون لدينا عضوية واحدة أو عضوية فردية. ثم إن ICANN تتمتع بوجهة نظر أكثر وضوحاً. كما أنهم يضعوا موضوع التنفيذ في اعتبارهم. ومن ثم يدلون بتعليقاتهم. ويعود الأمر إلى CCWG لرؤية إلى أي مدى يمكن تطبيق التعليق. كما أعتقد أن CCWG قد أقرت بالفعل بوجود نقاط صالحة من خلال هذه التعليقات. ولذلك لم نتمكن من القول أنهم أضعوا الوقت أو أن وقتنا تم إهداره. إذ إن كافة التعليقات كانت موضع ترحيب.

وكلما أنجز الأمر في وقت عاجل، كلما كان ذلك أفضل. وإذا لم يعلقوا في هذه المرحلة، يمكنهم وضع التعليق عندما يكون المقترح الصادر عن CCWG متوجهاً إلى NTIA. ومن ثم سيكون لدى NTIA مقترحان، أحدهما صادر عن CCWG والآخر صادر عن ICANN ولكنهما لن ينظرا إلى هذا الأمر. ولذلك أعتقد أنني ينبغي أن أرحب بالمقترح الصادر عن ICANN. إذ إن كافة المقترحات ليست صالحة، ولكن معظمها ينبغي وضعه في الاعتبار.

وهذه إحدى النقاط التي أودّ أن أشير إليها.

والآن وقبل أن أغانر الاجتماع، كانت أولجا تقدم شيئاً ما. إذ إننا كنا نواجه صعوبة بالغة في عام 2015 ألا وهي أننا نخطط لعشر أو خمسة عشر سنة قادمة. ونحن لا زلنا نقول بأن ذلك القطاع الخاصة يقود المؤسسات في الوقت الراهن. إن هذه المؤسسات عبارة عن أعمال مشتركة أو أعمال جماعية أو أعمال تضم فرق عمل متعددة. فلا يوجد أحد يقود أحداً. بل ينبغي أن نضع أيدينا في أيدي الآخرين لنُدفع هذا الكيان إلى الأمام.

فلن يجدي الأمر نفعاً للحكومات إذا ما حاولنا أن نضع الحكومات كبديل للقطاع الخاص. ولكن الأفضل أن نعمل سوياً.

فأنتم تعلمون أن بعض الحكومات لا تزال في المشهد، حتى ولو لم تكن تلك الحكومات مُفضلة من قبل أصحاب المصالح المتعددين. ونحن نحاول أن نقنع الناس أكثر وأكثر بالانضمام إلى مجموعة أصحاب المصالح المتعددين، مثل الهند التي فعلت ذلك. فقد كانت الفكرة مرفوضة لديهم تمامًا منذ عام واحد وبعد عدة أشهر، عدلوا عن رأيهم وقالوا: "نعم إننا متفقون على ذلك."

لذلك دعونا نعرف المعوقات التي تثبط الحكومات بالقول إن هناك شيئاً ما يقودكم. ولكن الحقيقية أنه لا يوجد أحد يقود أحداً.

ولذلك ينبغي وضع ذلك الأمر في الاعتبار ومحاولة عدم التفريق بين مجموعة وأخرى. أي أن نتبع النموذج الصاعد من المستويات الدنيا للمستويات العليا ونموذج أصحاب المصالح المتعددين وسمات الشمولية والديمقراطية للجميع.

وليس لدي مشكلة في وضع المستخدمين النهائيين كإضافة. وليس هناك صعوبة في ذلك، رغم أن المستخدم النهائي يُعد جزءاً منها. وهذه نقطة واحدة.

تتعلق النقطة الثانية بما ذكرته أولجا حول اختبار التحمل الشهير رقم 18. إذ إننا لم نخلص إلى استنتاج نهائي في لجنة GAC، ولكننا إذا لم نتفق على قاعدة للإجماع، يُرجح أن نظل في وضعنا الحالي بحيث لا يطرأ تغيير على هذه اللائحة.

وهذا أمر مهم جدًا جدًا بالنسبة إلينا، لأنه قد يتم تأويله. إنني لم أستمع إلى أي صعوبة واجهت ICANN في التعامل مع توصيتنا. فأحيانًا ما يكون نص التوصية، وليست التوصية في حد ذاتها، غير واضح. وهنا تجدهم يأتوا لطرح أسئلة. ولكنني لا أعتقد أنهم يواجهون أي صعوبة. لذلك فأنا لا أفهم أصل اختبار التحمل هذا رقم 18.

فإذا لم نكن سعداء بالأمر، ينبغي أن نقف ثابتين بلا حراك. وهذا هو لب القضية.

تتمثل النقطة الثالثة في أن GAC لم تتخذ قرارًا بشأن المشاركة في أي إجراءات تصويت. وأنا سعيد للغاية الآن لأن CCWG ربما -- لقد كنت من بين الأشخاص الذين سعوا لكي تصل عملية التصويت هذه إلى نقطة الإجماع. فالإجماع يمثل أحد الأهداف التي يسعى العالم لتحقيقها. إن الأمر لا يتعلق بالأمم المتحدة وحدها، بل بالعالم أجمع. لذا دعونا نحصل على هذا الإجماع. كما أنني سعيد أيضًا لأن أحد مقترحات أو توصيات ICANN كانت صادرة بالإجماع إلا إذا تم تلقي إخطار ضد هذا الإجماع. ولكنهم يريدون أن تستمر اللجنة الاستشارية، مثل GAC، في الحصول على استشارات، ولكنهم يمكنهم التعليق على أي شيء ولكن من خلال قنوات الاستشارات وليس من خلال قنوات اتخاذ القرار وذلك لإزالة أي مخاوف أو قلق تشعر به بعض الحكومات من أن GAC قد غيرت وضعها من الاستشارة إلى اتخاذ القرار؛ ولذلك، فإن التوازن بين مختلف القطاعات أو مختلف المجتمعات قد تغير.

وربما ستقرر GAC أن تستمر في إطار الاستشارات، ولكنهم لا يريدون أن يكونوا تابعين لجهات أخرى إذا ما كان هناك شيء ما في مصلحة GAC. لذا ينبغي أن نستمر على هذا الموقف.

رابعاً، ليس لدينا في الوقت الراهن أي قرارات واضحة بشأن أي نموذج. إننا نحرز تقدماً إيجابياً على مدار هذا الاجتماع المستمر طوال يومين في دبلن. ولكننا لا زلنا في منتصف الطريق. لا نعرف.

إن نموذج المُحدد الفردي أو الوحيد لا يمكنه تلبية بعض المتطلبات وهي لا تزال بحاجة لاستكمالها بإجراءات أخرى نقوم بها. ويتمثل أحد الموضوعات التي لن يتم تليبيتها في العملية الانتقالية الخاصة بـ IANA والتي كنا نشعر بقلق شديد إزاءها. لذا، ينبغي ألا

نتخذ قرارًا في هذا الشأن في الوقت الراهن، وربما بنهاية هذا الاجتماع، ربما يكون لدينا موقف أكثر وضوحًا.

لذا فأنا أقترح أن نستكمل العمل سويًا. وأشجع جميع أعضاء GAC بل وألح عليهم بالمشاركة بفعالية.

إننا أضعنا الكثير من الوقت. لقد شاركت في خمسة اجتماعات يمتد كلٌّ منها على مدار يوم واحد. يمتد الاجتماع الواحد على مدار عشرة ساعات كاملة في يوم واحد؛ وكانت بعضها تمتد لأكثر من 10 ساعات في اليوم وهكذا.

لذا فنحن بحاجة إلى التعليق على هذا وأن نتعاون سويًا في هذا الشأن. وينبغي أن يشارك بعض زملائنا بصورة أكثر فعالية في الموقف ويساعدوننا في هذه العملية مثلما ذكر فادي. فبدون مشاركتنا وتدخلنا، لا ينبغي أن نتوقع أي شيء. إننا ينبغي أن نشير إلى ماهية مشكلاتنا، وما هي الصعوبات التي نواجهها ومن ثم نواجه هذه الصعوبات ونسعى لتحويلها إلى شيء (صوت غير واضح). وأنا أشجع ذلك، ولكن في الوقت الحالي هناك بعض النقاط الغامضة التي ينبغي إيجاد حلول لها.

شكرًا.

شكرًا. لدينا استراحة لشرب القهوة. حسنًا. لدينا جملة واحدة من مندوب مفوضية الاتحاد الأفريقي، ثم --

الرئيس شنايدر:

نريد فقط أن نؤكد ثانية على دعمنا لمجموعة العمل المكونة من جميع قطاعات المجتمع وخاصة اختبار التحمل رقم 18. إذ إن أي شيء يتم تقديم مقترح بشأنه ينبغي أن يُختبر. شكرًا.

مندوب مفوضية الاتحاد الأفريقي:

الرئيس شنايدر:

شكرًا. والآن توماس وفادي، من سيلقي الكلمة النهائية.

توماس ريكيرت:

شكرًا جزيلًا. قبل أن نغادر هذا الاجتماع، أردنا أن نتوجه بالشكر إليكم ثانية لاهتمامكم بهذه المبادرة المهمة والحصول على فرصة أخرى لإحاطتكم علمًا بما وصلت إليه عملية المجتمع.

وفي الوقت نفسه، أودّ تكرار ما قاله كافوس. كما نود توجيه الدعوة للعمل معنا إلى كل الحضور في هذه القاعة ومن لم يتمكن من الحضور اليوم.

إنه عمل غاية في الأهمية. إنه عمل جيد. فمن المذهل أن نرى الروح التعاونية لدى كل الحضور في القاعة سعيًا للتوصل إلى نتيجة. ورغم أنه أمر يثير التحدي، فإننا نحظى بالمتعة والمزاح في بعض الأوقات. لذا فلتسمحوا لي بتوجيه الدعوة للجميع للانضمام إلى فريقنا.

فادي شحاتة:

أشكر لإتاحة الفرصة لي وللجميع للحضور وقضاء بعض الوقت معكم. أود أن أ طرح عليكم ثلاث نقاط مهمة قبل أن أغادر الاجتماع.

النقطة الأولى، أيًا كان ما نقوم به، تمسكوا بأن يكون مبدأكم الأساسي أن تتجنبوا أن يستحوذ أحد عليكم. إنها نقطة غاية في الأهمية. إذ إن ذلك هو ضمانة التمسك بنموذج أصحاب المصالح المتعددين. فإذا ما استحوذ علينا أي كيان آخر أو إذا ما أنشأنا نموذجًا يتيح لكيان آخر الاستحواذ علينا من خلال المصالح الخاصة أو الأجندات الخاصة، أعتقد أن كيان ICANN الذي أنشأناه جميعًا سيذهب سُدى.

النقطة الثانية: ينبغي أن تراقبوا بشدة إجراءات المساءلة التي تعيد التركيز والقوة إلى ICANN في محاكم كاليفورنيا مقارنة باستكمال مشروع العولمة الذي بدأناه جميعًا. ولتراقبوا ذلك. فإذا ما انتهت كل الطرق هناك، فهذا أمر واحد. ولكن إذا ما بدأت كل الطرق في المحاكم، فنحن لدينا مشكلة. وهذا هو التميز.

فهل تعد المحاكم هي النقطة الأخيرة للتنفيذ أو هل هي النقطة الأخيرة للتنفيذ؟ فلتطرح على نفسك هذا السؤال وأنت تشاهد هذه النماذج المتعددة. وهذا أمر مهم للغاية. النقطة المبشرة في هذا الأمر أن مجتمعنا يتفهم ذلك ويستوعبه، وأنا أعتقد أن العديد من حكوماتكم ممن تحدثت معي قد أعلنت عن مخاوفكم من أن يصبح النظام في كاليفورنيا أو نظام المحاكم هو السبيل الأول.

والنقطة الثالثة التي أريد أن أطرحها عليكم قبل أن أترككم هي ألا تنسوا الغرض من القيام بكل هذه الجهود. أعتقد أنه كان واضحًا عند إنشاء كل هذه المجموعات أننا نحاول أن نقوم بعملية انتقالية. وقد طُرح هذا السؤال عندما لم تعد حكومة الولايات المتحدة تمارس دورها الإشرافي كحاجز وقائي للمجتمع، ما الذي ينبغي أن نفعله لاستبدال ذلك الدور؟ كان هذا هو السؤال المطروح. ولذلك، ومع تراكم الأمور والأحداث، فالاختبار الذي ينبغي أن تمارسه هو طرح السؤال 'هل من الضرورة بمكان أن نستبدل دور الحكومة الأمريكية الذي تمارسه كحاجز وقائي للمجتمع؟ وإذا لم نفعل ذلك، سنشاهد المرحلة الانتقالية تهرب من أهدافها وهو ما سيجعلنا نشعر بالخزي.

إننا نريد أن تكون ICAN منظمة مستقلة تضم العديد من أصحاب المصالح. هذه هي اللحظة،

أتمنى التوفيق للجميع. ونحن هنا جميعًا للمساعدة. وكافة الموظفين هنا للمساعدة. إن CCWG لديها اجتماعات مهمة تُعقد اليوم وغداً. أعتقد أنه لدينا اجتماع مساء يوم الاثنين. يرجى حضور هذه الجلسات. إنه أمر مهم جدًا. ويوم الأربعاء أيضًا مثلما ذكر توماس. أرجو ألا تفوتوا هذه الاجتماعات. أتمنى لكم التوفيق في هذا الملتقى المهم، أو بالأحرى، هذا الملتقى التاريخي.

شكرًا لك، توماس. شكرًا لك، أولغا. شكرًا.

شكرًا لك، فادي. وأتوجه بالشكر أيضًا إلى مساعدي الرئيس لانضمامهم إلينا.

الرئيس شنايدر:

لقد نفذ منا الوقت تقريباً. لذا سنبدأ قبل الخامسة بعشرين دقيقة، لذا أعتقد أن لدينا استراحة مدتها 22 دقيقة. أرجو من الزملاء الحضور قبل الخامسة بعشرين دقيقة لاحتياجنا الشديد للوقت.

شكراً جزيلاً.

[ استراحة لاحتساء القهوة ]

رجاءً تفضلوا بالجلوس. لنستأنف الجلسة.

الرئيس شنايدر:

شكراً. لنستأنف الجلسة. رجاءً تفضلوا بالجلوس.

حسناً. شكراً لتفضلكم بالجلوس في أماكنكم.

لدينا نصف ساعة أخرى في جدول أعمالنا عن المساءلة، ولكن قبل ذلك أود فقط أن أضيف إلى العضويين الجديدين اللذين أعلنت عنهما في البداية أن ثمة عضو ثالث جديد انضم إلينا وهو سيراليون هنا، لنصبح بذلك 155 عضواً في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، للعلم فقط. وهو ما يعد بالطبع تطوراً إيجابياً.

عقدنا بعض المناقشات عن كيفية التقدم. ومن النقاط التي تطرقنا إليها أثناء استراحة القهوة، أن القيادات، القيادات المساعدة في قضية الضمانات، وهي العنصر 4 من جدول أعمالنا، كانوا يفكرون في أنهم -- أننا يجب أن نؤجل نقاش الضمانات إلى الغد لأن ذلك سيتيح لنا ساعة من الآن لاستكمال مناقشة القضية، وهو ما أراه أمرًا مفيدًا ولأننا على الأرجح لن نستغرق وقتًا طويلًا في مناقشة الضمانات لأنه لم يحدث الكثير في الفترة البيئية، ونعتقد أنه بإمكاننا مناقشة الضمانات خلال ما يقرب من 15 دقيقة غدًا في 2:00 حيث أن لدينا 75 جلسة للمساءلة. لذلك سوف نستغل أول 15 دقيقة تقريبًا لمناقشة الضمانات في الجلسة 12، وسنخصص الجلسة اليوم في الجلسة 4 لاستكمال قضية المساءلة، لأنني أرى أن ذلك سيكون أفضل لنا.

فيما يخص الخطوات القادمة، إذا توافرت لدينا ساعة الآن اليوم، فإن أحد العناصر التي طرأت أيضًا أثناء استراحة القهوة أن أعضاء لجنة GAC سيستفيدون -- خاصة من لم يتمكنوا من المتابعة عن كثب-- من النظر في ما طرحته أولجا في عرضها عن دور لجنة GAC كمنظمة واصمة للمواثيق. ما هو المتوقع منا في هذا الاجتماع؟ إذا تم الاتفاق على كل مجريات هذا الاجتماع؛ وإن لم يتم ذلك، فما هو المتوقع في المرحلة اللاحقة. لكن أعتقد أنه لا يزال علينا العدول عن فكرة إعطاء إشارة بهذا الاجتماع لمجموعة .CCWG

لذلك، أظن أنه من الأفضل أن نبدأ بمناقشة سريعة حول -- ما قد يساعدنا في التوصل إلى فهم واضح لما هو متوقع من لجنة GAC كمنظمة واصمة للمواثيق لمجموعة .CCWG

وأود الانتقال إلى تحديد النقاط التي يجب أن نركز وقتنا عليها، الوقت المتبقي لدينا لمناقشة المساءلة، النقاط التي يجب علينا تركيز مشاورتنا حولها. من الواضح أن اختبار الاجتهاد 18، في ضوء الآراء المتعددة المعرب عنها، سيكون هو محور النقاش، إلا أن العناصر الأخرى التي أثارها أولجا في كلمتها قد ينبغي علينا -- قد نحتاج إلى التركيز عليها في نقاش آخر.

ولكن أود أن أبدأ، إذا سمحتم، أود أن أبدأ الآن بمناقشة معلومة سريعة عن دور لجنة GAC كمنظمة واضحة للمواثيق وما يعنيه ذلك.

لذلك كما تعرفوا، فإن لجنة GAC هي منظمة واضحة للمواثيق، وكونها في الميثاق، يوجد أحكام لكيفية تفاعل المنظمات الواضحة للمواثيق مع --مع الاقتراحات. لا تكون هذه الأحكام بنفس صرامة الأحكام الخاصة بمجموعة CCWG. إذا تذكرتم هناك، كان من الواضح جدًا أنه يمكنكم إما الاعتراض على المقترح أو تأييده كمنظمة واضحة للمواثيق.

دعونا -- سوف أطلب من توم، دون إبلاغه مسبقًا، آسف سأحاول أن امنحه بضع ثواني، كي -- لأننا ناقشنا ذلك، مع المشاركين وأعضاء مجموعة CCWG، أنه يمكننا عرض الجزء المقصود من الميثاق على الشاشة، وأنه يمكننا بناء مناقشتنا على ما لدينا في الميثاق.

شكرًا لك، توماس. دائمًا ما أجد هذه العروض أكثر متعة بكثير عندما احصل على مهلة 60 ثانية. يساعد ذلك حقًا على التركيز الذهني. لذا، أكرر شكري. فلنعمل ذلك غدًا أيضًا.

توم ديل:

في المادة الموجزة التي ارسلتها لك من أجل الاجتماع، والتي افترض أنك قد قرأتها كلها، تم استعراض خيارات لجنة GAC بصفتها منظمة واضحة للمواثيق لمجموعة CCWG للمساءلة على النحو التالي.

يكفل ميثاق مجموعة CCWG اتخاذ القرار في المجموعة إما بالإجماع الكامل، وهو ما يطلقوا عليه غياب الاعتراض، أو بالإجماع؛ وهو، معارضة أقلية صغيرة. كما يمكنهم استخدام الاقتراع -- وليس التصويت، مجرد اقتراع -- في حالات نادرة.

تقرر كل منظمة واضحة للمواثيق، بما في ذلك لجنة GAC، باستخدام الإجراءات الخاصة بها، إذا ما كانت ستتبنى مسودة الاقتراح، التوصيات. إذا لم تتبنى أي من المؤسسات الداعمة أو اللجان الاستشارية المشاركة توصية واحدة أو أكثر في مسودة الاقتراح، ينبغي إخطار مساعدي الرؤساء بمجموعة CCWG بالأسباب والبدائل المقترحة.

يمكن لمجموعة CCWG إعادة النظر في التوصية، وقد تطلب التعليقات العامة، الآراء العامة و/ أو تقدم للمنظمات الواضحة للمواثيق مسودة اقتراح تكميلية تراعي المخاوف المثارة.

يبدو أن هذه الإجراءات تستند بالطبع إلى وجود منظمة واضحة للمواثيق، ويشمل ذلك لجنة GAC، لها رأي مؤيد لما يُعترض عليه. في بعض الموضوعات التي يظل فيها للجنة GAC -- يظل لبعض أعضاء لجنة GAC مخاوف في مسودة التوصيات، في تلك الحالة لا يكون هناك بالطبع لجنة GAC مؤيدة -- موقف للجنة GAC ككل حتى تلك اللحظة. لذا، يرجى أن تضع هذا في حسابك.

مع ذلك، عند محاولة إيجاد، إن أردتم، قرار للجنة GAC مقبول من الجانبين، مثل مشورة المجلس للجنة GAC، ينص الميثاق على أنه في حالة عدم توصل مجموعة CCWG إلى إجماع، يقوم مساعدي الرؤساء برفع تقرير للمنظمات الواضحة للمواثيق، ويسجلوا هذه المشكلات التي تعد موضع نزاع، والعملية المتبعة لمحاولة حل هذه المشكلات موضع النزاع ويدرجوا بعض الاقتراحات لتلافي ما يعيق الإجماع.

إذا كانت إجراءات الحد من المعارضة -- وهذا هو التصعيد. إذا كانت هذه الإجراءات غير مقبولة، يعمل مساعدي الرؤساء على إعداد تقرير نهائي من مجموعة CCWG التي توثق كل العمليات المتبعة لمحاولة الحصول على التوافق، ليتم بعد ذلك تقديم التقرير النهائي لمجلس ICANN وللنظمات الواضحة للمواثيق التي تطلب إنهاء المساءلة، لمجموعة CCWG للمساءلة.

لذلك هناك عدد من الخطوات الموضحة مبدئياً للتركيز على محاولة حل أو تخفيف أي نزاع أو نقص في الحصول على دعم المنظمات، بما في ذلك لجنة GAC، ثم صيانة موقف الأقلية، بفاعلية، إلا أن الغرض من ذلك يكمن في إتاحة عملية التصعيد قبل تقديم أي شيء من مجموعة CCWG إلى مجلس ICANN.

ما معنى كل ذلك عملياً؟ حسناً، بالطبع، لم يتم تجربة ذلك عملياً لأن هذه الشروط تختلف قليلاً عن تلك الموجودة في إدارة مجموعة CWG التي تعاملتم معها في بوينس آيرس.

و، حقًا، أعتقد أن السبيل لذلك هو ضرورة اتباع إجراءات GAC مبدئيًا في تحديد موقف، إذا أردتم، النزاع أو عدم التوافق مع مسودة التوصيات الواردة من CCWG.

بعد ذلك، تتعلق المسألة بمحاولة للتفاوض للمضي قدمًا، ببساطة.

كانت هذه نظرة عامة سريعة جدًا، توماس. أعتقد، كما قلت، أنه يوجد عدد من إجراءات التصعيد لمحاولة إيجاد حل مقبول من الجانبين قبل وصول المنظمة الواضحة للمواثيق إلى موقف -- لا تكون فيه جزءًا من التقرير النهائي. لا أعرف في الوقت الحالي إذا ما كان هناك إطار زمني معين لأي من هذه الإجراءات. من الواضح بالاعتماد على التوقيت المقرر، أن بعض من هذه الإجراءات قد يشكل تحديًا، بعبارة أفضل. ولكن في الوقت الحالي، كما قلت، لم يتم اختبار أي من هذه الإجراءات بالطبع. لم يتم إثارة أي من هذه الإجراءات في مجموعة CCWG.

شكرًا.

شكرًا لك، توم.

الرئيس شنايدر:

لذلك، كما ذكرت سابقًا، لا يكون الأمر واضحًا بقدر ما يحدث عندما تعجز المنظمة الواضحة للمواثيق عن الموافقة بالكامل على اقتراح أو أن تأييده بالكامل ويكون لديها آراء للأقلية أو اعتراضات على ذلك الاقتراح أو على أجزاء منه. لذا كيف يجب علينا - كيف يجب علينا قراءة ذلك -- وما الذي يعنيه ذلك للجنة GAC؟ هل يعني ذلك متابعة الاقتراح وإن لم يكن لدينا إجماع -- في لجنة GAC على كافة جوانب الاقتراح؟ ويشمل ذلك مرحلة الحد من المعارضة التي لا نعرف كيفية إدراجها في الإطار الزمني المقرر تحديده اليوم لاحقًا.

لذلك اسمحوا لي -- أود فقط أن أسألكم، كيف ترون ذلك؟ كيف يفترض بنا قراءة ذلك؟ لأن الأمر ليس واضحًا لنا حقًا. وهو أمر قد يفرض علينا الرجوع إلى مساعدي رؤساء مجموعة CCWG وسؤالهم عن ما يعنيه ذلك بالفعل. لكنني أود فقط إعطائكم الكلمة

لمعرفة ما إذا كنتم ترون الأمر واضحًا أم لا وما يعنيه، وما إذا كان لديكم رأيًا مجرد تساؤلات.

نعم، مندوب إيران، تفضل.

مندوب إيران:

لدي سؤال واحد، ولكن قد يكون -- في اتجاه آخر.

يوجد إطار زمني في مجموعة CCWG، ويذكر ذلك الإطار الزمني أن المجموعة تريد الحصول على آراء المنظمات الواضحة للموائق أو موافقتهم بنهاية نوفمبر.

أتساءل هل من الممكن إذا لم نكن في جلسة فعلية أن نصل إلى -- رأي متفق عليه، بطريقة أو بأخرى؟ لأنني أعتقد أنه قد يصعب على لجنة GAC الحصول على موافقة لمراسلات أو اجتماع عبر الإنترنت.

أتذكر في لجنة CWG، قيامكم بتأسيس مجموعة صغيرة، و عقدت ثلاث جلسات، واتفقنا بالنهاية. إلا أن مجموعة CCWG تكون أكثر تعقيدًا، مما قد يتطلب اجتماع مباشر.

وقبل اجتماع ICANN رقم 55، لن يكون لدينا أي اجتماعات مباشرة. لذلك، ربما ينبغي أن نستوضح أننا سنناقش مجموعة CCWG، في أن توقعاتهم بالحصول على رد من أحد المنظمات الواضحة للموائق، أي لجنة GAC، قد يكون غير ممكنًا قبل أن نجري اجتماع فعلي.

ولكن إذا كان لديكم رأي آخر، قد يكون للجنة GAC رأي ما في الاجتماع عبر الإنترنت أو أي طريق آخر. سأكون ممتنًا للغاية إذا ناقشتم ذلك، الآن أو في أي وقت آخر.

شكرًا.

شكرًا لك، كافوس.

الرئيس شنايدر:

إذا فالوضع معقدًا للغاية، وألاحظ استياء الحضور. ولا أستثني نفسي من ذلك.

قد يكون من الأفضل الرجوع إلى مجموعة CCWG سريعًا وسؤالهم عما قد يحدث في حالة عدم إجماعنا بالكامل على دعم كافة عناصر الاقتراح وكيف يتفقوا مع هذا الإجراء كما هو موضح في الميثاق، كيف سيتناسب ذلك مع إطارهم الزمني، حيث إن هناك إجراء موضح هنا، ولكننا لا نري بالفعل كيف يفترض تطبيق ذلك في الإطار الزمني المحدد.

أنا لم -- أحاول في هذه المرحلة تجنب التفكير في ما إذا كنا سنحتاج إلى عقد اجتماع فعلي آخر أم لا، لمعرفة بما قد يعنيه ذلك. يجب علينا أن نحاول ونبتعد عن فكرة أننا - يجب علينا المحاولة والوصول إلى الإجماع على أي مما سنسمعه خلال الاجتماع لأن مراكش ستتأخر كثيرًا بالتأكيد. أعتقد أن هذا واضح. لكنني أرى أنه من الأفضل السعي لاستيضاح كيف سيكون هذا الإجراء من حيث الوقت وموضوعات أخرى. لنحصل على توضيح فقط من مجموعة CCWG.

نعم، كافوس.

إضافة واحدة. لا أعتقد أن مجموعة CCWG ستعترض بالضرورة إذا جاء ردنا بعدم وجود إجماع بيننا. تكمن المشكلة في إذا ما كان لدينا إمكانية لقول نعم، نتفق بالإجماع، ولا، لا نصل إلى أو لم نصل إلى إجماع.

مندوب إيران:

المشكلة في الرد. هل يمكن لنا الرد بطريقة أو بأخرى؟ هذا هو السؤال، وليس الإجماع بالضرورة. قد لا يكون لدينا إجماع. من الأفضل نعم، يفضل أن نصل إليه. لكن هل يمكن أن نكون في وضع، كلجنة GAC، يكون لدينا فيه رد بطريقة أو أخرى؟

شكرًا لك، توماس.

توم ديل:

نعم، أود أن أتناول النقطة التي أثارها السيد أراستيه، ولكن ما أفهمه من بعض النقاشات الموجزة أن مجموعة CCWG في الاجتماع -- في اجتماعها منذ ثلاثة أسابيع في لوس أنجلوس لم تنظر بالتفاصيل في احتمالية إثارة هذه الإجراءات. وعندما قيل أنه يُحتمل وجود بعض المشكلات من بعض المجموعات. يبدو أنه لم يكن هناك الكثير من النقاش. لذا أعتقد أننا نرى هنا أنهم قد لا يكونوا مستعدين تمامًا لمثل هذا السؤال، كما أقترح توماس.

لكن – يجدر بنا الانتظار، كمسألة إجرائية فقط، إذا لم يناقش أحد هذا السؤال مع مساعدي الرؤساء. أعتقد أن هذه هي وجهة النظر التي أبرزها توماس. شكرًا.

شكرًا. أعتقد أنه نظرًا لوجود هذا الإجراء في الميثاق، فنحن بحاجة إلى توضيح منهم كيفية تنظيم ذلك، في حالة الاستناد إليه. أعتقد أننا -- في الوقت الحاضر. أننا -- نتفق على عدم إدراكنا تمامًا، أعتقد، للكيفية التي يفترض بها تنفيذ ذلك، وسنجيبكم-- وسوف نتواصل مع مساعدي الرؤساء ونعود إليكم بمجرد حصولنا على جواب، وقد يكون هذا الجواب غير واضحًا أيضًا.

لذلك فإن حصيلة ما أراه أنه يجب علينا أن نحاول ونصل إلى الإجماع، نظرًا لتعدد الأمور في خلاف ذلك. لننظر إلى الأمر على هذا النحو، أعتقد. وهذا استنتاج بسيط لتلك المسألة. ولكن ما زلنا بحاجة إلى الاستعداد للحالة التي قد يصعب علينا فيها تحقيق ذلك. نعم الأرجنتين، أولجا.

شكرًا لك، سيادة الرئيس. فيما يخص هذه العملية، من وجهة نظرنا، لم تعكس الإصدارات الجديدة من الوثيقة الكثير من التعليقات التي طرحتها في الجولة الأولى من التعليقات وفي الجولة الثانية. وهو أمر غير مشجع أن نرى ذلك يتكرر مرارًا. لذلك فنحن لا نرى تغييرات في النص تعالج المخاوف التي أعرب عنها بعض المشاركين في هذه العملية.

الرئيس شنايدر:

مندوب الأرجنتين:

لا يتعلق الأمر بعدم انحيازنا للإجماع وتحقيق الإجماع، لكننا -- من الصعب ألا نرى الكثير من المرونة أحياناً من --من المسؤولين عن إعداد النص. ويمكنني إعطاء أمثلة عديدة أعتقد مما طُرح اليوم.

من هذا المنطلق، رأينا صعوبة الأمر. وقمنا بالتعليق على نفس الأمر مرتين، ولا نرى أي تغييرات. فكيف يمكننا المضي قدماً نحو الإجماع إذا لم نرى تقدماً؟ ولماذا تُطلب التعليقات -- لماذا يطلبون التعليقات، ولا يدرسونها؟

شكراً.

الرئيس شنايدر:

إيران.

ربما كان رأي توم قديماً شيئاً ما. حيث توصلت مجموعة CCWG، منذ يومين، إلى ثلاثة سيناريوهات -- سيناريو أول، سيناريو ثاني، وسيناريو ثالث -- يتعامل أحد هذه السيناريوهات مع التعليق العام الثالث. ولكن في جميع السيناريوهات، بحلول يناير، كما نأمل، سيكون لديهم التقرير النهائي المقرر إرساله. وترغب المجموعة في الحصول على رأي المنظمة الواضحة للمواثيق أو شيء من هذا القبيل، قبل إرسال ذلك التقرير النهائي.

مندوب إيران:

لذلك سوف يكون هناك مشكلة في كل الحالات. أولجا على صواب. لا يوجد في الوقت الحالي أي تقرير لكونهم يتناقشون. ولكن يستحيل ألا يكون التقرير جاهزاً في -- عند اجتماع ICANN رقم 55. سيتم إعداده قبل ذلك. ذكر أحد أعضاء لجنة GAC في رسالة بريد إلكتروني أن لجنة GAC، نعم، قد يكون لديها رد على قائمة المراسلات. ولقد كنت من بين القائلين أنه من المستبعد أن يكون لدينا إجماع تحديداً على قائمة المراسلات. وهذا هو السؤال.

ولكن لا تقلقي، أولجا، سيكون هناك مردود من مجموعة CCWG. تكمن المشكلة في إذا ما كان بإمكاننا التعليق على ذلك باجتماع عبر الإنترنت أو بتبادل الرسائل الإلكترونية أم أننا بحاجة إلى اجتماع فعلي. هذا هو السؤال.  
شكرًا.

نعم، شكرًا، كافوس. أعتقد أنه سيتحتم علينا إعادة مناقشة هذا في نهاية اجتماعنا لنرى موقفنا من الإجماع والاختلاف وموقف بقية مجموعة CCWG، وما هو إطارهم الزمني، ثم نناقش كيف نحاول ونواعم -- نعدل طرق عملنا حسب الخيارات المتاحة، أو غير المتاحة، بذلك الإطار الزمني.

الرئيس شنايدر:

لذلك -- لكننا نعلم أن الأمر ليس بهذه السهولة، فنحن لم نصل إلى هذه المرحلة بعد، لكننا نحاول معرفة المزيد في الأيام القادمة. وأنه بالنهاية، سيكون من الأسهل أن تجمع كافة الأطراف على كل شيء. ما لم يكن الأمر كذلك، تزداد الأمور تعقيدًا بالطبع.

وأعتقد أن هذا هو أقصى ما يمكننا فعله في الوقت الحاضر بمناقشة دورنا، إذا كان من بيننا من يعارض جوهريا أو يفكر في المعارضة – أو يرى ما يوضح إغفالنا لشيء ما، فليفضل - نعم، إندونيسيا.

أسف، توم، توماس. توم وتوماس. دائمًا ما تختلط علي الأسماء. حسنًا.

مندوب إندونيسيا:

أريد فقط معرفة الإطار الزمني، لأن مجموعة CCWG تجتمع الآن وغدًا وهكذا. سيكون لدينا اجتماع عن لجنة GAC يوم الخميس. أليس كذلك؟ وأنا غير متأكد من ذلك. فيما تبقى من فترة ما بعد الظهر. ثم ستطرح هنا إذا أردنا، أنه يمكننا الذهاب إلى اجتماع ICG، CCWG، أي كان، بعد ظهر يوم الخميس، وهكذا.

يعني ذلك أنه ليس لدينا إمكانية لعقد فعلي للحصول على الإجماع بسبب - لأننا سوف نوقف اجتماعنا بعد ظهر الخميس. وفي ذلك الوقت، ستكون مجموعة CCWG لا تزال مجتمعة.

لذلك قبل مراكش، فإن الطريقة الوحيدة، والطريقة الوحيدة الممكنة هي إما أن نعقد اجتماع إضافي-تحت أي مسمى؟ اجتماع لجنة GAC أو عن طريق البريد الإلكتروني أو أي طريق آخر. عبر الإنترنت. عبر الإنترنت أو بالبريد الإلكتروني. هذا هو ما فهمته.

نعم. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

في البداية، ربما شيء يستوجب التوضيح. كما هو الحال مع مجموعة CWG، لن يتوجب علينا إعطاء رد أو رأي من خلال بيان رسمي، لأنها لا تمثل مشورة للمجلس. وأعتقد أن هذا هو أو شيء علينا تذكره؛ أننا سنحتاج لإعطاء جواب لمساعدتي رؤساء مجموعة CCWG. لذلك فلن نلتزم، من هذا المنطلق، بأي الموعد النهائي يوم الأربعاء لنحاول إكمال بياننا الرسمي. يمنحنا ذلك مزيدًا من الحرية.

أنت محق في أنه يصعب، في الوقت الذي تواصل فيه مجموعة CCWG اجتماعها وتستمر بعض الاجتماعات، كما أوضحت أمام الآخرين، التي تتداخل مع جدول أعمالنا، مثل اجتماع مساء الأربعاء. لست متأكدًا من إنهاءنا للبيان الرسمي بحلول الساعة 5:00 أو 6:00 حيث تم إحاطتهم بأن لدينا مسودة للبيان الرسمي وقد أعلنوا مناقشتهم لاختبار التحمل 18 بعد 6:00. لنرى ما توصلنا إليه في بياننا الرسمي عند 6:00. نأمل أن نكون قد انتهينا من البيان، ولكن يجب الاحتياط. كان لدينا أمثلة أخرى في ما مضى لا نريد تكرارها، ولكن من يدري.

لذلك --في صباح الخميس، هناك - بالمناسبة، هل أعلننا عن التغيير في -- إنه في آخر نسخة من جدول الأعمال. هناك اجتماع لمجموعة CCWG صباح الخميس من 8:00 حتي 10:30، ما لم أكن مخطئًا. لذا فقد قمنا بتعديل جدول أعمالنا وفقًا لذلك، ليتيسر لنا جميعًا المشاركة في ذلك الاجتماع.

ولكن، على الرغم من استمرار مجموعة CCWG في العمل، فقد بنيت لنا تحديد أو افتراض، إلى حد ما، أو استنباط ما قد ينتج والنظر في ما إذا كان لدينا مشكلات مع المسودة النهائية المحتملة. على سبيل المثال، إذا رأينا أنه ليس من الأساسي--على سبيل المثال --أنه ليس من الأساسي أن يتم تسمية نموذج سلطات المجتمع بجهة التعيين الوحيدة أو أن النموذج في حد ذاته لا يمثل أهمية أساسية لنا بالنظر إلى بعض الصلاحيات على الأقل. يمكننا بذلك أن نقرر اتفاقنا على قبول هذا الأمر، بينما، في حالة أخرى، يكون لدينا رسالة أقوى -- لذلك أعتقد أنه ينبغي علينا الآن محاولة استشعار الأمور التي نعارضها في المقترح أثناء إعداده، نظراً لكونه قابلاً للتعديل. ولكن لتوضيح أن -- للتوضيح لنا --لآخرين أن لديكم اعتراض أو أنكم تدعمون المقترح. وأعتقد أنه يجب علينا محاولة تقييم قدرتنا الفعلية، بشكل أساسي، على استبعاد بعض العناصر بشكل مثالي أو بعملية IRP--بالطريقة التي يتم بها معالجة IRPS، سواء كان ذلك ما تراه لجنة GAC مناسباً لنا أو كانت هناك مشاكل. لذلك ينبغي علينا محاولة استشعار القضايا الأساسية التي نريد أن يكون لنا تأثير فيها على عمل مجموعة CCWG وهو أمر محظور على مجمل لجنة GAC أو على بعض أعضاء GAC.

أعتقد أنه ربما يتوجب علينا استعراض تلك القضايا الآن. وقد يساعدنا ذلك على أن الأمور ستكون على ما يرام، إذا سارت في هذا الاتجاه. يمكننا في الواقع الموافقة أولياً على بعض الأمور التي لا تحتاج إلى اجتماع فعلي لمعرفةنا بأنها لا تمثل مشكلة. قد تكون هناك قضايا أخرى لا نجمع عليها في لجنة GAC أو نتفق عليها كلجنة GAC مع باقي مجموعة CCWG. لذلك ينبغي علينا أن نحاول ونعرف موقفنا وتساؤلنا أيضاً.

لذا، إن اتفقت معي، أظن أن شرائح العرض التي قدمتها أولجا تتضمن عددًا من العناصر. وهي تمثل اقتراحًا للمواضع التي سينصب تركيزنا الأساسي عليها -- سأكررهم سريعاً وأطلب منكم إبداء آرائكم في أي أو كل من هذه العناصر كي نبدأ في مناقشة المواضع التي نرى وجوب مناقشتها أو المواضع التي لدينا تحفظات أو آراء قوية بشأنها.

أحد هذه القضايا، على سبيل المثال، عن اقتراح المهمة، المعاد صياغته في --في تعديلات اللائحة الجديدة المقترحة، المحدودة للغاية. وقد أثير هذا التساؤل في مجموعة CCWG عن ما إذا مثل ذلك مشكلة، مثلاً، في تنفيذ مشورة لجنة GAC الخاصة

بالضمانات كالسلامة العامة أو حماية المستهلك أو غير ذلك من قضايا. لأن صلاحية ICANN تركز على إدارة نظام DNS وحيز العنوان فقط.

لا تزال مجموعة CCWG تعمل على إعداد نص ملموس في ذلك الشأن. ولكني أود أن أسألكم--كيف ترون ذلك حتى الآن. هل نحتاج إلى الإشارة إلى ذلك الأمر لمجموعة CCWG، أم تعتقدون أن الأمور ستكون على ما يرام؟ هذا سؤال واحد. ما يخص مهمة ICANN.

من القضايا المذكورة الأخرى، فكرة قيادة القطاع الخاص في المنظمة، وهل ينبغي استبدال هذه العبارة بمصطلح "أصحاب المصالح المتعددين". هل هذا أمراً مهم؟ وهل هو أمر نتفق عليه في لجنة GAC؟ ما الذي يتوجب علينا فعله في هذا الشأن؟ ثم، بالطبع، اختبار التحمل 18. أظن أنه واضح إلى حد كبير.

هل أفتقد شيئاً؟ ثم بالطبع الأمر الرئيسي الذي ينبغي علينا النظر فيه هو ما يخص عدم وضوح النموذج، وماذا عن صلاحيات المجتمع ودور لجنة GAC في هذا الهيكل المجتمعي الذي سيمارس هذه الصلاحيات؟ هل نمتلك رؤية واضحة فيما بيننا عن وضع لجنة GAC في المستقبل في ذلك الهيكل المجتمعي المتمتع بالصلاحيات؟

أولاً، هل نحن على اتفاق في لجنة GAC؟ وهل يتناسب ذلك الاتفاق مع ما قد يصدر عن مجموعة CCWG؟ أعتقد أن هذا هو أحد الجوانب الهامة التي أود معرفة آرائكم فيها حتى تتمكن من محاولة استشعار القضايا الرئيسية التي يتوجب علينا مناقشتها. لذلك أتمنى أن يكون ذلك واضحاً إلى حد ما. أود منكم فقط البدء في إبداء آرائكم في هذه الأمور.

إذا رأى أي من الحضور أننا نغفل أمراً في هذه القائمة ينبغي مناقشته أيضاً لوجود مخاوف بشأنه في لجنة GAC، أرجو منكم إضافته إلى القائمة. هذا ما توصلنا إليه بعد مناقشة مجموعة CCWG مع أخذ مساهمات الحكومات في الاعتبار.

الكلمة لكم. نعم، باراغوي

باراغوي:

شكرًا لك، توم. أعتقد أن هناك خطأ بسيطًا. يُذكر أن ميثاق مجموعة CCWG يكفل اتخاذ القرار في المجموعة إما بالإجماع الكامل، أي غياب الاعتراض، أو بالإجماع مع معارضة الأقلية. ويمكن استخدام الاقتراح بين الأعضاء، وليس التصويت، في حالات نادرة.

ربما -- ربما يجب علينا تصحيح ذلك. و-- ولكنني لا أفهم تحديدًا معنى هذا الجزء من العبارة. ويمكن استخدام الاقتراح بين الأعضاء، وليس التصويت، في حالات نادرة. هل يمكنكم الشرح قليلاً من فضلكم؟ شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا. تشير هذه العبارة إلى العناصر الإجرائية الخاصة بكيفية عمل لجنة GAC كمنظمة واضحة للمواثيق. أعتقد أنه يجب علينا-الانتباه إلى غموض العبارة. وكما ذكرت سابقًا، سوف نرجع إلى مجموعة CCWG ونطلب التوضيح.

ما أود معرفته منكم الآن لا يتعلق بالإجراءات الخاصة بالطريقة التي يفترض أن تتفاعل بها لجنة GAC، وإنما يتعلق بمضمون اقتراح مجموعة CCWG القائم على ما طرحناه للتعليقات العامة في أغسطس، ولكن مع مراعاة طريقة تطوره حتى صباح اليوم. لذلك، فيما يخص مضمون الاقتراح، ما هي العناصر التي لا تظنون أنها قد تسبب مشكلة، المرحب بها. من وجهة نظركم، ما هي العناصر التي تعترضون عليها التي قد تثير مخاوفكم؟

نعم مندوب هولندا، شكرًا. والكلمة بعد ذلك لألمانيا.

مندوب هولندا:

نعم. شكرًا لك، سيادة الرئيس. ملحوظتين فقط. أعتقد أنك ذكرت أربعة أو خمسة عناصر. يفضل وضعهم على الشاشة كنقاط تفصيلية.

ثانيًا، أعتقد أننا --فيما يخص العمل خارج المنهجية أو، لنقل، آليات المجتمع، وآليات التمكين، أعتقد أننا كلجنة GAC يجب ألا نتصرف، لنقل، بطريقة تنفيذية. بالحكم على

الآليات. أعتقد أن الأمر الوحيد الذي يمكننا فعله تحديد بعض النقاط المثيرة للمخاوف. على سبيل المثال، هل – هل ستكون الآليات فعالة؟ هل هي عملية؟ هل يمكن اختبارها، وما إلى ذلك؟ هل سيكون هناك استحواد؟

أعتقد أنه يجب علينا نتمسك أكثر بوجهات النظر الأساسية. أعتقد أنه يجب أن نمتنع عن الحكم بأي طريقة على ما إذا كان للنموذجين أو حتى النموذج الثالث المقترح من قبل المجلس، لنقل، التأثير الذي يطلبه المجتمع. لذلك، بهذه الطريقة، وأعتقد أنه بإمكاننا، من وجهة نظر هولاندا على الأقل، أعتقد أن العديد من هذه العناصر قد تكون، غير متفق عليها، ولكنها تعطي إشارة إيجابية كما فعلنا في الاجتماع الأخير الخاص بمقترحات مجموعة CWG. شكرًا.

شكرًا. ألمانيا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لك، سيادة الرئيس.

مندوب ألمانيا:

أعتقد، وفقًا لفهمي، أن الفقرة الأولى المقدمة ضمن خيارات لجنة GAC كمنظمة واضحة للمواثيق تقتبس جزءًا من ميثاق مجموعة CCWG الذي يشير إلى كيفية اتخاذ هذه المجموعة لقراراتها، مثل القرارات المتعلقة بما يجب تضمينه في العرض وما لا يجب تضمينه على سبيل المثال. لذا، لا أعتقد أن هذا الأمر يتعلق بكيفية اتخاذ منظمات وضع المواثيق قرارًا حول العرض، ولكن يتعلق بكيفية تمرير العرض في الواقع.

ربما يساعد هذا الأمر في تقديم الاقتراح. حيث أشعر بأنه يشرح التوافق بالإجماع، على سبيل المثال، أو مفهوم التوافق والاستفتاءات أيضًا. ويرجع ذلك إلى عدم الإشارة إلى منظمات وضع المواثيق وإنما إلى كيفية اتخاذ مجموعة CCWG لقراراتها. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا. أعتقد أنك على صواب. وكما قلت، لنحاول التركيز الآن على المادة. سنضع الدفعات الأربع كعناصر مقترحة. ولكن يمكننا بالفعل -- الذين يرون من هم أو يقدمون تعليقات على هذه الأشياء أو غيرها.

إيران.

مندوب إيران:

نعم. الموضوع الذي طرحته ألمانيا هو ما أريد قوله بالضبط. هذا ميثاق مجموعة CCWG. غير مسموح لنا بإجراء أي تغييرات في الميثاق. هذا المنتدى الذي أقر الميثاق. لقد وضحو كيفية توصلهم إلى القرارات والتوافق، وهذا أمر لا يمكننا البت في كيفية القيام به. لذا، نرى أن ألمانيا محقة للغاية في وجهة نظرها وطريقة عرضها بشكل مناسب. وإذا لم يتوصلوا إلى توافق، فسيقدمون التقرير ويوضحون المجال الذي اتفقوا فيه وسبب هذا التوافق. ثم سيرسلون هذا التقرير النهائي إلينا. إنهم لا يتحدثون عن كيفية اتخاذنا القرارات. إنهم يتحدثون عن كيفية اتخاذهم القرارات. لذا، ليست هذه القرارات بيدنا، ولا يعد إجراء أي تغييرات في هذا الميثاق أمرًا مسموحًا لنا. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا. نعم، هذا صحيح.

نعم المفوضية الأوروبية.

مندوب المفوضية الأوروبية:

نعم. شكرًا لك، توماس.

أتساءل إذا توجد طريقة لتعجيل الأمر. لأنه كانت توجد مجالات مقبولة بوضوح بناءً على النقاشات السابقة في لجنة GAC حول هذه الموضوعات، ومن بعض أعضاء لجنة GAC الذين يشاركون في مجموعة CCWG. وبناءً على ما رأيته من مناقشات لجنة GAC، توجد مجالات قليلة تتسبب في نقاط قلق خاصة. وأتساءل ما إذا يجب علينا التركيز على هذه المجالات ذات نقاط القلق الخاصة.

علاوة على ذلك، ما لم يطرح شخص ما مجال آخر يشتمل على نقاط قلق، يمكننا افتراض أن المجالات التي لم يجرِ تحديدها مقبولة إلى حد ما -- مما يتيح لنا زيادة التركيز قليلاً على مجالات سوء الفهم أو القلق هذه، وما شابهها. وأعتقد أنه يمكننا التقدم في الأمر بهذه الطريقة. شكرًا.

شكرًا. هذا ما أحاول استهدافه في الواقع. لذا، أقترح البدء بتناول اختبار التحمل 18. نعرف أنه لدينا وجهات نظر متباينة. لا داعٍ لدينا لتوضيح موضوع عدم اتفاقنا. لذا، يمكننا البدء بهذا الاختبار والانتظار حتى يصبح لدينا العناصر الأخرى، ونقدم بعض البيانات حوله حتى يمكننا التعرف على مدى وجهات النظر التي لا تزال لدينا حول اختبار التحمل 18 والتغيير في اللوائح الداخلية الذي يستند إليه، إن كان ذلك يساعد في بدء المناقشة.

الرئيس شنايدر:

لذا، ليتفضل بالبدء من عبروا عن وجهات نظرهم بالفعل في مجموعة CCWG أو في التعليق العام، رجاءً. شكرًا.

الأرجنتين.

شكرًا لك، سيادة الرئيس. كما وضعنا من قبل، لا ترى الأرجنتين سببًا لهذا التغيير في اللوائح الداخلية. نعمل وفقًا للتوافق. هذه طريقة عمل لجنة GAC لسنوات عديدة. قد يتغير الأمر في المستقبل. ولا يبدو أنه يوجد سبب لإجراء أي تغيير.

مندوب الأرجنتين:

ترى الأرجنتين أن اتخاذ القرار حيال طريقة تحقيق التوافق وإعداد التوصيات يرجع إلى مجموعة الحكومات التي تشارك في لجنة GAC. ثم يجب على المجلس مراعاة التوصيات. وإذا لم يستطيعوا الاتباع، فيجب عليهم اعتبار التوصيات سارية أيضًا سواء أكانت بالتوافق أو التصويت أو أي وسيلة تحددها لجنة GAC كمنهجية للاتفاق حيال توصية معينة.

لذا، نقترح عدم إجراء تغيير في اللوائح الداخلية. وقلنا، مثلما قال زميلنا من ايران سالفاً اليوم، أن يبقى الحال كما هو عليه. سنرجح نص اللوائح الداخلية الحالي على حالته الحالية. لذا نرى أن وجهة النظر المقدمة بالأمس ... بالأمس أم هذا الصباح؟ ... لقد ارتيكت الآن. بسبب الاجتماعات الكثيرة ...

بصراحة، لا تكفي وجهة النظر هذه بالنسبة إلينا. حيث إنها لا تقدم ما يقل كثيراً أو يزيد بطريقة مختلفة عن الوضع الحالي. لا نرى تغييراً كبيراً أو شرحاً متعمقاً في وجهة النظر هذه.

لهذا السبب، لا نرى أن هذا التغيير تغيير مهم في اللوائح الداخلية من أجل الانتقال.

وفي الوقت نفسه، قيل قبل اجتماع لوس أنجلوس وأثناء انعقاده أن هذا التغيير ضروري للانتقال. لم يجر اطلاعنا على أنه ضرورة للانتقال في بداية هذه العملية. ثم اشتركنا في هذا الانتقال. وندعم الانتقال. ولكن لم نعلم أن هذا التغيير ضروري من أجل الانتقال. لذا، نحن محتارون حيال هذا الأمر.

كان ينبغي إخبارنا بهذه الضرورة من البداية كشيء من متطلبات الانتقال الواجبة حتى يمكننا دراسة الأمر على هذا النحو من البداية. لذا، سأنتهي كلمتي هنا، وهذه هي أسباب دعمنا لإبقاء نص اللوائح الداخلية الحالي كما هو. شكراً.

شكراً. هل هناك أية آراء أخرى عن اختبار التحمل 18؟ أرى الدنمارك.

الرئيس شنايدر:

شكراً لك، سيدي الرئيس.

الدانمارك:

أعتقد، بالتأكيد، نحن نعلم أن هناك وجهات نظر مختلفة حول ذلك. ولكن هناك أيضاً وجهات نظر أخرى غير التي عُقدت في لجنة GAC. وخلال هذه الاجتماعات، لقد شاركت في ذلك حيث أنني لم أسمع أي تأييد من أي جزء آخر من المجتمع لتكون كوائح

اليوم. وإذا لم يكن الموضوع ضروريًا لإيجاد نوع محدد من توافق الآراء داخل لجنة GAC لكن عليك أن تحاول التوصل إلى إجماع الذي سيكون أيضًا مؤيدًا من المجتمع.

ما سمعته أن الجزء الآخر من المجتمع لا يمانع تعديل اللوائح الداخلية – وأعتقد أيضًا أنني سمعت أثناء العرض بأنه لا توجد فرصة للتخلص من اختبار التحمل 18. ولذلك فإننا يجب علينا رؤية ما إذا كانت المبررات خلف اختبار التحمل 18 جيدة بما فيه الكفاية.

كما سأقترح – من وجهة النظر الدنماركية، فنحن سعداء بالتعاون مع الأطراف الأخرى لمعرفة ما إذا كان بوسعنا إيجاد حل لذلك.

من وجهة النظر الدنماركية، فإننا نعتقد بالفعل أن اختبار التحمل 18 وطريقة اللوائح الداخلية التي جرى صياغتها لا تتدخل مع كيفية اتخاذ لجنة GAC للقرارات. إلا أن هذا ما يجب أن يفعله المجلس. ونحن، من وجهة النظر الدنماركية، ندعم الطريقة بتغيير اللوائح الداخلية التي يجري صياغتها. ونحن نعتقد أنه سيكون من الغريب أن يحاول المجلس – بحسن نية التوصل إلى حل مقبول متبادل من أجل لجنة GAC إذا كانت فقط بالأغلبية البسيطة. ولذا يحاول المجلس التوصل إلى اتفاق مع، دعنا نقول نصف البلدان. والنصف الآخر من البلدان لن يكون في هذا النوع من الاتفاق. مما سيضع المجلس بالفعل في وضع حرج جدًا. ولا أعتقد أننا كحكومة يجب أن نضع المجلس في هذا الوضع. ولكننا سنكون سعداء لمناقشة ذلك مع زملائنا الآخرين سواء كان بوسعنا إيجاد الصيغ الأخرى بشأن تفسير لماذا هذا التغيير في اللوائح الداخلية. شكرًا.

شكرًا لك، مندوب الدانمرك.

الرئيس شنايدر:

لدي المنظمة الدولية للفرنكوفونية ومن ثم المنظمة الإفريقية --

شكرًا سيدي الرئيس. إنها بالفعل جمهورية غينيا. والتي أجلس بها --

جمهورية غينيا:

الرئيس شنايدر:

عذرًا. حولت واحدة إلى اليسار. شكرًا. عذرًا. جمهورية غينيا.

جمهورية غينيا:

نحن نعتقد أن اعتماد مثل هذا النوع من الاختبار له تأثير على طريقة إنشاء المجلس وأثاره على إدارة ICANN.

وهذا سوف يُخطر عن الرصيد الخاص بأصحاب المصالح المتعددين في ICANN.

ونعتقد أن هذا التحليل الخاص بلجنة GAC سيكون له أثر على نموذج أصحاب المصالح المتعددين كما نعرفها اليوم. لذا سوف تُظهر عناصر المجتمع ذلك كمناقشة من أجل هذه البلدان التي ترغب في استكشاف نماذج جديدة شاملة أو لفرض الهيئات الوطنية غير المتسقة مع الممارسات الدولية.

لذا، وفي الختام، نحن جميعًا نريد هنا داخل مجتمع ICANN تجنب ومنع بلقنة الإنترنت. لأن هذا سوف يضر بالتأكيد بحرية التعبير.

الرئيس شنايدر:

شكرًا جزيلًا. جمهورية غينيا. والآن الاتحاد الأفريقي.

مندوب مفوضية الاتحاد الأفريقي:

في مداخلتي السابقة، أعتقد أنني قد أسيء فهمي أو جعلت نفسي مفهومًا بطريقة خاطئة فيما كنت أود قوله. فقط أود القول أننا نرغب، مرة أخرى، في الحفاظ على دور لجنة GAC بدورها الاستشاري وتأييده. فهو في الحقيقة مهم جدًا.

رقم 2: أردنا أن نؤكد على تأييدنا للاختبار 18، فيعد التأكيد على ذلك مهم جدًا. إنه أمر مهم جدًا. لأننا نرى أنه ملائمًا. ومهم جدًا للتأكد من أنه يجري الحفاظ على دور لجنة GAC.

هل هذا -- لا، لا يبدو واضحًا بالنسبة لك. لا.

كافوس، هل هذا غير واضح بالنسبة لك؟ حسنًا. جيد. دعنا نوضحه لك. سأقرأه بوضوح، وأمل أن يكون في غاية الأهمية.

نحن نؤيد ونحافظ على دور لجنة GAC الاستشاري. ونؤيد التأكيد على الاختبار 18. هل هذا واضح؟

الرئيس شنايدر: هذا يعني تأييد كل لتغيير المقترح كنتيجة لاختبار التحمل 18. أليس هذا صحيحًا؟

مندوب مفوضية الاتحاد الأفريقي: هل هذا واضح؟ نعم، أعتقد أنه واضحًا. نعم. شكرًا.

الرئيس شنايدر: ثم الاتحاد الكاريبي للاتصالات (CTU) وفرنسا والبرازيل. حسنًا. المملكة المتحدة أولاً.

مندوب المملكة المتحدة: نعم، شكرًا سيدتي الرئيسة. وأود أن أعرب عن تأييدي لموقف الدنمارك، الذي يتسق مع التزاماتنا بشأن ذلك، حيث أننا ننقل ذلك في ملاحظتنا بشأن المقترح الثاني.

أولاً، أعتقد أنه من المهم بالنسبة للجنة GAC العمل مع المجتمع، ولا سيما مجموعة العمل التي حققت تقدمًا بهذا الموقف بسبب اهتمامنا. لذلك فأنا متفق مع النوايا التي تُنادي بأن الدنمارك تدعم هذا الاقتراح بدلاً من السعي إلى عرقلة أو التخلص من رغبات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين، و، في الواقع، الحكومات التي أعربت عن تأييد أو مراقبة لجنة GAC الذين صرحوا بتأييدهم للاحتفاظ بهذا النص الذي نرى عدم تغييره الوضع الراهن. وهو يعكس ممارسة واسعة للجنة GAC كما هو موضح في اللوائح كما هي الآن وأيضًا مبادئ التشغيل.

ولاحظت رغبة مجموعة عمل عبر المجتمع التأكيد على وجود الشفافية عن حالة مشورة لجنة GAC المقدمة إلى المجلس وقرر المجلس أنه لا يمكن تنفيذها. وأن الحالة التي

ستطبق تشترط على المجلس التفاوض بحسن نية بشأن تحديد حل معين، لا تعد هذه الحالة سوى حالة عملية، على ما أعتقد أن الدنمارك وضحت، عند استناد المشورة على الإجماع.

وفي نقطة أخرى لاحظنا خلال مناقشات مجموعة CCWG أن هذا ليس بأي حال من الأحوال – هذا الاقتراح لم يكن القصد منه بأي حال من الأحوال توجيه لجنة GAC نحو كيفية تعريف الإجماع. ويعد هذا من أجل لجنة GAC لتقرر.

لذلك نرى أنه يجب علينا أن نعمل مع المجتمع ومجموعة العمل، لإيجاد حل لهذا الاقتراح الذين يريدون الإبقاء عليه، الاقتراح الداعي إلى تغيير اللوائح، ولنعمل على أسس مبدأ حسن النية في هذا النوع الخاص بالطريقة البناءة والإيجابية نحو الأمام أن الجميع الآن ينادي ويلتزم من أجل الانتهاء من صياغة الاقتراح.

شكرًا.

شكرًا لك، مندوب المملكة المتحدة.

الرئيس شنايدر:

اتحاد CTU.

شكرًا جزيلاً سيدي الرئيس. ويتمثل التحدي بالنسبة لي هو أنني لا أفهم كيف تنشأ هذه المسألة في المقام الأول، لأننا نتحدث عن مشورة لجنة GAC. وهذا ما جعلني أذهب إلى الموقع الإلكتروني للجنة GAC من أن أفهم – لفهم ماذا كانت المشورة، مما تتألف. وفي كلتا الحالتين، على الموقع الإلكتروني – وفي الحقيقة سأقتبس. "نصائح من لجنة GAC إلى ICANN المخصصة على أسس الإجماع".

:CTU

لذا فأنا لست – في اختبار التحمل ذلك، يبدو أنه يحاول تصنيف المشورة التي تذهب إلى المجلس كمشورة الإجماع أو نوع آخر من المشورة ولا أفهم كيف تنشأ على أسس مبادئ تشغيل GAC.

ومن هذا المنطلق، لا أفهم الضرورة إلى تغيير اللائحة الداخلية. وقد سمعت الدنمارك وغيرها من الدول تذكر ذلك، وأعتقد أنه لا يزال غير واضحًا كيف تنشأ؟ كيف نشأت هذه المسألة؟ وهل نجد أنفسنا في وضع نحتاج فيه إلى تصنيف الرتب في مستوى مشورة تقدمها لجنة GAC؟

شكرًا.

شكرًا.

الرئيس شنايدر:

وبالنظر إلى الوقت، سأعطي الكلمة إلى فرنسا، لاحظت وفود أخرى ستواصل المناقشة غدًا. سنقضي بعض الوقت في الشرفة في الساعة 2:00 ثم سننتقل إلى قضية الثلاثة حروف التي أمامنا مع تأخير قليل.

وسواصل المناقشة غدًا لأن لدينا عدد من الأشخاص. إذاً فرنسا، من فضلك، ثم نواصل مع البرازيل واليابان وإيران غدًا الساعة 2:15 بعد تناولنا – مسألة الضمانات.

مندوب فرنسا، تفضل.

مندوب فرنسا يتحدث. أود أن أعلق على أمرين ذكرهما زميلي من المملكة المتحدة، وربما أسأت فهمهم. ولكن عندما يقول مارك أنها تركتها على الوضع الراهن، فإن ترك الوضع الراهن يعني أنك ستتركها جانبًا. وأعتقد أنه في هذه الحالة، على عكس ما قد وضح مارك، فليس من المتوقع أن يتم التوصل إلى مشورة لجنة GAC عن طريق الإجماع.

مندوب فرنسا:

لذلك أعتقد أنه يجب أن يُزال هذا من الوضع الخاص بنا، لأننا لا نتحدث عن ذلك. ولكننا نتحدث عن مبادئ التشغيل للجنة GAC وأيضا أية منظمات مؤيدة. فكل لجنة، وكل منظمة تجعل هذا قرارها الخاص وتنظم نفسها على أساس القواعد التي جرى تعيينها.

ثانيًا، عندما تقول أنه في أي لحظة سيتدخل ذلك في قواعد لجنة GAC، فإن ذلك يتدخل مع قواعد لجنة GAC لأنه في لحظة ما سيقول شخصًا ما أن المجلس قد لا ينظر في المشورة المقدمة من لجنة GAC التي عُقدت من خلال إجماع الآراء، فهذا يعني أنه إذا كانت لجنة GAC مستعدة لأن تكون مسموعة، فإن الإجماع أو المشورة – ينبغي فقط التوصل إلى المشورة من خلال الإجماع. فسيكون هذا نتيجة مباشرة.

وبصفة عامة، ينبغي أن أقول أنني لا أشعر بالراحة نوعًا ما، إذا جاز التعبير، بناءً على المبررات الخاصة بهذا التعديل للوائح الداخلية. وأود أن أقتبس التقرير، وسأحوله الآن إلى الإنجليزية.

ستيف ديليانكو، إن التهديد الخاص بتخلي الحكومة عن ICANN لم يكن يومًا سيناريو واقعيًا وأن المثال في اختبار التحمل للجنة GAC التي توصي بفرض قيود على حرية التعبير أسوأ اختياره ولن يحدث على أرض الواقع.

كما نتذكر زميلنا من الاتحاد الإفريقي في مشورة GAC، أنه إذا لم يكن هناك قرار، فإن يتم التخلي عنها هناك. لذا يمكن أن تكون الأسباب المزعومة غامضة، إما واحدة أو أخرى. لذلك فإنه لا يتعلق الأمر بذلك. ولكنه يتعلق بالشفافية. يتعلق بشفافية لجنة GAC ولكن على لجنة GAC أن تتلقى دروسًا عن الشفافية. أعتقد أن الأمر أكثر غموضًا. وعندما تتدخل بعض الأسباب الغامضة، تجعلني أشعر بعدم الارتياح. وهذا كل ما أستطيع أن أقوله الآن.

... أصواتهم. اسمحوا لي أن أتقدم باقتراح. بإمكاننا أن نبدأ غدًا في الساعة 8:30 ونتناول آخر بند لجدول الأعمال المتعلق بالثلاثة حروف في الساعة 8:30 غدًا وسيكون لدينا نحو 20 دقيقة أو ما يقارب ذلك حتى مواصلة هذه المناقشة. هل توافق على هذا؟

لذا سوف نسمح بمزيد من الوقت لهذه المناقشة، وسنبدأ قبل 30 دقيقة غدًا-- للنظر في مناقشة الثلاثة حروف؟ شكرًا.

إيران.

الرئيس شنايدر:

مندوب إيران:

شكرًا لك، توماس. أعتقد أننا نناقش مسألة مجردة. يجب أن يكون لدينا نسخة من المبدأ 47. ويجب أن يكون لدينا نسخة من المشورة الحالية الخاصة بلجنة GAC كما في المادة 11 من اللائحة الداخلية، ويجب أن يكون لدينا نسخة من اختبار التحمل 18 حتى يفهم الحاضرون ما نتحدث عنه.

لا نتحدث عن حالة لجنة GAC سواء كانت استشارية أو غير استشارية. ويقول زملائنا الموقرين من المجتمع الإفريقي أن لجنة GAC تظل مشورة. نحن لا نتحدث عن ذلك. ولكننا نتحدث عن كيفية تعامل المجلس لمشورة لجنة GAC.

وفي الوقت الراهن، هناك شيء عامًا أكثر بقليل في اللائحة الداخلية ويود اختبار التحمل 18 توضيح أن من واجب مجلس ICANN أن يشارك في مناقشة مع لجنة GAC على مشورة الإجماع. ومن ناحية أخرى، لا يوجد شيء على الإطلاق.

حاليًا، اللوائح الداخلية الحالية غير موضح بها ذلك. وهذا يعني أنه هناك مجال لمجلس ICANN يمكنه أن يشارك في بعض النقاشات. فهم يرغبون في استثناء ذلك بالكامل.

دعنا نأخذ نسخة من ذلك ليشارك الحاضرون عن ماذا نتحدث. فنحن نخلط الأوضاع، للأسف.

حتى قبل مناقشة ذلك، سيادة الرئيس الموقر، دعنا نحصل على نسخة لمعرفة ماذا على الجدول وماذا على المقترحات. وإلا فإننا نخلط الأوضاع.

شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لك مندوب إيران. سنأخذ هذا بعين الاعتبار وسنتهم به غدًا.

ولكن كان سؤالي هل ستكون موافقًا على رؤيتنا في الساعة 8:30 غدًا وإفراغ هذا الوقت لنا؟ أرى أشخاصًا يومتون برؤوسهم.

## أية اعتراضات؟

لا. حسنًا. ثم سنستمر مع البرازيل واليابان و وربما عدد قليل من بعد ذلك.

مندوب البرازيل:

شكرًا لك، توماس، شكرًا لك مع لي إعطائنا الكلمة مرة أخرى نكرر ونردد موقفنا بشأن اختبار التحمل المعروف جيدًا.

واسمحوا لي أن أقول عن اغتباط البرازيل بالانتقال منذ إنشائها في مارس الماضي 2014. وقد انضمنا إلى هذه العملية بحسن نية، كلاً مني أنا ومجموعة ICG، وزميلي في مجموعة CCWG. ودعني أعبر عن ذلك بوضوح، لا-- نحن نشغل في أن نرى أي صلة واضحة بين اختبار التحمل 18، معايير المنشأ التي وضعتها الإدارة الوطنية الأمريكية للاتصالات والمعلومات (NTIA) للانتقال إلى حدوث ذلك. نحن لا نرى هذا الرابط. وإذا كان هناك شيء ما – لا يمكننا قبول هذه المعايير الجديدة في هذا الوقت لأن هذا يعني تغيير قواعد اللعبة أثناء قيامك باللعب.

إذن – وفيما يتعلق بهذه النقطة على وجه التحديد أوافق مع زملائنا في الاتحاد CTU الذين يقولون أنه لا يفهم السبب من هذه المناقشة. ونحن نميل إلى نتفق معه لأنه بالنسبة لنا تعد هذه مناقشة مصطنعة. وهذا سيناريو افتراضياً. وقد قضينا بعض الوقت لمناقشة سيناريو افتراضياً.

ونقطة واحدة فعلاً تدهشني أن جميع الأسباب الواردة في اختبار التحمل 18 والأسباب المختلفة نظراً لأنها تتغير طوال الوقت، عدم إدراك حقيقة أنه في النهاية يمكن رفض جميع مشورات لجنة GAC من جانب المجلس مع الأغلبية. وهذا شيء لا أفهمه لماذا لا يرى زملائنا أن هذا لن يشكل خطراً بأي حال من الأحوال من جانب الحكومات، كما يقولون.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر ما قاله زميلي في مجموعة CCWG عندما – ما صرحنا به في قائمة المراسلات للجنة GAC أننا لسنا في مكانة تسمح لنا بقبول هذا التغيير -- يغير هذا القانون الطريقة التي تسير بها. ويمكننا أن نواصل النقاش. نحن

نرحب بالقيام بذلك في صباح الغد في الساعة 8:30 صباحًا خلال أيام الأسبوع، ولكن في هذه اللحظة، فلن نتمكن من رؤية رابط اختبار التحمل 18 مع بداية عملنا مع المعايير التي وضعتها إدارة NTIA للانتقال إلى حدوث ذلك.  
شكرًا.

شكرًا لك، مندوب البرازيل.

الرئيس شنايدر:

لدي اليابان، ومن ثم النرويج. ....

شكرًا لك، توماس. نحن في وجهات نظر آليات العمل حول الحفاظ على العملية المستقرة للإنترنت ولتأمين (المجهول) ومساءلة وظيفة هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة (IANA).

مندوب اليابان:

إذا من أجل لجنة GAC، فيما يتعلق بإحراز تقدم من أجل تناول بناء الإجماع والاشترك في هذه الحالة، ووقف عملية الانتقال.

لذا فإنه من الضروري بالنسبة لنا أن نتوصل إلى نتيجة. وأخيرًا، بمقدور الولايات المتحدة أن توافق على القيام بالانتقال في الوقت المناسب. ولذا فإننا نؤيد التغيير الجوهري.  
شكرًا.

شكرًا. إذن هناك القليل من المشاكل في فهم ما قلت.

الرئيس شنايدر:

إذن أن نتقول أنك تدعم تغيير اللائحة الداخلية. هل هذا صحيح؟ اليابان، يرجى فقط التوضيح. أن نتقول أنك تدعم تغيير اللائحة الداخلية. هل هذا ما تقوله؟

مندوب اليابان:

نعم، هذه وجهة نظرنا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا جزيلاً.

لدي بعد ذلك النرويج ثم كندا ومن ثم إسبانيا.

مندوب النرويج، تفضل.

المتحدث باسم دولة النرويج:

شكرًا لك، سيادة الرئيس.

ولن أكرر ما قاله زملائي. وكما تعلمون جميعًا، كما أبرزنا عدم تأييدهم –حسناً، دعم إزالة اختبار الحمل 18. وسبب ذلك هو أننا نرى ذلك، كما قال الآخرون، نحن لا نتفق على المبررات الخاصة بذلك. ونحن نعتقد أيضًا أنها ترسل إشارات إساءة الظن من أجل لجنة GAC بعدم إمكانية حصولها على طريقة مسؤولة عن تقديم المشورة إلى مجلس ICANN، وأيضًا، من حيث المبدأ في التدخل مع مبادئ التشغيل وكيفية تقديم المشورة.

طبعًا يمكن أن نتفق مع المملكة المتحدة فيما يتعلق بأنه ليس من الضروري تغيير الطريقة التي نعمل بها اليوم، لأننا عادة ما نعمل على أساس الإجماع. ونحن في العادة نحصل على اتفاق وإجماع خاص بمشورتنا. ولكن هذا الشرط الأساسي، الأسس من أجل إحداث التغيير الذي لا نتفق معه.

وأيضًا، كما قالت البرازيل هناك في اللوائح الداخلية الحالية في الحرف (K) هناك – معالجة هذا الحكم في حالة عدم التوصل إلى حل، سيصرح المجلس ICANN بأسباب القرار النهائي، لماذا لم يتبعوا مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. لذلك فهي موجودة بالفعل.

ولذلك فإننا نرغب في الحصول على أكثر من مبررات من أجل إحداث التغيير، بسبب هذا المبدأ.

شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لك، مندوبة النرويچ.

كندا.

مندوب كندا:

شكرًا لك، سيادة الرئيس.

في الحقيقة، تتعلق تعليقاتي بصورة كبيرة بالمداخلة الأخيرة عن المبررات التي دعت إلى اختبار التحمل 18 الذي تؤيده كندا.

والمبررات التي دعت لذلك هي من أجل تحقيق الاستقرار. ونحن ننظر إلى هذا التحول المهم، الذي أطلع إليه، فجدير بنا جميعًا أن ننظر إلى أقوى نوع وأكثره استقرارًا من أجل المستقبل.

بما أننا جميعًا ندرك أن هذه كيفية عمل لجنة GAC هذه الأيام. وهذا ما كنا نقوم بها لأن في هذه القاعة. نحاول التوصل إلى إجماع. ما الذي يدفعنا إلى العمل معًا بنجاح كبير والحصول على مشورة معبرة ومجدية وقوية التي يمكن للمجلس أن يتخذ إجراءات بناء عليها.

يساورني بعض القلق، المبررات الخاصة بتغيير ذلك. ما هي نتائج هذا التغيير؟ إذا ذهبنا إلى نوع من سيناريو التصويت بالأغلبية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى انقسام وعدم الاستقرار، ثم يُترك المجلس ليحاول التوسط من أجل إبرام اتفاقات بين الحكومات. فلا لا تبدو هذه النتائج جيدة جدًا. هل نريد من أنفسنا أن لا نكون وسطاء للخلافات الخاصة بنا؟ وبدلاً من ذلك، وضعنا ذلك في أيدي المجلس في محاولة للتوصل إلى اتفاقات بين الأشياء التي لا يمكن أن نوافق عليها. مما يعطى المجلس مزيدًا من السلطة، وليس أقل من ذلك.

لذا أعتقد من أجل كل هذه الأسباب، نحن نعتقد أنّ هذا يعد بالفعل السلطة الخاصة بلجنة GAC والطريقة التي عملت بها بنجاح حتى الآن. وفيما يتعلق بالاستقرار والرؤية المستقبلية طويلة المدى هذا ما يهدف إليها لاختبار من خلال عملية تغيير اللوائح الداخلية، أي ببساطة تحديد الطريقة التي نعمل سويًا من خلالها بشكل جيد جدًا في الوقت الراهن. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لمندوب كندا.

لدي بعد ذلك إسبانيا ثم الولايات المتحدة.

مندوب أسبانيا:

طاب مساوكم. سوف أتحدث إليكم باللغة الإسبانية.

وفيما يتعلق بالتعليقات السابقة بشأن زيادة كفاءة مشورة لجنة GAC عندما يجري وضع المشورة بالإجماع، على الرغم من عدم اختلافي مع البيان، أود أن أشير إلى أنه إذا عدنا واستعرضنا فعالية أو آثار التي تُخلفها مشورة لجنة GAC في السابق، في السنوات القليلة السابقة بشأن المجلس ولدينا وثيقة عمل ممتازة أعدتها الأمانة العامة بشأن هذه النقطة، فإننا سنرى حقيقة أن المشورة التي قد جرى وضعها بالإجماع لم تترك أثرًا كبيرًا على توصياتنا. وإما أن المجلس لم يقبل بمشورتنا أو أن تنفيذ المشورة لا يتفق مع الأهداف التي وضعتها أو تتابعها لجنة GAC. لذلك أعتقد أن اختبار التحمل 18 لا يُضيف أي قيمة في هذا الصدد.

كما وضع المجلس في موقف صعب في مشورة لجنة GAC المعتمدة بالأغلبية، كما أرى في وثيقة العمل التي أعدتها المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر (ACIG) وفي القسم الخاص باللوائح الداخلية، يتعلق ذلك بعملية وضع السياسات لمنظمة (GNSO). وأرى أن هذه المنظمات قد تُبدي اقتراحات خاصة بالمجلس مع أغلبية عظمى.

يُطلب منا التوصل إلى إجماع من أجل تقديم المشورة الخاصة بنا غير الملزمة. في المرفقات أو في الملحقات الخاصة باللوائح الداخلية، هناك بيانًا يقول إذا لم يقبل المجلس

مقترحات منظمة GNSO فإنه يجب أن يكون الحصول على أغلبية ثلثي الأصوات. وفي حالتنا، يحق له رفض توصياتنا فقط بالأغلبية البسيطة.

فكان هناك تغيير في اللوائح الداخلية الواضحة من عمل ATRT2 من أجل إعادة ترتيب هذه القاعدة من أجل لجنة GAC ولكن تُرك هذا الاقتراح مُعلّقاً.

أعتقد بأن الأصل الحقيقي لاختبار التحمل -- لا أعرف الكلمة بالإسبانية، لذا استخدم المصطلح الإنجليزي – ليس شرطاً وضعته وزارة التجارة في الولايات المتحدة. ولا أعتقد أن هذا هو الأصل الحقيقي لهذا الاقتراح من حيث المبدأ 53 من مبادئ الإدارة التي تحدد إمكانية تغيير أساليب عمل لجنة GAC قد تتغير بالأغلبية البسيطة. وأعتقد أن ذلك هو الأصل.

لا أعتقد أن هذا الأمر يتعلق بدور الحكومات بوصفها كياناً مسيطراً. نحن فقط ننفذ دوراً استشارياً وليس دوراً إلزامياً.

شكراً.

الولايات المتحدة.

الرئيس شنايدر:

شكراً لك، سيادة الرئيس. وشكراً للزملاء الذين تحدثوا قبلي وتبادلوا الآراء.

مندوب الولايات المتحدة:

من الواضح أن عدد كبير منا قد عبر عن آرائنا عدة مرات، لكن هذا لا يمثل من الناحية الفنية قضية جديدة بالنسبة لنا جميعاً. أعتقد أننا نعرف تمامًا فيما بيننا بشأن ذلك. وأنا سعيد بالتعقيب على التعليق الذي أعتقد أدلى به زميلي الكندي، حيث أنكم إذا نظرتم إلى المعايير تعد واحدة منهم بالتأكيد الحفاظ – وتعزيز استقرار نموذج أصحاب المصالح المتعددين. ولذلك فإننا نشعر أن الحفاظ على الدور الفريد الذي تقوم به لجنة GAC وكفالاته في النموذج الحالي يعتبر بحاجة للحفاظ عليه وإلى تعزيزه، ونعتقد أن تعديل اللائحة الداخلية الذي اقترحه اختبار التحمل 18 قد يساعد على تحقيق ذلك الهدف.

بما أننا نستمع إلى بعض زملائنا في السؤال عن هذا، أعتقد أنني أتفق مع السيد أراسته وربما إعادة النظر في النص ليست فكرة سيئة لعدة أجزاء من النص الذي نتحدث عنه، لأنه يتلاءم مع بعضه البعض في نمط عام. وهناك بالفعل سجل في لجنة GAC. السجل ATRT1 و2. ولذلك عدلت لجنة GAC مبدأ التشغيل 47. وأعتقد أنها كانت عام 2011 لتكون واضحة بتعزيزها بلغة واضحة تعمل بالفعل على أساس تعريف الأمم المتحدة الخاص بالإجماع. ولقد فعلنا ذلك عن قصد لأننا أدركنا أنه يعد واقعا لمنهجية عمل أساسية خاصة بلجنة GAC. والقول بذلك كان مفيداً جداً وأدرج مباشرة في دليل الطلب المقدم لنطاق gTLD الجديد. وكان موضعاً في الفصل 3 في الاعتراضات، وأنشأت المقدمة القوية الخاصة بالإجماع حول مشورة لجنة GAC عن نطاق gTLDs الجديد – في الاعتراضات على نطاق gTLDs الجديد التي من المفترض أن تكون مقبولة من جانب المجلس.

لذلك منحت القوة للجنة GAC. ولطالما شعرنا أن لجنة GAC كانت – أعتقد بالفعل، أن عدة أجزاء من المجتمع تفعل ذلك أيضاً، أننا الأوائل بين الأفراد. ودائماً ما تؤخذ مشورة لجنة GAC بجديّة تامة مما يمنح لجنة GAC مصداقيتها وقوتها.

فليس أمامنا مشكلة في تقديم مذكرة بشأن هذه المنهجية الخاصة، الحقيقة أن ذلك يعد تقليدياً قديماً، وأتساءل عما إذا كان الناس قد أخطأوا في فهم لجنة GAC حيث أنها يمكن أن تستمر في تقديم أي شكل من أشكال المشورة التي تختارها. ويمكن مواصلة تبادل آراء مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة. ولقد طبقنا ذلك باستخدام أشكال مختلفة. وفي بعض الحالات، قلنا أن بعض الحكومات تعتقد بهذا بينما تعتقد حكومات أخرى بذلك. وهذا مثال أساسي حيث تمكنا من إبلاغ المجلس أنه هناك جهات نظر مختلفة.

ولكن كما أشار العديد من زملائي بالفعل بالاقترح على المجلس أن يتصرف بناء على أساس 51 أو 55 أو 60% من الأغلبية من أجل وضع المجلس في ما يسمى بالأقلية حيث أن مواقفهم وآراءهم لا تُعتمد و لن تؤخذ بالاعتبار في أي قرار يتخذه المجلس. حتى بالنسبة لنا خلق مخاطر زعزعة الاستقرار. وأعتقد أن الدنمارك والمملكة المتحدة تلفت الانتباه إلى حقيقة أن الزملاء في مجموعة CCWG لديهم بعض التردد إزاء

مخاطر زعزعة الاستقرار لأقل من مشورة لجنة GAC الخاصة بالإجماع التي يجري التصرف بناء عليها من جانب مجلس ICANN.

من وجهة نظرنا، يعد هذا مجرد وسيلة لتعزيز ما يحدث حاليًا هذه الأيام مع عدم وجود قيود على قدرة لجنة GAC على مشاركة مجموعة واسعة من وجهات النظر مع مجلس ICANN. وهي تغير فقط التوقع بأنه ينبغي على المجلس عدم توقع تصرفه بناء على أقل من مشورة الإجماع، لأنها تعرضهم للمخاطر. وأعتقد أيضًا أن بقية المجتمع واعيًا لتلك المخاطر.

لذا أعتقد بشكل جزئي أنني أريد التأكيد على أهمية أحد الأسئلة التي من المؤكد لا يلزم الإجابة عليها اليوم، لكنني أرحب جدًا بأي نوع من المعلومات أو المساعدة من الأخوة الزملاء الذين يعترضون على اختبار التحمل 18. فمن الصعب عدم قبول ذلك، أعني الاعتراض، حيث هذا بمثابة اقتراح أن تكون لجنة GAC مختلفة بشكل ما عما هي عليه اليوم، لذا يجب أن يكون عملنا مختلف بشكل ما. ومن ثم، لدينا سؤالاً لنطرحه بهذا الشأن.

فإن لم تُدعم وتُعزز منهجية الإجماع القائمة؛ إذن فأبي المنهجيات يقترحها زملائي لكي تتبناها لجنة GAC؟

لذا أود الانتهاء إلى هذه النقطة.

شكرًا.

شكرًا لمندوب الولايات المتحدة. بالنظر إلى الساعة الآن، أعتقد أننا قد سمعنا عدة آراء في هذا الشأن لذا أعطي الكلمة الأخيرة لهذا اليوم؛ لكنها ليست الكلمة الأخيرة في هذه القضية خلال هذا الأسبوع إلى مندوب إيران وبعدها سننتهي اليوم.

شكرًا.

لذا لتفضل إيران؛ فقد حان دورك في الحديث.

الرئيس شنايدر:

مندوب إيران:

شكرًا لك، توماس.

زملائي الأعضاء، الذين جادلوا بشأن ضرورة إجراء اختبار التحمل 18 للتعامل مع حالات الطوارئ الخاصة باستقرار وأمن وقوة نظام DNS وكذلك الحفاظ على النظام من قبل أحد الكيانات كالحكومة، لا بد أن يكون لكم حجة لهذا الجدل. فهل الموقف الحالي تسبب في الإخلال بالاستقرار في إدارة وتنسيق نظام DNS؟ إذا كان الأمر كذلك، فلتفضلوا بطرح أمثلة علينا.

ثانيًا، بالنسبة للنقطة التي أثارها البرازيل. ما العلاقة ما بين اختبار التحمل 18 والشرط 5 الخاص بـ NTIA؟ هل اختبار التحمل 18 سوف يعمل على حل مشكلة تمكين الحكومة من الحفاظ على النظام؟ لا أعتقد أن ثمة مجادلة بهذا الشأن؟

وإن كان ثمة جدال بهذا الشأن، فنحن نفكر في قبول اختبار التحمل 18 بصياغة مناسبة. لكن في الوقت الراهن ليس هناك علة لا للأولى ولا الثانية. فالاستقرار لا علاقة له باختبار التحمل 18؛ وكذلك سيطرة الحكومة لا علاقة لها باختبار التحمل 18؛ فليس لدينا أية معلومات من المجلس تفيد بأن اللوائح الداخلية قد تسببت أو قد تتسبب في وجود عقبات بهذين الأمرين.

لذا لا تزال الكلمتان أو المصطلحان "الاستقرار" و"السيطرة" في غير موضعهما، فهما مجرد حجة.

شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لك مندوب إيران. شكرًا لكم جميعًا على مشاركتكم. أعتقد كما ذكرت من قبل إننا لم نصل إلى اتفاق بعد بشأن هذه النقطة الخاصة بالاقتراح الراهن.

اعتقد أنه بإمكاننا إنهاء جلسة اليوم. صراحة، لن نبدأ غدًا، الساعة 8:30 ص، جسلتنا بمناقشة هذا الأمر. بل سنبدأ بمناقشة البند رقم 5 من الأجندة، وهو بشأن استخدام الشفقات

الثلاثية الأحرف، وذلك في تمام الساعة 8:30. وبعدها سوف نتبع الأجندة كما كنا من ذي قبل. وفي تمام الساعة 2:00 سوف نحاول إيجاد حل، أو التوصل لاتفاق، بشأن ما يجب القيام به بخصوص الضمانات بشكل سريع؛ وبعدها سوف نقضي بقية الجلسة، 12، التي قد تستغرق ساعة، في استكمال مناقشة اختبار التحمل 18 وكذلك المشاكل الأخرى.

كما ترون على الشاشة، فليس هناك أمرًا ملزمًا، فهذه مجرد إرشادات، وعلينا أيضًا أن نلقي نظرة على المشاكل الأخرى، مثل اختبار التحمل 18، بالطبع. كما أرجو من حضراتكم الاستعداد لمنحنا -- أعتقد أننا سوف نستكمل مناقشة اختبار التحمل 18 لبعض الوقت، لكن ليس لمدة الساعة بأكملها وذلك لأننا قد لا نصل إلى اتفاق غدًا. لذا أود أن أقضي نصف ساعة على الأقل من وقت الغد في مناقشة القضايا الأخرى لكي نرى ما يمكن تجربته وما يتم الإجماع عليه.

أتمنى تفهم ما قلته. على موعدنا غدًا في تمام الساعة 8:30... أرى أولوف يتقدم إلي. وهذا في المعتاد علامة سارة.

قد تكون أمامنا عقبة.

أولوف نوردلينغ:

قد تكون أمامنا عقبة. إذن قد تكون هذه علامة سيئة أيضًا.

الرئيس شنايدر:

على ما يبدو أن أفراد المنحة الدراسية سيكونون هنا في هذه الغرفة في تمام الساعة 8:30.

أولوف نوردلينغ:

حسنًا. هل هذه الغرفة الخاصة بلجنة GAC أم لا؟

الرئيس شنايدر:

أولوف نوردلينغ:

جوليا أخبرتني بذلك.

الرئيس شنايدر:

هل من دقيقة لتوضيح ذلك؟ فما أراه على الحاسب الخاص بـ "توم" غير كذلك، فربما قد حدث تغيير. لذا أرجوا ببعض الوقت لتوضيح حل سيمكننا الاجتماع في تمام الساعة 8:30 أم الساعة 9:00، حتى يمكننا عقد جلسة أخرى لمناقشة المشاكل الخاصة بالترميز ثلاثي الأحرف.

سوف يقوم "توم" بتوزيع الوثائق التي طلبتها إيران وآخرون ممن يمثلوا العناصر الأساسية لهذه المناقشة.

نعم. جوليا تقول أن الأمر على ما يُرام. يمكننا عقد الاجتماع في تمام الساعة 8:30. آسف جدا لذلك. يمكننا أن نلتقي غداً في الساعة 8:30. أتمنى لكم قضاء مساء لطيف. والاستمتاع بعطلتكم الأسبوعية والاستماع بقضاء سهرتكم يوم السبت في مدينة دبلن؛ لكن لا تذهبوا بعيداً، فالسما تظلم بسرعة. أراكم غداً في تمام الساعة 8:30.

شكراً جزيلاً.

[نهاية النص المدون]